





المدخل

إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج

رحمه الله تعالى (٢٠٦ - ٢٦١هـ)

تأليف الدكتور

محمد مجدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار

إدارة الشؤون الفنية

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

المدخل

إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م
الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م
الطبعة الثالثة : ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م
الطبعة الرابعة : ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٧٩)

الرؤية: الريادة عالميًا في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقًا لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية
للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧
العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد









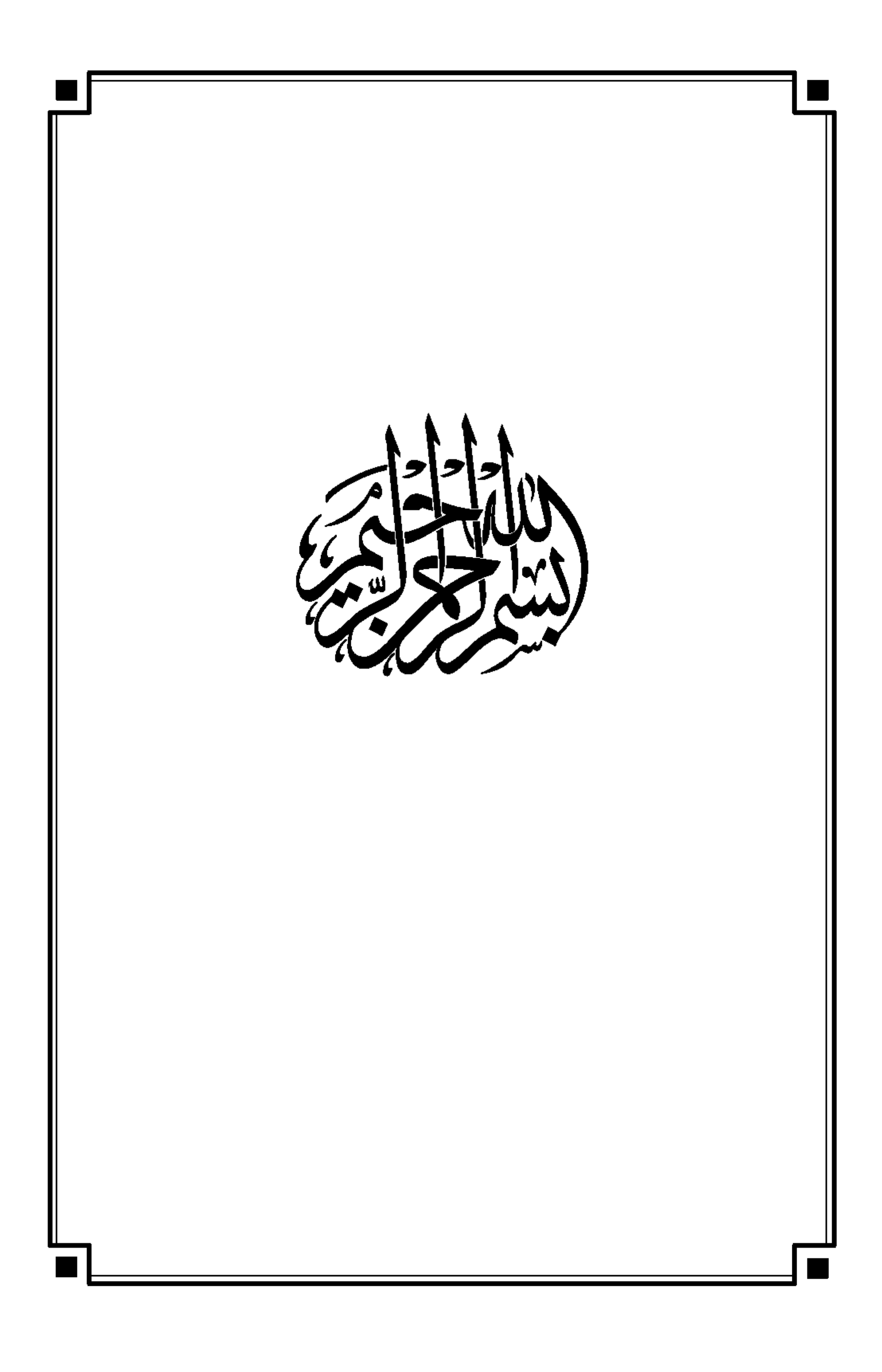
المدخل

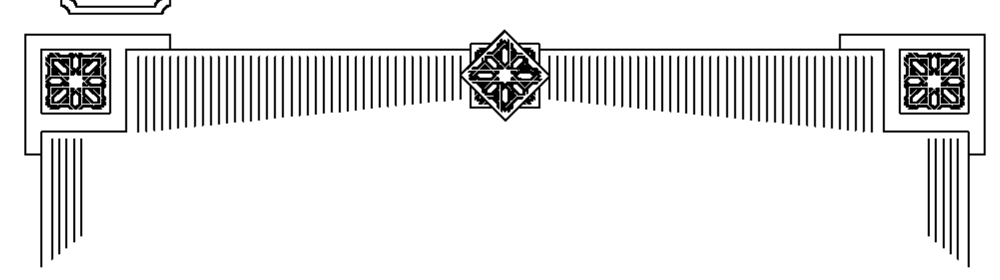
إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج

رحمه الله تعالى (٢٠٦ - ٢٦١هـ)

تأليف الدكتور
محمد مجدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م


بسم الله الرحمن الرحيم



صحيح الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ

قال فيه مؤلِّفُه الإمامُ مسلمُ بنُ الحجَّاج:

□ «ليس كلُّ شيء عندي صحيحٌ وضَعتُه هٰهنا، إنَّما وضَعتُ ههنا ما أجْمَعُوا عليه».

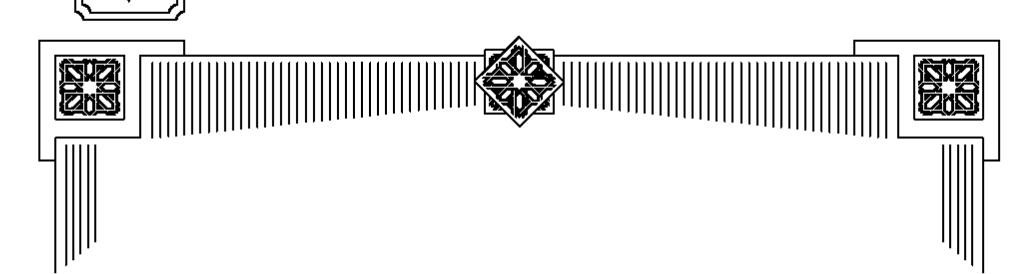
□ «عرضتُ كتابي هذا المسندَ على أبي زُرعَةَ الرازيِّ، فكُلُّ ما أشارَ أنَّ له علةً: تركتُه، وكلُّ ما قال: إنه صَحيحٌ ولَيْسَ له عِلَّة: أخرَجْتُه».

□ «صنَّفتُ هذا المسنَدَ الصحيحَ من ثلاثمائةِ ألفِ حديثٍ مُسمُوعة».

وقالوا فيه وفي مؤلِّفِه الإمامِ مسلمِ بنِ الحجَّاج:

□ قال ابنُ الصَّلاح: «... فرفعَه الله ـ تباركَ وتعالى ـ بكتابِه (الصحيحِ) هذا إلى مناطِ النُّجوم، وصارَ إمامًا حجَّةً يُبدأُ ذكرُه ويُعادُ في علم الحديثِ وغيرِه من العلوم، وذلك فضلُ الله يؤتيه مَن يَشاء».

□ وقال الحافظُ ابنُ حَجرٍ العسقلانيُّ: «حصلَ لمسلمٍ في كتابِه حظٌّ عظيمٌ مُفرِطٌ لم يَحصُلْ لأحدٍ مثلِه، بحيث إنَّ بعضَ الناسِ كان يُفَضِّلُه على صَحيحِ محمَّدِ بنِ إسماعيل، وذلك لِمَا اختصَّ به من جَمْعِ الطُّرُقِ، وجَوْدَةِ السِّياق، والمحافظةِ على أداءِ الألفاظِ كما هيَ مِن غيرِ تَقْطيعٍ ولا رِوايةٍ بمعنًى».



مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمد وعلى آله وصحابتِه أجمعين، ومَن استنَّ بسنتهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه رسالةٌ وجيزةٌ تُعنى بترجمة الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله، وبيانِ منهجِه في (صحيحه)، وذكرِ فوائد تتعلق به، ألَّفتُها لتكون لبنةً جديدةً يضعُها مكتبُ الشؤون الفنّيَّةُ بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت لخدمة طُلّاب الحديث النبويِّ الشريف خاصةً، وغيرهم من طلابِ العلم عامة.

وقد جاءَ تأليفُه بمناسبة انعقادِ مجالسِ قراءة وسماع (صحيح الإمام مسلم)، وذلك ضمن «مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة»، الذي عزمَ قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ ممثّلًا بمكتب الشؤون الفنية ـ على المضيِّ فيه، بعد أن تمَّت مجالسُ سماع (صحيح الإمام البخاريِّ) في مسجد الدولة الكبير، وعلى أن تُستأنَفَ بين الفينةِ والأخرى مجالسُ مباركة لسماع وقراءة بقية الكتب السبعةِ إن شاء الله تعالى.

ولأجل هذه المناسبة كان من اللائقِ فنيًّا وعلميًّا إعدادُ مَدخَلٍ علميٍّ مختَصَر يُعَرَّف فيه بالمصنِّفِ ومصنَّفِه في كل مرةٍ من المرات التي تُعقَدُ

فيها هذه المجالسُ المباركةُ بإذن الله تعالى، وفي هذا السياق جاءَ هذا المدخلُ إلى «صحيح الإمامِ مسلمِ بن الحجَّاج».

وقد توخَّيتُ فيه التوسُّطَ بين الإطنابِ المملِّ والإيجازِ الـمُخِل؛ ليكون أدعى إلى استفادةِ الجمهورِ منه.

ومن المراجع التي أفادَتْني في تأليفِ هذه الرسالةِ: كتابُ (الإمام مسلم ومنهَجه في صحيحه) للدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة، وهو رسالة دكتوراه، وكذلك كتاب (الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث)، لفضيلة الشيخ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وقد لخّصتُ بعضَ ما جمعاه من المباحث، مع الإشارةِ إليهما أو إلى أحدهما، وأحيانًا لا أشير؛ استغناءً بهذا التنبيه والتنويه.

وأسأل الله تعالى أن يجعلَ هذه الرسالةَ خالصةً لوجهه الكريم، وأن ينفع بها.

وقد شاركَني في ترتيبِ بعضِ مباحثِها كلٌّ من: الدكتور الطاهر خذيري، والشيخ نور الدين مسعي، شكرَ الله سعيَهما، وتقبَّلَ منهما.

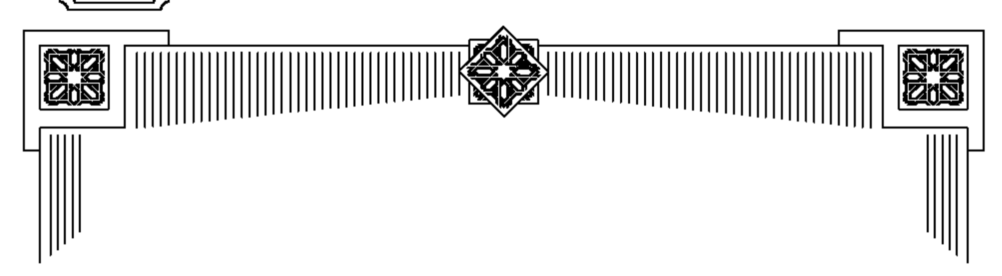
وصلى الله تعالى على خير خلقِه محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن استنَّ بسنتِه، واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أبو حميد الله

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

١٤٢٨/٦/٩هـ، الموافق ٢٠٠٧/٦/٢٤م

دولة الكويت



خطة المدخل

وسيكون المدخل في بابين وخاتمة:

الباب الأول
حياة الإمام مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وفيه فصلان:

*** الفصل الأول: سيرة الإمام مسلم بن الحجاج الشخصية.**

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ونسبُه، ونسبتُه، وكنيتُه.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: ولادتُه.

المبحث الرابع: نشأتُه وأسرتُه.

المبحث الخامس: شمائلُه.

المبحث السادس: وفاتُه.

*** الفصل الثاني: حياة الإمام مسلم بن الحجاج العِلْمِيَّة.**

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للحديث.

الباب الثاني

صحيحُ الإمام مسلمٍ ومنهجُه فيه

وفيه فصلان:

*** الفصل الأول: التعريفُ بصحيح الإمام مسلم.**

وفيه تسعةُ مباحث:

المبحث الثامن: شروح صحيح الإمام مسلم.

المبحث التاسع: خصائص (صحيح الإمام مسلم)، والموازنة بينه وبين (صحيح الإمام البخاري).

*** الفصل الثاني: منهجُ الإمامِ مسلمٍ في (صحيحِه).**

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: طبقاتُ الرواة المخرَّج عنهم في الصحيح.

المبحث الثاني: شرط الإمام مسلمٍ في (صحيحه).

المبحث الثالث: الإسنادُ المعَنعَن عند مسلم، وآراءُ العلماء فيه.

المبحث الرابع: المعلَّقات في صحيح الإمام مسلم.

المبحث الخامس: منهجُ الإمام مسلم في علومِ المتنِ روايةً ودرايةً.

المبحث السادس: أثر منهجِ الإمامِ البخاريِّ في (صحيح الإمام مسلم).

المبحث السابع: المفاضلةُ بين الصحيحَين.

الخاتمة: وفيها فوائدُ متنوِّعةٌ منقولةٌ من (مقدِّمة الإمام النوويِّ لشرح صحيح الإمام مسلم).



الباب الأول

حياة الإمامِ مسلمِ بنِ الحجَّاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرة الإمام مسلم بنِ الحجَّاج الشخصِيَّة.

الفصل الثاني: حياة الإمام مسلم بن الحجَّاج العِلْمِيَّة.

الفصل الأول
سيرة الإمام مسلم بن الحجَّاج الشخصيَّة

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ونسبُه، ونسبتُه، وكنيتُه.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: ولادتُه.

المبحث الرابع: نشأتُه وأسرتُه.

المبحث الخامس: شمائلُه.

المبحث السادس: وفاتُه.



المبحث الأول

اسمُه ونسبُه ونسبتُه وكنيتُه

هو الإمام مُسلِمُ بن الـحَجَّاج بن مُسْلِم بن ورد بن كوشاذ، القشيري، أبو الحسين الخراساني النيسابوري.

وقد ذهب أكثرُ المؤرخين(١) إلى أن الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللهُ قشيريٌّ صَلِيبَةً، وهذه النسبةُ إلى بني قُشَيْر، إحدى القبائل العربية المعروفة، التي يُنسَب إليها كثيرٌ من العلماء. ونسبةُ الإمامِ مسلمٍ هذه نسبةُ أصل، بخلاف الإمام البخاريِّ؛ فإنّ نسبتَه إلى الجُعْفيِّين نسبةُ ولاء، ولهذا لَـمَّا ذَكَرَ الإمامُ ابنُ الصلاح أنّ أولَ مَن أَلَّفَ في الصحيحِ هو الإمامُ البخاريُّ، ثم الإمام مسلم؛ قال: «أولُ مَن صَنَّفَ الصحيحَ: البخاريُّ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفيُّ مولاهم، وتلاه أبو الحسين مسلمُ بنُ الحجَّاج النيسابوريُّ القشيريُّ من أنفسِهم»(٢).



(١) لم أرَ مَن خالف في ذلك إلا ما نقله التجيبيُّ في (برنامجه) (ص/ ٩٣) عن العلامة عبدِ المؤمن بن خلف الدمياطي (ت٧٠٥هـ)، ومال إليه تلميذُه الإمامُ الذهبيُّ في (السير) (١٢/ ٥٥٨) أنّ الإمامَ مسلمًا كان من موالي قشير، ولم أرَ مَن تابعَهما على ذلك، فالصحيحُ أنه قشيريٌّ صَلِيبةً. راجع ما كتبه الشيخ عبد الرحمن السديس في بحثه المعنون (التعريف بالإمام مسلم، وكتابه الصحيح: منهجه، ميزاته، طبعاته، شروحه، وما ألف حوله)، وهو منشورٌ في موقع (أهل الحديث).

(٢) (علوم الحديث) المعروف بـ(مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٢٩).



المبحث الثاني

بلده

الإمامُ مسلمٌ خراسانِيٌّ، من مدينة (نيسابور)، وهي مدينةٌ عظيمةٌ ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، وكانت قبل تدمير التتار لها من المراكز العلميّةِ المهمة، لا سيما في علم الحديث، وصفَها الإمام الذهبيُّ بأنها «دار السنة والعوالي»(١)، وتخرّجَ منها أئمةٌ لا يُحصون من الفقهاء والمحدثين والعلماء، وقد أفردَ الإمامُ الحاكمُ النيسابوريُّ (ت٤٠٥هـ) لترجمة علمائها كتابَه العظيم (تاريخ نيسابور)، وهذا الكتاب من أهمِّ كتب الرجال التي لا تزال مفقودةً إلى الآن(٢)، قال السمعاني: «وقد جمعَ الحاكمُ تاريخَ علمائِها في ثمانية مجلداتٍ ضخمة»(٣).

وقال السبكي: «كانت نيسابور من أجلِّ البلاد وأعظمِها، ولم يكن بعد بغداد مثلها، وقد عملَ لها الحافظُ أبو عبد الله الحاكم تاريخًا تخضعُ له جهابذةُ الحفاظ، وهو عندي سيدُ التواريخ»(٤)، وقال أيضًا: «وهو عندي أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة، ومَن نظرَه عرفَ تفنُّنَ

---

(١) (الأمصار ذوات الآثار) للإمام الذهبي (ص/٢٠٥)، وعنه السخاويُّ في (الإعلان بالتوبيخ) (ص/٦٦٦).

(٢) لم يوجد منه إلا ترجمة فارسية مختصرة، لمحمد بن حسين بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري (كان حيًّا في سنة ٧١٧هـ)، وقد جمعَ الباحث مازن البيروتي الطبقةَ السابعةَ من تاريخ نيسابور ـ وهم شيوخُ الحاكم ـ وطبعها في مجلد مستقل.

(٣) (الأنساب) (٥/ ٥٥٠).

(٤) (طبقات الشافعية الكبرى) (١/ ١٧٣).

الرجل في العلوم جميعِها»[1].

واختصرَه عددٌ من الأئمة، منهم الحافظُ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٤هـ)، وسمَّاه «مقتضب تاريخ نيسابور»[2]، ومنهم الإمام الذهبي، كما ذكرَ في مقدمته لتاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء.

واختصرَه أيضًا الإمام أبو الحسن عبدُ الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت٥٢٩هـ) في كتابه (السياق لتاريخ نيسابور)، وقام بعمل منتخبٍ منه الحافظُ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصّريفيني (ت٦٤١هـ) وهو مطبوع باسم (المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور)، وقد ترجمَ فيه لـ(١٦٧٨) عالِـمًا.

ومدينةُ نيسابور من أجلِّ المدن وأعظمِها، قال عنها البشَّاريُّ (ت نحو ٣٨٠هـ): «بلدٌ جليلٌ، ومصرٌ نبيل، لا أعرفُ له في الإسلام من عديل؛ لما قد اجتمعَ فيه من الخلال، واتفقت فيه من الخصال، مثل سعة الرزق، ووسع البقعة، وصحة الماء، وقوّة الهواء، وكثرة العلماء، بلدُ الأجلَّة والراسخين من الأئمة...»[3].

وقال عنها السمعاني (ت٥٦٢هـ): «وهي أحسنُ مدينةٍ وأجمعُها للخيرات بخراسان، والمنتسب إليها جماعةٌ لا يُحصَون»[4].

وقال ابنُ حوقل (ت بعد ٣٨٠هـ): «وليس بخراسان مدينة أصحّ هواءً، وأفسح فضاء، وأشدّ عمارةً، وأدوم تجارةً، وأكثر سابلةً، وأعظم قافلةً؛ من نيسابور»[5].

وقال عنها ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ): «وهي مدينةٌ عظيمةٌ ذاتُ

---

(١) المصدر السابق (٤/ ١٥٥).
(٢) المصدر السابق (١/ ٢٩٥).
(٣) (أحسن التقاسيم) للبشّاري (ص/ ٣١٤).
(٤) (الأنساب) (٥/ ٥٥٠).
(٥) (صورة الأرض) لابن حوقل (٤٣٣).

فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، لم أرَ فيما طوَّفتُ من البلادِ مدينةً كانت مثلها»[١].

وقال الحافظ عبد القادر الرهاوي: «أمهاتُ مدائن خراسان أربع: نيسابور، ومرو، وبلخ، وهراة»[٢].

وقال هلالُ بنُ العلاء الرَّقِّي: «شجرةُ العلم أصلُها بالحجاز، ونُقِلَ ورقُها إلى العراق، وثمرُها إلى خراسان»[٣].

وهي مدينةٌ قديمةٌ جدًّا، بناها سابور الأول بن أردشير بابكان، وجدَّدَ بناءَها سابور الثاني الساساني في المائة الرابعة للميلاد، وإليه تنسبُ المدينة، حيث إنّ (نيسابور) معرَّب من الفارسية «نِيْشَاپوْرْ»، وهو مشتقٌّ من (نيوشاه پُوْرْ)، ومعناه: (شيء ـ أو عمل، أو موضع ـ سابور الطيب)[٤].

وكانت تُعرَف أيضًا ـ في صدر العهد الإسلامي ـ بـ«أبرشَهْرْ»، وبهذه التسمية ظهرت في الدراهم القديمة التي ضربَها فيها الخلفاءُ الأمويون والعباسيون، وفيها يقولُ أبو تمَّام حبيب بن أوس الطائي:

أَيَا سَهَرِي بِلَيْلَةِ أَبْرَشَهْرٍ ... ذَمَمْتَ إِلَيَّ نومًا في سواها

وسمَّاها المقدسيُّ وغيرُه باسم (إيرانْشَهْر)، أي: مدينة إيران، وذكرَ البشَّاريُّ أن هذا الاسم ـ (إيرانْشَهْر) ـ كان لقصبة مدينة نيسابور[٥].

---

(١) (معجم البلدان) له (٥/ ٣٨٢).

(٢) وهذه المدن الأربع تقع ـ الآن ـ في ثلاث دول، اثنتان منها ـ وهي: بلخ، وهراة ـ في أفغانستان، ونيسابور في إيران، ومرو في تركمانستان.

(٣) (الإرشاد) للخليلي (٢/ ٨٠٢).

(٤) (بلدان الخلافة الشرقية) لـ(كي لسترنج) (ص/ ٤٢٤).

(٥) (أحسن التقاسيم) للبشاري (ص/ ٣١٤)، وانظر: (بلدان الخلافة الشرقية) لـ(كي لسترنج) (ص/ ٤٢٤).

فُتِحت أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه على يدِ ابن خالتِه الأمير عبدِ الله ابن عامر بن كُرَيْز سنة ٢٩هـ [وقيل: ٣١هـ] صلحًا، وبنى بها جامعًا.

وقيل: فُتحت في أيام عمر بن الخطاب، على يد الأحنف بن قيس، وإنما انتقضت في أيام عثمان، فأرسلَ إليها عبدَ الله بن عامر ففتحَها ثانيةً.

وقد اتَّسعت نيسابور بعد نقل الطاهريَّةِ دارَ إمارةِ خراسان من مدينتَي (مرو) و(بلخ) إليها، يقول ابنُ حوقل: «وكانت دار الإمارة في قديم الأيام بمرو وبلخ إلى أيام الطاهرية، فإنهم نقلوها إلى نيسابور، فَعَمِرَت وكَبِرَت وغَزُرَتْ، وعَظُمَت أموالُها عند توطُّنِهم إيَّاها وقُطونِهم بها، حتى انتابَها الكُتَّابُ والأدباءُ بمُقامِهم بها، وطرأ إليها العلماءُ والفقهاءُ عند إيثارِهم لها، وقد خرَّجَت نيسابور من العلماء كثرةً، ونشأ بها على مَرِّ الأيام من الفقهاء من شُهِرَ اسمُه وسمقَ قدرُه وعلا ذكرُه»[1].

واستمرَّت نيسابور في ازْدِهارِها إلى سنة (٥٤٨هـ)، وفيها سُوِّيَت بالأرض، حيث أحرقَها الغُزُّ لـمّا أسروا الملكَ سَنجر، قال الإمام الذهبي: «دار السنة والعوالي... وما زال يُرحلُ إليها، إلى أن دخلَها التتارُ، ثم مضَت كأن لم تكن»[2].

ثم استولى عليها أحدُ مماليك سنجر فنقلَ الناسَ إلى محلةٍ منها يُقال لها «شاذياخ»، وعمَّرَها وسَوَّرَها واستعادَت بذلك عمرانَها.

يقولُ ابنُ حوقل: «وسمعتُ في سنة ثمانين وخمسمائة أنّ العمارةَ قد اتّصلت إلى الموضع القديم»[3].

(١) كتاب (صورة الأرض) (ص/ ٤٣٤).
(٢) (الأمصار ذوات الآثار) (ص/ ٢٠٥).
(٣) كتاب (صورة الأرض) (ص/ ٤٣١).

ثم بقيت على ذلك إلى سنة ٦١٨هـ، وفيها خرَّبها المغولُ وألحقوها بالأرض، ثم أعيد بناؤها، وما زالت إلى الآن.

وهي تقع الآن في إيران، على بعد (٥٠) ميلًا غربي مدينة «مشهد»، في أقصى الشمال الشرقيِّ من إيران، على الطريق الرئيسية التي تصل طهران بمشهد، وهي قاعدة القسم الإيراني من خراسان اليوم، وعددُ سكَّانها اليوم يناهز المائة ألف نسمة، وتُسَمَّى الآن «نِيْشَاپُوْرْ».

أمَّا (خراسان): فمنطقةٌ واسعةٌ، وتقع الآن ضمن ثلاث دول، وهي: أفغانستان، وتركمانستان، وإيران.

يَحُدُّها من الجنوب الشرقيِّ: سلسلةُ جبال (هِندُوكُوش) الواقعةُ في أفغانستان، وتمتدُّ من الشرقِ إلى الغرب، آخذةً إلى الجنوب، فتفصل الشمالَ الأفغانِيَّ من جنوبِه، وجميعُ الولايات (المناطق) الواقعةُ شمالَ هذه الجبالِ في أفغانستان، من (بدخشان) شرقًا إلى (هراة) غربًا: داخلةٌ في خراسان، وهي عبارةٌ عن السفوحِ الشماليّةِ والغربيّةِ لجبالِ (هندوكوش) العالية.

ويَحدُّها من الجنوب الغربيِّ: مناطقُ (قوهِسْتان) في إيران، وهي الإقليمُ الجَبَلِيُّ بين هراة ونيسابور، ومناطقِ (قومس)، وهي كورةٌ كبيرةٌ واسعةٌ بين الريِّ (طهران) ونيسابور في سفوح جبالِ طبرستان (البرز) الجنوبيّة.

وهذا الجزءُ كلُّه في إيران، ويشملُ منطقتين:

الأولى: إقليم طبرستان، ويسمّى اليومَ (مازِنْدَران)، ويشملُ المنطقةَ المحصورةَ بين جبال (البُرز) وسواحلِ بحر (الخزر)، وأشهرُ مُدُنها ـ الآن ـ: ساري، بَنْدَرْ شاه، جرجان.

الثانية: منطقة نيسابور، وتسمّى الآن (نيشاپور)، وقد ضُمَّ إليها إقليمُ

(قوهِستان)، وهي المعروفةُ اليومَ باسم (خراسان).

ومِن أهمِّ مدُنه ـ الآن ـ: مَشْهَدْ، طوس، نيسابور، سرخس.

ويَحُدُّها من الشرق: نَهرُ (جيحون)، ويُعرَفُ الآن بنهر (آمو)، وهذا النهرُ يُسايِرُ أرضَ خراسان من الشرق، من بدايتها إلى نهايتها، فالمنطقةُ التي تُعرَفُ قديمًا بـ(ما وراء النهر) ليست داخلةً في خراسان.

ويَحُدُّها من الشمال: صحراءُ (قراقوم) الواقعةُ في تركمانستان.

ومن الغربِ: بحرُ الخزر، المعروف ـ الآن ـ ببحر (قزوين).

والخلاصةُ: أن خراسان تشملُ الآن:

١ = جميعَ الولاياتِ (المناطق) الواقعةَ على السفوح الشماليّةِ والغربيّةِ لجبال (هندوكوش) في أفغانستان، وتزيدُ مساحةُ (خراسان الأفغانية) على ثلث مساحة أفغانستان، ومن مدنها: بلخ، مزار شريف، هراة، بغلان، قندز، طالقان، جوزجان.

٢ = وإقليمَي: (مازندران) و (خراسان) الواقعتَين في الشمال الشرقيِّ من إيران.

٣ = وجميعَ المناطقِ الواقعةَ جنوبَ صحراء (قراقوم) في تركمانستان، وتشملُ القسم الأكبرَ من خراسان من حيث المساحة[1].



(١) ملخصًا من: (معجم البلدان) (٢/ ٤٠١ ـ ٤٠٥)، (خراسان) لمحمود شاكر، وخرائط المنطقة.



المبحث الثالث

ولادتُه

اختلفوا في ولادة الإمام مسلم على الرغم من اتفاقهم على سنةِ وفاتِه، والأقوال في ذلك أربعة:

القول الأول: أنه ولد سنة (٢٠١هـ).

القول الثاني: أن ولادتَه كانت سنة (٢٠٢هـ).

القول الثالث: أنها كانت سنة (٢٠٤هـ)، جزم به ابنُ كثير وابن حجر في (التهذيب)، وغيرُهما.

القول الرابع: أنها كانت سنة (٢٠٦هـ)، وبه جزم الحاكمُ وابن الصلاح والنووي وغيرُهم.

وهذا القولُ هو الراجح، والقائلون به هم المعروفون بشدة عنايتِهم بالإمام مسلمٍ ومصنَّفاتِه[١].



(١) انظر التفصيل في: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور بن حسن آل سلمان (١/١٦ ـ ١٩)، (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور محمد طوالبة (ص/١٥ ـ ١٧).



المبحث الرابع
نشأته وأسرته

نشأ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ في بيت علم وجاه، فقد كان والدُه متصدِّرًا لتربية الناس وتعليمِهم، قال تلميذُه محمدُ بنُ عبد الوهاب الفرّاء (ت٢٧٢هـ): «وكان أبوه الحجاج بن مسلم من المشيخة»[١].

ولا شك أنّ خيرَ والده في التعليم والتوجيه من شأنه أن يعُمَّ أهلَ بيته، فهم أولى الناس بخيره، وهذا الوسط العلمي المباشر من شأنه أن يغرس البذرة الأولى من بذر التعليم الأولية، ويكون دافعًا نحو حلقات التعليم واستكمالِ العلم من جهةٍ أخرى.

وكانت عادةُ أهل ذلك العصر أن يبعثوا بأبنائهم إلى الكُتَّاب لتعلُّم القرآن الكريم وحفظِه، وما يلزم ذلك من علوم اللغة العربية، وبعد الفراغ من هذه المرحلة: يخرجُ الطالبُ من الكُتّاب ويبدأ الاختلافُ إلى الشيوخ والسماع منهم، ولا أظنُّ مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ شذَّ عن ذلك المنهج.

هذا الذي يمكن أن يُقال هنا، ولم تُسعِفنا المصادرُ عن طفولتِه بأكثر من هذا.

أمّا أسرتُه: فلم يَرِد في المصادر التي ترجمت لهذا الإمام تفصيلٌ عن حياته العائلية، ولا عن أسرتِه، سوى ما ذكرَه الحاكم: «رأيتُ من أعقابِه

---

(١) انظر: (تهذيب التهذيب) (١٠/ ١٢٧).

من جهة البنات في داره»[١]، وقال: «ولم يُعقِب ذَكَرًا»[٢].

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٧٠).
(٢) (معرفة علوم الحديث) (ص/ ٥٢).



المبحث الخامس

شمائلُه

كان الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عاليَ الهِمَّة، كثيرَ النشاط، ذا صبرٍ في الطلبِ والتحصيل، وليس أدلَّ على ذلك من كثرة رِحلاتِه وتطوافِه في البلدان الإسلامية، كما سيأتي.

ويدلُّ ـ أيضًا ـ على علوِّ هِمَّتِه، وصبرِه ونشاطِه: بحثُه الطويلُ عن حديث، حتى استغرقَ منه ليلةً بتمامِها، وقيل: إنّ وفاتَه كانت بسبب غَمٍّ أصابَه لعدم عثورِه على هذا الحديث، كما سيأتي عند الحديثِ عن وفاتِه رَحِمَهُ اللَّهُ.

ووُصِفَ رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه ما اغتابَ أحدًا في حياتِه، ولا ضربَ، ولا شتم(١).

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ إمامًا ثقة، جليل القدر، من كبار العلماء، يتّسِمُ بالورع والعبادة، والعلم الواسع، والاحتياطِ لدينه، لذلك عظُم في أعين الناس، وعَلَت منزِلَتُه، وسَمَت مكانتُه.

وكان إلى جانبِ ذلك شجاعًا، صدوقًا، وفِيًّا، يقف إلى جانب الحقِّ وأهلِه في الشدائد والملِمّات، لقد وقفَ: إلى جانب الإمام البخاريِّ ينصرُه ويؤازِرُه، ويذودُ عنه، متحدِّيًا في ذلك الموقفِ النبيلِ

---

(١) انظر: (غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج) (ص/٢٩)، (فتح الملهم) (١/ ١٠٠).

خصومَ البخاري، ولم يُبالِ بما لهم من نفوذٍ وقوةٍ وسلطان[١].

قال الخطيب: «وكان مسلمٌ أيضًا يُناضِلُ عن البخاريِّ حتى أوحشَ ما بينه وبين محمد بن يحيى الذهليِّ بسببِه»، ثم ذكرَ قصَّتَه مع الإمام محمد ابن يحيى الذهلي[٢].

أما صفاتُه الخَلْقِيَّة: فقال الحاكم: «سمعتُ أبي يقول: رأيتُ مسلِمَ ابن الحجاج يُحَدِّثُ في (خان محمِش)[٣]، فكان تامَّ القامة، أبيض الرأسِ واللحية، يُرخِي طرفَ عمامتِه بين كتفيه»[٤].

وقال الحاكم: سمعتُ أبا عبد الرحمن السلمي يقول: «رأيتُ شيخًا حسنَ الوجه والثياب، عليه رداءٌ حسَن، وعمامةٌ قد أرخاها بين كَتفَيه، فقيل: هذا مسلمٌ، فتقدَّمَ أصحابُ السلطان، فقالوا: قد أمرَ أميرُ المؤمنين أن يكون مسلمُ بن الحجاج إمامَ المسلمين، فقدَّموه في الجامع، فكبَّر، وصلَّى بالناس»[٥].

والشاهد من القصةِ قولُه: «حسن الوجه...».

---

(١) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (١/ ٢٤). (٢) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠٣).

(٣) هو متجرُه رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومن غرائب التصحيفات هنا: ما وقعَ في في المطبوعِ من (العبر) للذهبي (٢/ ٢٣) عن الإمام مسلم أنه «كان صاحب تجارة، **وكان محسن نيسابور**»، هكذا وقع في المطبوع، والصحيح أنّ الذهبيَّ قال: «وكان صاحبَ تجارةٍ **بخان محمش بنيسابور**، وله أملاكٌ وثروة»، كما نقلَه عنه ابنُ العماد في (شذرات الذهب) (٣/ ٢٧٢) ـ وقد تصحف في مطبوعة الشذرات ـ هي الأخرى ـ إلى «بخان بحمس» ـ.

وبناءً على هذا الخطأ ذكرَ الدكتور محمد طوالبة في كتابه القيم (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) (ص/ ٢٠) ـ وتبعَه الشيخ مشهور بالحرف في (الإمام مسلم) (١/ ٣٣) ـ أن الإمام مسلمًا «كان كثيرَ الإحسان إلى الناس، حتى وصفَه الذهبيُّ بأنه (محسِنُ نيسابور)...»، ثم أحالا إلى (العبر) للذهبي!.

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٧٠)، (تهذيب التهذيب) (١٠/ ١١٥).

(٥) (تاريخ دمشق) (٥٨/ ٩١ ـ ٩٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٦٦).



المبحث السادس

وفاتُه رَحِمَهُ اللَّهُ

توفي الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عشيَّةَ يوم الأحد، ودُفنَ يوم الاثنين، لخمسٍ بقين من رجب، سنة (٢٦١هـ)، [الموافق ٦/ ٥/ ٨٧٥م]، وعمرُه (٥٥) سنة، على الصحيح من أقوال أهل العلم في سنة ولادتِه[١].

قال ابنُ الصلاح: «وكان لموتِه سببٌ غريب، نشأ عن غمرةٍ فكريَّةٍ علميّة»، ثم أسندَ إلى الحاكمِ أنه قال: «سمعتُ أبا عبد الله محمدَ بنَ يعقوب، سمعتُ أحمدَ بنَ سلمة يقول:

عُقِدَ لأبي الحسين مسلمِ بن الحجاج مجلسٌ للمذاكرة، فذُكِرَ له حديثٌ لم يَعرفه، فانصرَفَ إلى منزِله، وأوقدَ السراج، وقال لِمَن في الدار: لا يَدْخلنَّ أحدٌ منكم هذا البيت، فقيل له: أُهدِيَت لنا سَلَّةٌ فيها تمر، فقال: قَدِّموها إليّ، فقدّموها، فكان يطلبُ الحديثَ ويأخذُ تمرةً تمرةً يمضغُها؛ وأصبحَ وقد فَني التمر، ووجدَ الحديث».

قال الحاكم: «زادَني الثقة من أصحابِنا: أنه منها مرضَ ومات»[٢].



(١) انظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٢)، ومصادر ترجمته.

(٢) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٥ ـ ٦٦)، وانظر: (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠٣)، (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٥٠٧).

الفصل الثاني
حياة الإمام مسلم بن الحجاج العِلْمِيَّة

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للحديث.

المبحث الثاني: رِحلاتُه.

المبحث الثالث: مذهبُه في الفروع.

المبحث الرابع: مكانتُه، وثناءُ العلماء عليه.

المبحث الخامس: شيوخ الإمام مسلم.

المبحث السادس: تلاميذُ الإمام مسلم.

المبحث السابع: مؤلفات الإمام مسلم.



المبحث الأول

طلبُه للحديث

أقبلَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ منذ صغره على سماع الحديثِ وحفظِه، وكان أول سماعٍ له: سنة ثمان عشرة ومائتين[1]، وكان عمرُه إذ ذاك اثنتي عشرة سنةً، وطافَ على شيوخ بلده ـ وهم الموردُ الأقرب ـ وسمعَ الكثيرَ من مرويّاتِهم، وأولُ مَن سمعَ منه ببلده: يحيى بن يحيى بن بكير التميمي النيسابوري (ت٢٢٦هـ)، وبشرُ بن الحكم النيسابوري (ت٧أو٢٣٨هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ).

ولا شك أن سماعَه منهم ومن غيرهم من أهل بلده كان في هذه الفترة المبكّرة في طلبِه للعلم.

ثم بدأت رِحلاتُه، قال الذهبي: «وحجَّ سنة عشرين، فسمعَ من القعنبي، وهو أقدمُ شيخٍ له، ومن إسماعيل بن أبي أويس... وجماعةٍ يسيرة، وردّ إلى وطنه»[2].

وفي طريق رجوعِه من الحج «سمع بالكوفةِ من أحمد بن يونس وجماعة وأسرعَ إلى وطنه»[3]، ومكثَ فيها قرابة خمس سنوات، ثم ارتحل، كما سيأتي في وصف رِحلاته.

---

(١) انظر: (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣١)، (السير) (١٢/ ٥٥٨).

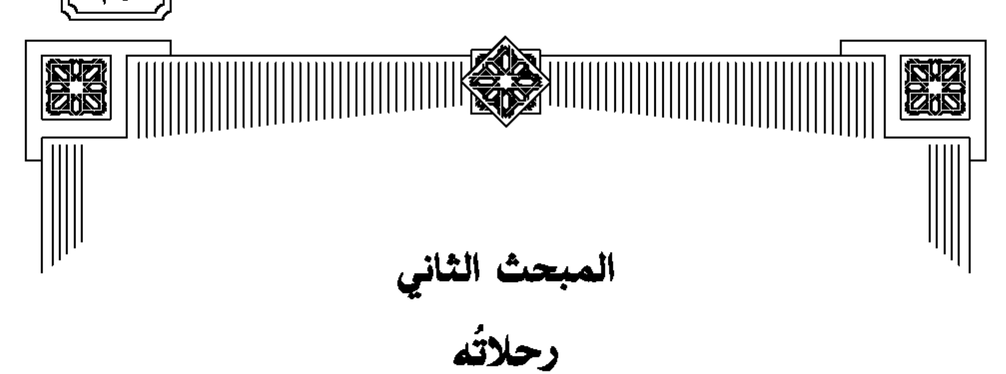
(٢) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣١).

(٣) (السير) (١٢/ ٥٥٨).

وقد أدام الاختلافَ إلى مَن حوله من الشيوخ، سواء في ذلك شيوخُ مدينتِه نيسابور، أو شيوخ بلادِه خراسان عامةً، التي برزَ فيها ابتداء من القرن الثالث أغلبُ أئمةِ الحديث، وصارت أنشطَ مدارسِه روايةً ونقدًا وتدوينًا[1].



(١) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للطوالبة (ص/١٨)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (١/ ٢٧ ـ ٢٨).



المبحث الثاني

رِحلاتُه

يُعَدُّ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ من الأئمة الرحَّالين، قال النوويُّ عنه: «أحدُ أعلام أئمةِ هذا الشأن، وكبار المبرّزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرّحّالين في طلبِه إلى أئمة الأقطارِ والبلدان»[١].

وقد ابتدأت رِحلاتُه بالحجاز، وكانت في سنٍّ مبكّرة؛ إذ كانت وعمرُه (١٤) عامًا، في سنة (٢٢٠هـ)، وكان إذ ذاك أمردَ، وكانت لأداء فريضة الحج.

ثم رحلَ بعد خمس سنواتٍ من ذلك في حدود (٢٢٥هـ)، قال الذهبي: «ثم رحلَ في حدود الخمسِ وعشرين ومئتين، فسمع من عليٍّ بن الجعد[٢]، ولم يَروِ عنه في صحيحه؛ لأجلِ بدعةٍ ما، وسمع من أحمد ابن حنبل...»[٣].

وفيما يلي ذكرُ أبرز محطات رِحلاتِه، مع بيان أبرز مَن سمع منهم فيها:

مكة المكرمة:

سمع بها: عبدَ الله بن مسلمة القعني (ت٢٢١هـ)، وسعيدَ بنَ منصور (ت٢٢٧هـ)، والقعنبيُّ أكبرُ شيوخه المتقِنين؛ لكونه قد سمع من سَلَمة بن

---

(١) (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٩١)، و(شرح صحيح مسلم) (١/ ١٠).

(٢) وهو بغدادي، مما يعني أن هذه الرحلة كانت إلى بغداد، كما سيأتي بيانُه.

(٣) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣١).

ورِدان الليثي أحدِ التابعين، لكن سلَمة ليس من الجِلَّة الثقات، فلذا لم يُورِد مسلمٌ في صحيحه شيئًا من الثلاثيات، مع وقوع واحدٍ منها عند الترمذيِّ، وهو ممن روى عن الإمام مسلم[1].

المدينة النبوية:

وسمع بها: إسماعيلَ بن أبي أويس (ت٢٢٦هـ) وغيرَه.

البصرة:

قال الذهبيُّ في ترجمة أحمد بن سلمة (ت٢٨٦هـ) إنه: «رفيقُ مسلم في الرحلة إلى بلخ وإلى البصرة»، وسمعَ بها من القعنبيِّ وغيرِه، ولعلَّه يكون سمع منه في أواخر أيام حياته[2].

بغداد:

قدم الإمام مسلمٌ إلى بغداد مرات عديدة؛ لأنها مركزُ الخلافةِ والحضارة والعلوم، فكان العلماءُ يأتونها من كلِّ مكان، وسمعَ بها من الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤٢هـ) وغيرِه، وروى عنه أهلُها[3]، وأولُ قدومِه إليها كان سنة (٢٢٥هـ)، وهي أول رحلةٍ له بعد رحلة الحج، وآخرُ قدومه إليها كان سنة (٢٥٩هـ)[4].

بلخ[5]:

رحلَ إليها بصحبةِ رفيقِه أحمد بن سلمة (ت٢٨٦هـ)، كما صرّح

---

(١) انظر: (غنية المحتاج) (ص/ ٣٢ ـ ٣٣).
(٢) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للطوالبة (ص/ ٣٠).
(٣) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠١).
(٤) انظر: (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠١)، (وفيات الأعيان) (٥/ ١٩٤)، (شذرات الذهب) (٣/ ٢٧٠).
(٥) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٦٣٧).
و(**بلخ**) بلدةٌ معروفةٌ في شمال أفغانستان، ما زالت تحتفظُ باسمها، قاعدتُها ـ الآن ـ =

بذلك الذهبي، وكانت رحلتُه إلى قتيبة بن سعيد البَغْلاني[١] (ت٢٤٠هـ)، كما صرّح بذلك الخطيب[٢].

الكوفة:

سمع بها من أحمد بن يونس (ت٢٢٧هـ)[٣]، وعمر بن حفص بن غياث (ت٢٢١هـ)[٤]، وقد جزمَ الذهبيُّ أنه سمع منهما في رحلة الحج الأولى سنة (٢٢٠هـ)[٥].

مصر:

وسمعَ بها من حرملة بن يحيى (ت٢٤٤هـ)، وعمر بن سوَّاد (ت٢٥٤هـ)، وقد صرّح الإمامُ مسلم برحلته إليها حيث قال: «إنما نقموا عليه [أي: أحمد بن عبد الرحمن الوهبي (ت٢٦٤هـ)] بعد خروجي من مصر»، وقد نصَّ الحاكمُ على أنّ أحمدَ بنَ عبد الرحمن هذا قد اختلطَ بعد الخمسين ومائتَين بعد خروج مسلمٍ من مصر[٦]، فتكون رحلةُ الإمام مسلم إليها قبل هذا التاريخ.

= مدينةُ (مزار شريف!)، وقد أنشئت الأخيرةُ (مزار شريف!) على أربعة عشر ميلًا إلى الشرقِ من (بلخ) القديمة، كما أنّ المدينة القديمة ما زالت قائمة. وكانت (بلخ) إحدى حواضر الدنيا المعروفة، لم يكن لها نظيرٌ في الحسنِ في ذلك الوقت إلا دمشق الشام، وكانت من أهمِّ مدُن خراسان، ويَنتَسِبُ إليها أعلامٌ لا يُحصون.

(١) نسبة إلى مدينة (بغلان)، وهي من المدن الأفغانية المعروفة، تقع في شمال البلاد، وما زالت تحتفظُ باسمها وموقعِها، وتحملُ الآن اسمَ إحدى الولايات (المحافظات) الأفغانية.

(٢) (تاريخ بغداد) (٤/ ١٨٦).

(٣) (السير) (١٢/ ٥٥٨).

(٤) (المنتظم) لابن الجوزي (٧/ ١٣٧).

(٥) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣١).

(٦) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٧).

الري[١]:

دخلَ مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إليها أكثر من مرة، فدخلَها قبل سنة (٢٤٠هـ) لسماعه من محمدِ بنِ مهران الجمال (ت٢٣٩هـ)، ومحمدِ بنِ عمرٍو زُنَيْج (ت٢٤٠هـ)، ودخلَها أيضًا بعد سنة خمسين ومائتَين عقب تأليفِه لصحيحه، وشيوعِه بين العلماء، ولم تقتصِرْ رحلة الإمام مسلم إلى الري على السماع فقط، بل كان يُذاكر العلماء، ويُعلِّمُ الناس.

الشام:

ذكرَ غيرُ واحدٍ ممن ترجمَ للإمام مسلم أنه رحلَ إلى الشام[٢]، ولم يُفصِّلوا ذكرَ المدن التي دخلَها، إلّا أنّ ابنَ عساكر قد جزمَ بدخوله مدينةَ دمشق[٣]، وترجمَ له فيه بناءً على سماعِه من محمد بن خالد السكسكي[٤]، وقال: «وسمع بدمشق محمدَ بن خالد السكسكي، وكتبَ عنه من حديث الوليد بن مسلم»[٥]، بل ذكر عن شيخه الحسن بن محمد أبي نصر اليورناتي أنه قال: «دفعَ إليّ صالحُ بن أبي صالح ورقةً من لحاء

---

(١) بلدةٌ كبيرةٌ من بلاد الديلم، بين قومس والجبال، والنسبةُ إليها (الرازي)، وكانت ـ كما يقولُ الحمويُّ في (معجم البلدان) (٣/ ١٣٢) ـ: «من أمهات البلاد وأعلامِ المدن، كثيرة الفواكه والخيرات». وكانت من أهمِّ المراكز العلمية، وكانت تقعُ في طريق قوافل الحجَّاج القادمةِ من: نيسابور، ومرو، وبلخ، وهراة، وغيرها من بلاد خراسان وما وراء النهر. وقد تعرَّضت للهَدمِ والخرابِ على أيدي التتار، وبعد خرابها انتقلَ سكَّانُها إلى مدينتَيْ (ورامين) و(طهَران) المجاوِرتَين، وكانت (طهران) ـ أو تهران ـ قريةً من قرى (الري)، ولكنها ازدهرَت بعد خراب الري. وفي ختامِ القرن الثاني عشر الهجري اتّخذَها محمد شاه ـ مؤسِّسُ الدولة القاجاريّة ـ عاصمةً لبلاد فارس. وتقعُ مدينةُ (الري) القديمة داخل حدود مدينة (طهران) اليوم، ويَنتَسِبُ إليها من الأعلام خلقٌ لا يُحصَون.

(٢) انظر: (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠٠)، (طبقات الحنابلة) (١/ ٣٣٧)، (وفيات الأعيان) (٥/ ١٩٤)، (البداية والنهاية) (١٤/ ٥٥٢)، (شذرات الذهب) (٣/ ٢٧٠).

(٣) وتبعَه غيرُه، انظر: (شذرات الذهب) (٣/ ٢٧٠).

(٤) انظر: (تاريخ دمشق) (٥٨/ ٨٥ ـ ٩٥).

(٥) (تاريخ دمشق) (٥٨/ ٨٥).

شجرةٍ بخطِّ مسلمِ بن الحجاج قد كتبَها بدمشق من حديث الوليد بن مسلم»[١].

ولكنّ الإمام الذهبيَّ شكّكَ في ذلك، وقال: «والظاهرُ أنه لقيه في الموسم، فلم يكن مسلمٌ لِيدخلَ دمشقَ فلا يَسمعُ إلّا من شيخ واحد، والله أعلم»[٢].

هذا ما قاله في (السير)، وقد ذكرَ فيه ما حكاه ابنُ عساكر عن شيخِه أبي نصر اليورناتي أنّ صالح بن أبي صالح دفعَ إليه ورقةً من لحاء شجرةٍ بخطِّ مسلم، ثم قال: «قلت: هذا إسنادٌ منقطعٌ لا يَثبت».

ولكنه في (تاريخ الإسلام) قال تعليقًا على ما ذكرَه ابنُ عساكر عن شيخه اليورناتي: «إن صحَّ هذا فيكون دخلَ دمشقَ مجتازًا، ولم يُمكِنه الـمُقام، أو مرِضَ بها ولم يتمكن من السماع على شيوخِها»[٣].

قال السخاويُّ ـ وهو في صدد ذكر رِحلاته ـ: «وبالشام ـ فيما ذكرَه ابنُ عساكر الإمام ـ لكنه لم يذكر أنه سمعَ بها من أهلِها من غير واحد، وهو السكسكي محمدُ بنُ خالد، وذلك عجيبٌ مع وجود دُحيم، وهشام ابن عمّار، ومَن في طبقتِهما من أهل الضبطِ والتنقيب، ولذلك استبعَدَ دخولَه لها المزّيُّ[٤] الحافظُ المُفْهِم، وقال: فلعله لقيه في الحجِّ بالموسم، إلّا أنّ ابنَ عساكر ساق عن شيخِه أبي نصر اليورناتيِّ قال: دفعَ إليَّ صالحُ بن أبي صالح ورقةً من لحاءِ شجرةٍ بخطِّ مسلمٍ قد كتبَها

(١) المصدر السابق (٥٨/ ٨٧).
(٢) (السير) (١٢/ ٥٦٢).
(٣) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣٢).
(٤) كذا في المطبوع من (غنية المحتاج) للسخاوي (ص/ ٣١)، ولم أجده في (تهذيب الكمال) في ترجمة الإمام مسلم، بل لم يذكر المزيُّ السكسكيَّ ضمن شيوخ مسلم أصلًا، والذي أنكرَ دخولَه دمشق هو الذهبيُّ كما سبق.

بدمشق من حديث الوليد بن مسلم، فإن صحَّ: فلعله دخلَها مجتازًا، ولم يمكنه المقامُ لإعجال سيرِه، أو مَرِضَ بها فلم يتمكن من السماع بها على غيرِه»[١].

وما ذكرَه الذهبيُّ والسخاويُّ من الاستشكال قويٌّ واردٌ، فمن البعيد أن يقتصر الإمامُ مسلمٌ على السماع من السكسكيِّ فقط بعد تلك الرحلة الطويلة، ويرجع دون أن يحرص على السماع من دُحيم وأمثالِه، إلّا أن يكون قد منعَه من المقام بها عذرٌ ما، كما أشارا إليه، فالذي يترجح ـ والعلمُ عند الله ـ صحة دخوله دمشق، وعدم توسعه في الرواية هناك لعذرٍ طارئ، والله تعالى أعلم.

هذه المحطات هي التي وردَ ذكرُها في المصادر، ولا يُستبعد أن تكون رِحلات الإمام مسلم قد شملت مدنًا وأقاليم أخرى أيضًا؛ لأنّ قائمةَ شيوخه الطويلة تحوي كثيرًا من الأنساب إلى البلدان لم تَرِد فيما سبق، والله تعالى أعلم.



(١) (غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج) للسخاوي (ص/ ٣١ ـ ٣٢).



المبحث الثالث

مذهبُه في الفروع

قال السخاويُّ ـ وتبعَه القلعي ـ: «والظاهرُ أنه رَحِمَهُ اللَّهُ كان على طريقة الأئمة من أهل الآثارِ في عدم التقليد، بل سلك الاختيارَ...

وممن قال إنه على مذهب أهل الحديثِ وليس بمقلِّدٍ لواحدٍ بعينه من العلماء، ولا هو من الأئمة المجتهِدين على الإطلاق: التقيُّ ابنُ تيمية[1] ـ رحمهما الله وإيّانا ـ»[2].

وسئلَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن البخاريِّ ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي... هل كان هؤلاء مجتهِدين لم يقلدوا أحدًا من الأئمة، أم كانوا مقلِّدين؟

فأجاب: «أما البخاريُّ وأبو داود: فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد.

وأما مسلم، والترمذي، والنسائي، وابنُ ماجه... ونحوهم: فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلِّدين لواحدٍ بعينِه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهِدين على الإطلاق، بل هم يميلون[3] إلى قول أئمة

---

(١) يقصد شيخَ الإسلام.

(٢) (غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج) للسخاوي (ص/٣٦ ـ ٣٧)، (ذكر مناقب الإمام مسلم) للقلعي (١/ب ـ ٢/أ).

(٣) في المطبوع: (لا يميلون)، وهو خطأ، انظر: (صيانة مجموع الفتاوى) (ص/١٥٩).

الحديث، كالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأمثالِهم...»[١].



(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٢٠/ ٣٩ ـ ٤٠).



المبحث الرابع

مكانتُه، وثناءُ العلماء عليه

الإمامُ مسلمُ بنُ الحجاج أحدُ أركان علم الحديث، وأحدُ أئمتِه البارزين فيه، وممن رفع الله ذكرَه في العالمين.

كانت علاماتُ الذكاء والنبوغ باديةً عليه وهو في حِلَق العلم، مما جعلَ أحدَ أجلّة أئمة الحديث يقولُ فيه بالفارسيةِ ما معناه: «أي رجلٍ هذا؟!»(١).

وقال له شيخُه إسحاق بن منصور الكوسج: «لن نَعدَمَ الخيرَ ما أبقاكَ الله للمسلمين»(٢).

بل قال أحمد بن سلمة بن الفضل: «رأيتُ أبا زرعة وأبا حاتم يُقدِّمان مسلمَ بنَ الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرِهما»(٣).

وهذه شهادة عظيمةٌ من شيخَيه، وهما من أبرز أئمةِ عصرهما في الحديث على الإطلاق.

---

(١) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠٢)، وهذه الترجمة ـ مع أنها هي المتداولة في جميع كتب التراجم التي ذكرت هذا القول ـ لا أظنها دقيقة؛ وذلك أنّ نصَّ كلام ابن راهويه ـ كما في (تاريخ بغداد) ـ هو: «مَرْدَكا بن بوذ»، والظاهر أنه مصحَّفٌ من «مردَكا بود»، والصحيح أن تُكتَب «مردَكَهْ بود»، ومعناه: «كان رجلًا!» ومعنى الجملتَين متقارب. والله تعالى أعلم.

(٢) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣٢).

(٣) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠١)، (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٥٠٦).

وقال محمد بن عبد الوهاب الفراء ـ وهو أكبرُ منه ـ: «كان مسلم بن الحجاج من علماء الناسِ وأوعيةِ العلم، ما علمتُه إلّا خيرًا»[(١)].

وقال أبو قريش الحافظ[(٢)]: «سمعتُ محمدَ بنَ بشار يقول: حُفَّاظُ الدنيا: أبو زرعة بالري، ومسلمٌ بنيسابور، وعبد الله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل بِبُخارى». ومحمد بن بشار من شيوخ الإمام مسلم، بل هو شيخُ الأربعة المذكورين في كلامه، وكان يفتخرُ بكونهم حملوا عنه[(٣)].

وقال أبو عبد الله محمدُ بنُ يعقوب الأخرم: «إنما أخرجَت نيسابور ثلاثةَ رجال: محمد بن يحيى الذهلي، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيمَ بنَ أبي طالب»[(٤)].

وقال ابنُ أبي حاتم: «كتبتُ عنه بالري، وكان ثقةً من الحفاظ، له معرفة بالحديث»[(٥)].

وقال الخطيب: «أحدُ الأئمة من حُفَّاظ الحديث»[(٦)]، وقال السمعاني: «أحدُ أئمة الدنيا، المشهورُ كتابُه في الشرق والغرب...»[(٧)].

وقال القاضي عياض: «هو أحدُ أئمة المسلمين، وحُفَّاظِ المحدِّثين، ومُتقِني المصنِّفين، أثنى عليه غيرُ واحدٍ من الأئمة المتقدمين والمتأخرين،

---

(١) (تاريخ دمشق) (٥٨/ ٨٩)، (تهذيب التهذيب) (١٠/ ١١٥).

(٢) هو محمدُ بنُ جمعة بن خلف القُهِسْتاني (٣١٣هـ)، وصفَه الذهبيُّ بأنه «العلامة، الحافظ الكبير، صاحب التصانيف». انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٠٤).

(٣) كما صرّحَ به الذهبيُّ في (السير) (١٢/ ٢٢٧) ـ في ترجمة الدارمي ـ.

(٤) (تاريخ الإسلام) للذهبي (٦/ ٤٣٣).

(٥) (الجرح والتعديل) له (٨/ ١٨٢ ـ ١٨٣).

(٦) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠٠).

(٧) (الأنساب) للسمعاني (٤/ ٥٠٦ ـ القشيري).

وأجمعوا على إمامتِه، وتقدُّمِه، وصحةِ حديثه، وتمييزِه، وثقتِه، وقبول كتابِه»(١).

وقال ابنُ عساكر: «الحافظ، صاحبُ الصحيح، الإمام المبرّز، والمصنِّفُ المميز، رحلَ، وجمعَ، وصنَّف»(٢).

وقال النووي: «أجمعوا على جلالتِه، وإمامتِه، وعلوِّ مرتبتِه، وأكبرُ الدلائلِ على ذلك: كتابُه (الصحيح)، الذي لم يوجَد في كتابٍ قبله ولا بعده من حسن الترتيب، وتلخيصِ طرق الحديث»(٣).

وقد نعتَه الذهبيُّ بأوصافٍ عدّةٍ تدل على مكانة هذا الإمام، فمما قال عنه إنه: «الإمام، الحافظ، حجة الإسلام»(٤)، وقال: «الإمام الكبير، الحافظ، المجود، الحجة»(٥)، وقال: «أحدُ أركان الحديث»(٦).

بل قال ـ في ترجمة الإمام يحيى بن يحيى النيسابوري شيخِ مسلم ـ: «لم يكن بخراسان مثلُه إلّا إسحاق، ولا بعد إسحاق مثل الذهلي، ولا بعد الذهليِّ كمسلم(٧)، ولا بعد مسلمٍ كمحمدِ بن نصر المروزي،

---

(١) (مقدمة (إكمال المعلم) (ص/ ٩٦).

(٢) (تاريخ دمشق) لابن عساكر (٥٨/ ٨٥).

(٣) (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٩٠).

(٤) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٥٨٨)، وبمثله قال ابنُ عبد الهادي في (طبقات علماء أهل الحديث) (٢/ ٢٨٦).

(٥) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٥٧).

(٦) (العبر في خبر مَن غبَر) (٢/ ٢٣).

(٧) وجودُ أمثال البخاري في هذه الطبقةِ لا يُشكل على كلام الذهبي؛ لأن البخاريَّ ليس من أهل خراسان؛ لأن (بخارى) تقع في ما وراء النهر، و(ما وراء النهر) هي الحدُّ الشماليُّ والشمالُ الشرقيُّ لإقليم (خراسان)، ولا يُعكِّرُ على هذا قولُ طاش كبرى زاده ـ في (مفتاح دار السعادة) (٢/ ١١٩) ـ عن الإمام مسلم: إنه «إمامُ خراسان في الحديث بعد البخاري»؛ لأنه من باب التوسع، وليس دقيقًا في التعبير، ومع ذلك فقد عدَّ كثيرٌ من الأئمة الإمامَ البخاريَّ من أعلام خراسان، وهذا من باب التوسُّع.

ولا بعد ابن نصر كابن خزيمة، ولا بعده كأبي حامد بن الشرقي، ولا بعده كأبي بكر الصِّبْغي»[(١)].

هذه طائفة يسيرة من أقوال الأئمة في الإمام مسلم بن الحجاج، وهي تبين ما تبوّأه الإمامُ مسلمٌ: من المكانة العالية البارزة في علم الحديث، حتى استحقَّ أن يُقال عنه: إنه «إمام أهل الحديث»[(٢)]، وبأن يُحشَرَ مع مَن حازوا على لقب «أمير المؤمنين في الحديث»[(٣)].



(١) (سير أعلام النبلاء) (١٠/٥١٩).

(٢) كما صرح به النوويُّ في (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/٨٩ ـ ٩٠).

(٣) انظر: (هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث) (ص/٢٨)، (الإمام مسلم للشيخ مشهور (١/٤٩).



المبحث الخامس

شيوخ الإمام مسلم

رِحلاتُ الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ إلى تلك الأقطار المختلفة من العالَم الإسلامي مكَّنته من اللقاءِ بعددٍ كبيرٍ من الأئمة والشيوخ، والأخذِ منهم، قال الإمامُ الذهبيُّ ـ بعد أن ذكرَ بعضَ شيوخه ـ: «وسمعَ من خلقٍ كثيرٍ من العراقيين، والحجازيين، والشاميين، والمصريين، والخراسانيين، فسمَّى له شيخُنا في (تهذيب الكمال)[1] مئتَين وأربعةَ عشر شيخًا، ورأيتُ بخط حافظ أنه قد روى في (صحيحه) عن مئتَين وسبعةَ عشر»[2].

وسردَ في (السير) شيوخَه على المعجَم، ثم قال: «وعِدَّتُهم مئتان وعشرون رجلًا، أخرجَ عنهم في الصحيح»[3].

ثم قال: «وله شيوخٌ سوى هؤلاء، لم يُخرج عنهم في (صحيحه)، كعليِّ بنِ الجعد، وعليِّ بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي».

قلت: ومن أبرز مَن لم يذكره المزيُّ والذهبيُّ في قائمة شيوخه الطويلة: شيخُه الإمام البخاري؛ فإنهما لم يذكراه لكون مسلم لم يَروِ عنه في (صحيحه)، وكذلك محمد بنُ مسلم بن وارة.

وقد سردَ الدكتور محمد طوالبة أسماءَ (٢٢٢) من شيوخِه، مع بيان

---

(١) (٢٧/٤٩٩ ـ ٥٠٤).
(٢) (تاريخ الإسلام) للذهبي (٦/ ٤٣١) ـ بتصرف يسير ـ.
(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٥٥٨ ـ ٥٦١).

درجتِه وسنة وفاتِه[1]، وزادَ عليه الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان فسردَ أسماءَ (٢١٩) شيخًا ممن روى عنهم في (الصحيح)[2]، و(٢٦) ممن روى عنهم خارج (الصحيح)[3]، كما استدركَ على مَن أخطأ فذكرَ غيرَهم مع أنهم ليسوا من شيوخه[4].

وسأذكرُ فيما يلي بعضَ شيوخِه الذين أكثرَ عنهم في (صحيحه)، مرتَّبين حسب كثرةِ رواياتِهم فيه، مع ذكر مراتبهم في التوثيق ـ حسب ما وردَ في (التقريب) ـ فمنهم:

١ ـ عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة بن عثمان بن خواستي، أبو بكر العَبْسي الكوفي، «ثقة حافظ، صاحبُ تصانيف»، (ت٢٣٥هـ)، وهو الأولُ من حيث عدد الروايات في (صحيح مسلم)، روى عنه (١٥٤٠) حديثًا.

٢ ـ زهير بن حرب بن شدّاد، أبو خيثمة النسائي الحافظ، «ثقة ثبت»، (ت٢٣٤هـ)، وهو الثاني من حيث الكثرة، روى عنه (١٢٨١) حديثًا.

٣ ـ محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار، أبو موسى العَنَزي البصري الزَّمِن، «ثقة ثبت»، ماتَ سنة (٢٥٢هـ) على الراجح، روى عنه (٧٧٢) حديثًا.

٤ ـ قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البلخي البَغلاني، «ثقة ثبت»، (ت٢٤٠هـ)، روى عنه (٦٦٨) حديثًا، سمع منه

---

(١) انظر: (الإمام مسلم ومنهجُه في صحيحه) له (ص/٤٣ ـ ٧٦).
(٢) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث) له (١/٥٦ ـ ١٠١).
(٣) المصدر السابق (١/١١٢ ـ ١١٨).
(٤) المصدر السابق (١/١٠٤ ـ ١١١).

ببلخ، كما قدمتُ، وبنيسابور أيضًا، كما قال الخليلي[1].

٥ ـ محمد بن عبد الله بن نُمَيْر، أبو عبد الرحمن الهمداني الكوفي، «ثقةٌ حافظٌ فاضل»، (ت٢٣٤هـ)، روى عنه (٥٧٣) حديثًا.

٦ ـ محمد بن العلاء بن كُرَيب، أبو كُرَيب الهَمداني الكوفي، «ثقة حافظ»، (ت٢٤٨هـ) فيما قاله البخاري، وقال غيرُه: (ت٢٤٧هـ)، روى عنه (٥٥٦) حديثًا.

٧ ـ محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان، الملقَّب بـ(بُندار)، أبو بكر العبدي البصري، «ثقة»، (ت٢٥٢هـ)، روى عنه (٤٦٠) حديثًا.

٨ ـ محمد بن رافع بن أبي زيد، أبو عبد الله القُشيري النيسابوري، «ثقة عابد»، (ت٢٤٥هـ)، روى عنه (٣٦٢) حديثًا.

٩ ـ محمد بن حاتم بن ميمون، أبو عبد الله المؤدب البغدادي، المعروف بالسَّمين، مروزي الأصل، «صدوقٌ ربما وهم»، (ت٢٣٥هـ)، روى عنه (٣٠٠) حديثًا.

١٠ ـ علي بن حُجر بن إياس، أبو الحسن السعدي المروزي، «ثقةٌ حافظ»، (ت٢٤٤هـ) [ويُقال: ٢٤١هـ]، روى عنه (١٨٨) حديثًا.

١١ ـ محمد بن إسحاق بن جعفر، أبو بكر الصاغاني[2]، نزيل بغداد، «ثقة ثبت»، (ت٢٧٠هـ)، روى عنه (٣٢) حديثًا، وقد أكثرَ عنه

---

(١) في (الإرشاد) (٣/ ٩٣٦).

(٢) ويُقال أيضًا (الصغاني)، نسبة إلى بلادٍ مجتمعةٍ وراء نهر جيحون ـ المعروف بـ(آمو) ـ يُقال لها (جغانيان)، وتُعرَّبُ فيُقال لها (الصغانيان). وهي كورةٌ عظيمةٌ واسعة، تقع الآن في جمهورية (أوزبكستان)، وكانت قصبتُها تحملُ اسمَها، تقع إلى الشمال الشرقيِّ من مدينةِ (ترمذ)، على أربع وعشرين فرسخًا، وقد اختفى اسمُها تمامًا من الخريطةِ بحلول القرنِ الثامن الهجريِّ، وربما كانت تشغلُ الموضعَ الذي تشغلُه مدينةُ (دهن و) الحديثة، في الجنوب الغربيِّ من (أوزبكستان).

تلميذُه الإمام أبو عوانة في (مستَخرَجِه) على صحيح الإمام مسلم.

١٢ ـ الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، روى عنه (١٨) حديثًا.

ومما يُلاحَظ في علاقة الإمام مسلمٍ مع مشايخِه:

أولًا: أنه روى عن بعضِهم فأكثر، كما سبق سردُ أسمائِهم مع بيان عدد مروياتِهم.

بينما لم يَروِ عن بعضِهم إلا حديثًا أو حديثين، فمثلًا: لم يَروِ عن جعفر بن حميد العبسي، وعبدِ الملك بن عبد العزيز أبي نصر التمار: إلا حديثًا واحدًا، وكذلك عن قطن بن نسير، روى عنه حديثًا واحدًا في فضل ثابت بن قيس بن شماس رضي الله عنه.

ثانيًا: روى عن بعض شيوخه المذكورِين في سِنٍّ مبكّرة، ولذا تجد أنه روى عنهم أنفسهم بواسطة أيضًا، مثل: عبد الله بن مسلمة القعنبي، وعمر بن حفص بن غياث، وإسماعيل بن أبي أويس، ويحيى بن معين.

وفي المقابل تأخَّرَ في لُقيِّ بعض المحدثين فلم يُدرِكْهم، وكان بإمكانه الرواية عنهم بغير واسطة، إلا أنه روى عن رجلٍ عنهم، كما وقعَ له مع موسى بن إسماعيل التبوذكي[1]، ومع عبد العزيز بن عبد الله الأويسي[2].

ثالثًا: قال الإمام الذهبي: «ليس في (صحيح مسلم) من العوالي إلا ما قلَّ، كالقعنبي عن أفلح بن حميد، ثم حديث حماد بن سلمة، وهمَّام، ومالك، والليث، وليس في الكتاب حديثٌ عالٍ لشعبة،

---

(١) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٠/ ٣٦٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٨٩).

ولا للثوري، ولا لإسرائيل.

وهو كتابٌ نفيس كاملٌ في معناه، فلما رآه الحفاظ أُعجِبوا به، ولم يسمعوه لنزوله، فعَمَدوا إلى أحاديث الكتاب، فساقوها من مرويَّاتِهم عاليةً بدرجةٍ وبدرجتَين، ونحو ذلك، حتى أتوا على الجميع كذلك، وسمَّوه (المستخرج على صحيح مسلم)، فعلَ ذلك عدةٌ من فرسان الحديث...»[١].

وإذا قارنَّا صحيحَ الإمام مسلمٍ بصحيح الإمام البخاريِّ في هذا الجانب ـ العلو ـ نرى الفرقَ الشاسِعَ بين الكتابَين، ومما يوضِّحُ هذا البونَ بينهما في العلو: ما ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر في (الفتح) عند (ح/ ٤٤٧٣) ـ وقد أخرجَه البخاريُّ عن أحمد بن الحسن الترمذيِّ، عن الإمام أحمد ـ قال الحافظُ: «وكذا أخرجَه مسلمٌ عن أحمدَ نفسِه، وهو أحدُ الأحاديث (الأربعة) التي أخرجَها مسلمٌ عن شيوخٍ أخرجَ البخاريُّ تلك الأحاديثَ بعينها عن أولئك الشيوخِ بواسطة، ووقعَ من هذا النمطِ للبخاريِّ أكثر من مائتَي حديث، وقد جَرَّدْتُها في جزءٍ مفرد»[٢].

فماذا تمثِّلُ الأربعةُ التي يعلو فيها الإمامُ مسلمٌ على الإمامِ البخاريِّ على النحو المذكور في مقابل علوِّ البخاريِّ على مسلم على النحو المذكور في أكثر من مائتَيْ حديث؟!

بل إنّ (سننَ الإمام أبي داود) أكثرُ عواليَ نسبةً إلى صحيح الإمام مسلم، ففيه أحاديثُ كثيرة رواها أبو داود عن كبار تلاميذ شعبة والثوري، ولذلك فإنَّ الرُّباعيَّات في (سنن أبي داود) أكثر منها في (صحيح مسلم).

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٥٦٨ ـ ٥٦٩).
(٢) (فتح الباري) (٧/ ٧٦٠).



المبحث السادس
تلاميذُ الإمام مسلم

تلاميذ الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ كثيرون، ولا غرابة في ذلك؛ فهو أحدُ أئمة هذا الشأن، وقد سرد المزيُّ في (تهذيب الكمال) أسماءَ (٣٥) منهم[١]، وسردَ الدكتور محمد طوالبة منهم (٣٨) تلميذًا[٢].

وسأذكرُ هنا بعضَ تلاميذِه الكبار أو المشهورين، فمن تلاميذه الأكابر:

١ ـ الإمام أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ).

٢ ـ الإمام ابنُ أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، صاحبُ كتاب (الجرح والتعديل).

٣ ـ الإمام أبو بكر ابن خزيمة (ت٣١١هـ)، صاحبُ (الصحيح).

٤ ـ الإمام أبو عيسى الترمذي (ت٢٧٢هـ)، صاحبُ (الجامع)، وقد روى عنه حديثًا واحدًا في (جامعِه).

٥ ـ الإمام أبو عوانة الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، صاحبُ (المستَخْرَج).

---

(١) (تهذيب الكمال) (٢٧٥٠٤ ـ ٥٠٥)، وكذلك الذهبيُّ في (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٦٢ ـ ٥٦٣).

(٢) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) له (ص/ ٧٧ ـ ٨٢)، وزاد عليه الشيخ مشهور حسن في (الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح) (١/ ١٨٢ ـ ٢٢٥)، وسردَهم مترجِمًا لكل واحدٍ منهم ترجمةً ضافية.



المبحث السابع

مؤلفاتُ الإمام مسلم

الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ من المكثِرين في التصنيفِ في الحديث ـ روايةً ودرايةً ـ وفي علومه المختلفة، كأوهام المحدِّثين، وأسمائهم، وطبقاتِهم، وكُناهم، والمنفردات والوحدان، والمخضرمين، والإخوة والأخوات، وفي العلل، وغير ذلك؛ فتنوَّعَت مجالاتُ البحث عند الإمامِ مسلم، وشملَت من فنون الحديثِ أبدعَها، وكلُّها تدلُّ على مكانتِه الراسخةِ في هذا العلم، وتمكُّنِه فيه روايةً ودرايةً.

والملاحَظ: أنّ أصحابَ التراجم لم يكونوا يَستقصون مؤلَّفاتِ الإمام مسلم، بل ذكروا بعضَها وأغفلوا بعضها، مع تصريحِهم بأنّ له مؤلَّفاتٍ كثيرة، وكان جُلُّ اعتمادِهم في ذلك على ما ذكرَه الحاكِمُ في مصَنَّفاتِه؛ كتاريخ نيسابور، وعلماء الأمصار، والمزكين لرواة الأخبار.

ومن المصادر التي توسّعت في ذكر مصنفات الإمام: المنتظم لابن الجوزي؛ فقد ذكر (٢٣) مصنفًا، والسير للذهبي، فقد ذكر (٢٠) مصنفًا، ثم توالت بعد ذلك الكتبُ المفهرِسَةُ لأسماء الكتبِ ومصَنِّفيها، وعدَّت من تآليف مسلم رَحِمَهُ اللهُ عددًا ليس باليسير.

وفيما يلي سرد للمطبوع من مؤلفات الإمام[1]:

١ ـ الأسامي والكُنى: ويبحث في أسماء رجال الحديث وكُناهم

(١) ولتفصيل القول في سرد مصنّفات الإمام مسلم وتعريفها: يُراجع: (الإمام مسلم =

ونَسَبِهم، وأهمِّ شيوخهم وتلاميذهم، وما قيل فيهم من جرح. وهو من مطبوعات الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، بتحقيق الدكتور عبد الرحيم القشقري، ونشرته دار الفكر بسوريا مُصوَّرًا سنة ١٤٠٤هـ بعنوان: «الكنى والأسماء».

٢ ـ **التّمييز**: وهو من أنْفس الكتب وأكثرها فائدة، وضّح فيه الإمامُ منهجَ المحدِّثين في نقد الأحاديث وتمييزها. طبع جزءٌ منه في جامعة الرياض، وقد حقّقه الدّكتور مصطفى الأعظمي.

٣ ـ **الجامع الصّحيح**: وقد سمَّاه مؤلِّفُه (المسند الصحيح)، وهو أشهر من أن يعرَّف، وسيأتي تفصيل التعريف به في المبحث الأول من الباب الثاني ـ إن شاء الله تعالى ـ.

٤ ـ **رجال عروة بن الزبير**: يجمعُ هذا الكتابُ رجالَ محدِّثٍ واحد في موضع واحد، وهو بشكل عام خاصٌّ برواية بعض الرجال من كبار التابعين وغيرهم؛ من رووا عنه ومن روى عنهم، وقد طُبعَ الكتابُ بالهند سنة ١٣٢٣هـ مع كتاب «الضعفاء الصّغير» للإمام البخاريّ، و«كتاب الضعفاء والمتروكين» للإمام النسائي.

٥ ـ **المنفردات والوُحدان**: المراد بالوحدان: مَن لم يرو عنه إلّا راوٍ واحد، صحابيًّا كان أو غيره، وقد بدأ الإمام مسلمٌ في كتابه بذكر الصّحابة الذين لم يَرْوِ عنهم إلّا واحد، ثم التّابعين ومن بعدهم، وجرّد أسماء الرّواة ولم يترجمهم، وقد طبع بالهند سنة ١٣٢٣هـ مع كتاب «الضعفاء الصّغير» للإمام البخاريّ، و«كتاب الضعفاء والمتروكين» للإمام النسائي.

٦ ـ **الطّبقات**: وقد اقتصر فيه الإمامُ مسلم رحمه الله على الصّحابة

= ومنهجه في صحيحه) للدكتور محمد طوالبة (ص/٨٣)، و(الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث) للشيخ مشهور حسن (١/ ٢٣٣).

والتابعين، وبدأ كلَّ قسمٍ منها بالمدنيين ثم بالمكيين ثم بالكوفيين ثم بالبصريين ثم بالشاميين والمصريين وغير ذلك، ولم يترجمهم، بل اقتصر على تجريدهم. وقد طُبع بتحقيق الشيخ مشهور حسن، بدار الهجرة بالدمام.

أمّا المخطوطُ من مؤلفاته، أو التي هي في حكم المفقود: فقد ذكر أسماءَها كثيرٌ من الأئمة، سواء ممن ترجم للإمام مسلم أم لا، ومنها:

١ ـ الإخوة والأخوات.

٢ ـ أسماء الرجال.

٣ ـ الأفراد.

٤ ـ أفراد الشاميين من الحديث عن رسول الله ﷺ.

٥ ـ الأقران.

٦ ـ انتخاب مسلم على أبي أحمد الفراء.

٧ ـ الانتفاع بأُهُب السِّباع.

٨ ـ الأوْحاد.

٩ ـ أولاد الصحابة ومَن بعدهم من المحدثين.

١٠ ـ أوهام المحدِّثين.

١١ ـ التاريخ.

١٢ ـ تفضيل السنين.

١٣ ـ الجامع الكبير على الأبواب. قال الحاكم: «رأيتُ بعضَه بخطِّه»[١]،

---

(١) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٧٩).

وهذا الكتابُ غير (الصحيح) قطعًا.

١٤ ـ ذِكْر أولاد الحسين.

١٥ ـ رواة الاعتبار.

١٦ ـ سؤالاته أحمد بن حنبل.

١٧ ـ طبقات التابعين.

١٨ ـ طبقات الرواة.

١٩ ـ العلل.

٢٠ ـ كتاب عمرو بن شعيب.

٢١ ـ المخضرمون.

٢٢ ـ مسند حديث مالك.

٢٣ ـ المسند الكبير على الرجال. قال الحاكم: «ما أرى أنه سمعَه منه أحدٌ»[١].

٢٤ ـ مشايخ الثوريّ.

٢٥ ـ مشايخ شعبة.

٢٦ ـ مشايخ مالك.

٢٧ ـ معرفة رواة الأخبار.

٢٨ ـ كتاب المعمر في ذِكر ما أخطأ فيه معمر.

٢٩ ـ المفرد.

هذا ما وقفتُ عليه من المؤلَّفات التي نُسِبَت إلى الإمام مسلم رحمه الله.

---

(١) انظر: (تاريخ الإسلام) (٦/ ٤٣٥).

الباب الثاني

صحيحُ الإمام مسلم ومنهجُه فيه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام مسلم.

الفصل الثاني: منهجُ الإمامِ مسلمٍ في (صحيحِه).

الفصل الأول

التعريف بصحيح الإمام مسلم

وفيه تسعةُ مباحث:



المبحث الأول

التعريف بصحيح الإمام مسلم

أولًا: اسمُه وما اشتُهِرَ به:

لم ينصَّ الإمامُ مسلمٌ في كتابه الصحيح على تسميتِه، ولذلك وقعَ الاختلافُ في اسمِه، فسمّاه كثيرٌ من العلماء: «الجامع»[١]، بينما سمَّاه عددٌ غفيرٌ من العلماء: «الصحيح»[٢]، وغلبت هذه التسميةُ في كتب التفسير، والحديث، والفقه، وغيرِها، وشاعَت بين العامِّ والخاصِّ في الشرقِ والغرب، حتى قال السمعانيُّ: «المشهورُ كتابُه (الصحيحُ) في الشرق والغرب»[٣]. وهذه التسميةُ هي المثبَتةُ على طبعاتِه.

وقد نصَّ الإمامُ مسلمٌ خارجَ صحيحِه على تسميتِه بـ(المسنَدِ) و(المسنَدِ الصحيح)، فقال: «ما وضعتُ شيئًا في هذا (المسند) إلا بحجة»[٤]، وقال: «عرضتُ هذا (المسندَ) على أبي زرعة»[٥]، وقال: «لو أنّ أهلَ الحديث يكتبون الحديثَ مائتَي سنة فمدارُهم على هذا

---

(١) انظر: (تهذيب التهذيب) (١٠/ ١٢٧)، (كشف الظنون) (١/ ٥٥٥)، (الحطة) (ص/ ٦٧)، (الرسالة المستطرفة) (ص/ ٤١).

(٢) انظر: (اللباب) لابن الأثير (٣/ ٣٨)، (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٢/ ٨٩)، وشرحه لصحيح مسلم (١/ ١٠)، (وفيات الأعيان) لابن خلكان (٥/ ١٩٥)، (السير) (١٢/ ٥٥٨، ٥٧٣، ٥٦٦، ٥٧١)، وغيرهم.

(٣) (الأنساب) له (٤/ ٥٠٦).

(٤) (تسمية مَن أخرجَ لهم البخاريُّ ومسلم) للحاكم (ص/ ٢٨١)، (صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/ ٦٨).

(٥) المصدران السابقان.

(المسنَد)...»[١].

وقال أيضًا: «صنّفتُ هذا (المسندَ الصحيح)...»[٢].

فسمَّاه «المسنَد»، وسمَّاه «المسنَد الصحيح»، وتبعَه على التسمية الأخيرةِ ابنُ منجويه، والحاكِمُ، وابنُ أبي يعلى، والخطيب، وابنُ الجوزي، وابنُ كثير، والعليمي[٣].

وسمَّاه القاضي عياض: «المسند الصحيح المختصر بنقل العدلِ عن العدلِ عن رسول الله ﷺ»[٤].

وسمَّاه ابنُ خير: «المسند الصحيح المختصَر من السنن، بنقل العدلِ عن العدلِ عن رسول الله ﷺ»[٥].

والأولى من هذا أن يُقتَصَرَ فيه على تسميةِ مؤلِّفه، وهو «المسند الصحيح»، يقول الدكتور محمد طوالبة ـ بعد ذكرِ تسمية ابن خير ـ: «وهذه الزيادةُ من ابن خير وإن كانت تتفقُ مع ما قاله مسلمٌ ـ من أنه يعمدُ إلى الاختصار وإيرادِ الأحاديث على غير تكرار ـ إلّا أنّي أرى أن الأولى والأنسب أن يُسَمَّى «المسند الصحيح» كما سَمَّاه صاحبُه، ولكون الكتاب اشتَهَر بـ«صحيح مسلم» ـ وهو ما أُثبِتَ على غلاف مطبوعاتِه ـ: فأستحسنُ إن طُبِع الكتابُ في المستَقبل أن يُجمَع بين الاثنين، فيُكتبُ

(١) (تاريخ الإسلام) للذهبي (٦/ ٤٣٤).

(٢) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠١)، (تاريخ دمشق) (٥٨/ ٩٢)، (السير) (١٢/ ٥٦٥).

(٣) انظر: (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه (١/ ٢٩)، (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (٢/ ٣٣٧)، (تاريخ بغداد) للخطيب (١٣/ ١٠٠)، (المنتظم) لابن الجوزي (٥/ ٣٢)، (المختصر) لابن كثير (٢/ ٥١)، (المنهج الأحمد) للعليمي (١/ ٢٢١).

(٤) (مشارق الأنوار) (١/ ٢٢)، (الغنية) (ص/ ١٠٦).

(٥) (فهرست ابن خير الإشبيلي) (ص/ ٩٨). وهذه التسميةُ هي التي رجَّحَها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في (تحقيق اسمَي الصحيحَين واسم جامع الترمذي) (ص/ ٣٣) وما بعدها.

مثلًا: «المسند الصحيح»، وتحتَه: المشهور بـ«صحيح مسلم»، فيجمعُ بين المشهور وأصالةِ التسمية»[١].

ثانيًا: الباعث على تصنيفه:

ابتدأ الإمامُ مسلمٌ كتابَه ببيان الباعث على تصنيفه، وهو طلبُ أحدِ النُّجَبَاء، فقال: «أَمَّا بَعدُ؛ فَإِنَّكَ ـ يَرْحَمُكَ الله بِتَوْفِيقِ خَالِقِكَ ـ ذَكَرْتَ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ عَنْ تَعَرُّفِ جُمْلَةِ الأخبَارِ المأثُورَةِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ في سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِه، وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَاب، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيب، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ الأشْيَاء، بِالأسَانِيدِ التي بِهَا نُقِلَت وَتَدَاوَلَهَا أَهْلُ العِلم فِيمَا بَيْنَهُم؛ فَأَرَدْتَ ـ أَرْشَدَكَ الله ـ أَنْ تُوقَفَ عَلَى جُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً مُحْصَاةً، وَسَأَلْتَنِي أَنْ أُلَخِّصَهَا لَكَ فِي التَّأْلِيفِ بِلا تَكْرَارٍ يَكْثُر، فَإِنَّ ذَلِكَ ـ زَعَمْتَ ـ مِمَّا يَشْغَلُكَ عَمَّا لَهُ قَصَدْتَ مِن التَّفَهُّمِ فِيهَا وَالاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا.

وَلِلَّذِي سَأَلْتَ[٢] ـ أَكْرَمَكَ الله ـ حِينَ رَجَعْتُ إِلَى تَدَبُّرِهِ وَمَا تَؤولُ بِهِ الْحَالُ ـ إِن شَاءَ الله ـ عَاقِبَةٌ مَحْمُودَةٌ، وَمَنْفَعَةٌ مَوْجُودَةٌ، وَظَنَنْتُ حِينَ سَأَلْتَنِي تَجَشُّمَ ذَلِكَ: أَن لَو عُزِمَ لِي عَلَيْه[٣]، وَقُضِيَ لِي تَمَامُه؛ كَانَ أَوَّلُ

(١) (الإمام مسلم ومنهجُه في صحيحه) (ص/ ١٠٢ ـ ١٠٣).
قلت: وقد عمِلَ على هذا المقترح محقِّقو (صحيح الإمام مسلم) ـ طبعة التأصيل ـ، حيث كتبوا:

صحيح مسلم
وهو المسند الصحيح
للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري

وقد ذكروا في مقدمة الطبعة المذكورة (١/ ٤٦ ـ ٥٠) أنَّ هذا هو الصحيح.

(٢) قولُه: «لِلَّذي سألتَ» خبرٌ مقدَّم، مبتدؤُه ما يأتي من قوله: «عاقبة محمودة ومنفعة موجودة».

(٣) أي: لو قُدِّرَ لي ذلك وأريدَ مني، والذي يُقدِّرُه هو الله سبحانه وتعالى.

مَن يُصِيبُه نَفعُ ذَلِكَ إِيَّايَ خَاصَّةً قَبْلَ غَيْرِي مِن النَّاس؛ لأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ يَطُولُ بِذِكْرِهَا الوَصْف...»[١].

فالباعثُ هو طلبُ أحد النجباء، وهو أحمد بن سلمة بن الفضل[٢]، أن يوقفَه على جملة الأحاديث الصحيحة في سنن الدين وأحكامِه، وهذا الطلبُ وقع من الإمام مسلمٍ موقعًا حسنًا، فنظرَ في طلبه وما يؤول إليه أمرُه، وتدبَّرَه، فوجدَ عاقبتَه محمودةً، وأنّ نفعَه سيرجعُ إليه قبل غيره.

فجمعَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الأحاديثَ الصحيحةَ في صُنوفِ الموضوعات؛ لتكون قريبةً سهلةَ المنال مِن عمومِ الناس، من غير عناءٍ في البحث عن صحة الحديث وسقمِه، يقولُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخرجتُ هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعًا عندي وعندَ مَن يكتبُه عني، فلا يرتابُ في صحتِها»[٣].

ويُشيرُ الإمامُ مسلمٌ إلى سببٍ آخر دفعَه إلى إجابة هذا الطلب، وهو أنّ بعضَ الناس نصبوا أنفسَهم محدِّثين، وبثُّوا الأحاديث الضعيفة والروايات المستَنكَرة في مجالسهم، مع علمِهم بأنّ كثيرًا منها لا يثبت، يقولُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وَبَعْدُ ـ يَرْحَمُكَ الله ـ: فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِن سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرْحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالرِّوَايَاتِ الـمُنكَرَة، وَتَرْكِهِم الِاقْتِصَارَ عَلَى الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ المشهُورَة، مِمَّا نَقَلَه الثِّقَاتُ المعرُوفُون بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَة، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِم

(١) (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٢٥).
(٢) كان صاحبَ مسلم وتلميذَه، ورفيقَه في الارتحال والطلب، ألَّفَ مسلمٌ صحيحَه استجابةً لطلبه، وقد ذكرَ الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (٤/ ١٨٦) ـ في ترجمتِه ـ: «ثم جمعَ له مسلمٌ الصحيحَ في كتابه».
(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٨)، (شرح صحيح مسلم) للنووي (١/ ٢٦)، وفيه: «ولا يرتابُ في صحتِه»، وهو الأولى.

بِأَلْسِنَتِهِمْ: أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَقْذِفُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْبِيَاءِ مِن النَّاسِ هُوَ مُسْتَنْكَرٌ وَمَنْقُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيِّينَ، مِمَّنْ ذَمَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ أَئِمَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ... لَمَا[1] سَهُلَ عَلَيْنَا الِانْتِصَابُ لِمَا سَأَلْتَ مِن التَّمْيِيزِ وَالتَّحْصِيل، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارَ المنكَرَةَ بِالْأَسَانِيدِ الضِّعَافِ المجهُولَةِ، وَقَذْفِهِمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا: خَفَّ عَلَى قُلُوبِنَا إِجَابَتُكَ إِلَى مَا سَأَلْتَ...»[2].

يشرح الإمامُ مسلمٌ هنا هذا الداعي بمزيدٍ من التفصيل؛ لِـما رأى من انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة، واعتمادِ كثيرٍ من المنتسِبين إلى الحديثِ عليها، ونشرِها بين الناس.

ثالثًا: مكان تأليفه والزمنُ الذي استغرقَ في تصنيفِه:

صنّفَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ كتابَه في بلدِه «نيسابور»، في خمس عشرة سنة، قال تلميذُه أحمد بن سلمة بن الفضل، الذي جمعَ «الصحيحَ» لأجله: «كنتُ مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة»[3].

والزمنُ الذي استغرقَه في تصنيفِه ليس بالقليل، وقد ذكر الحافظُ ابنُ حجر سببَ ذلك حيث قال: «صنَّفَ كتابَه في بلده بحضور أصولِه في حياةِ كثيرٍ من مشايخه، فكان يتحرَّزُ في الألفاظ، ويتحرَّى في السياق»[4].

فجمعُه لطرُقِ الأحاديث وتَحَرِّيه في سياقها، وتَحرُّزُه في ألفاظِها، مع

(١) هذا جوابُ قولِه السابق: «فلولا الذي رأينا...».
(٢) (مقدمة صحيح مسلم) (١/ ٢٢ ـ ٢٣).
(٣) (شرح صحيح مسلم) للنووي (١/ ١/ ١٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٦٦)، (طبقات علماء الحديث) (٢/ ٢٨٨).
(٤) (هُدى الساري) (ص/ ١٢).
قلت: هذه الأمور الثلاثة التي ذكرها الحافظُ عن الإمام مسلم: مما يختلفُ حال الإمام مسلمٍ فيها عن حال الإمام البخاري؛ فالإمام البخاري: =

الاختصارِ البليغ، والإيجاز التام، وحسن الوضع وجودةِ الترتيب: استغرقَ منه هذا الوقت الطويل(١).

وهذا الوقتُ مقارِبٌ لما أمضاه الإمامُ البخاريُّ في تهذيب صحيحه وانتقائه، حيث مكث في ذلك ستَّ عشرة سنة(٢).

رابعًا: متى بدأ الإمامُ مسلمٌ في تأليفِه؟ ومتى فرغ منه؟

رجَّح كثيرٌ من الباحثين أنّ الإمامَ مسلمًا انتهى من تأليفِ صحيحِه سنة (٢٥٠هـ)(٣)، وقد سبقَ أنه قد ألَّفَه في خمس عشرة سنة، فعليه يكون قد

= ١ ـ لم يهذِّب صحيحَه كلَّه ـ بل ولم يؤلِّفه كلَّه ـ في بلده، بل في بلدانٍ أخرى.
٢ ـ كما أنَّ تهذيبَه لم يكن كلُّه بحضور أصولِه، وذلك بحكم تنقُّلِه في الأسفار.
٣ ـ إضافة إلى أنَّ تهذيبَ البخاري وانتقاءَه لأحاديث صحيحه لم يكن كله في حياة شيوخِه، كما هو حال الإمام مسلم.
ولهذه الأمور كلِّها نجد أنَّ دقَّة الإمام مسلم وتحرِّيه في ألفاظ التحمُّل والمتون تفوقُ دقَّة الإمام البخاريِّ وتحرِّيه، كما أنَّ جمعَه لألفاظ الحديث في موضع واحد وإتقانَه في ذلك يرجعُ إلى تلك الأسباب، إضافةً إلى كون هذا يمثل هدفًا عند الإمام مسلم، بينما ركَّز الإمامُ البخاريُّ على فقه الحديثِ أكثر من تركيزِه على جمع ألفاظ الحديث، كما ذكرتُ هذا في (المدخل إلى صحيح الإمام البخاري)، وكما سيأتي بيانه في المبحث التاسع: ثانيًا: ذكرُ بعض خصائص صحيح مسلم.

(١) كنت ذكرت هنا في الطبعة الثانية من (المدخل) (ص/٥٧) قولَ النووي: «بقي في تهذيبه وانتقائِه ستَّ عشرةَ سنة»، ظنًّا مني أنّ النوويَّ يتحدَّثُ عن الإمام مسلم هنا، ثم نبهني الأخ الشيخ ياسر إبراهيم نجار إلى أنَّ الدكتور يوسف الجوراني العسقلاني قد خَطَّأني في هذا الظن [انظر تقدمتَه لمصورة مخطوطة نسخة شرف الدين السلمي لصحيح مسلم ص/٢٥]، وذكرَ أنّ الصحيحَ أنّ النوويَّ يتحدَّثُ هنا عن الإمام البخاريِّ، فهو الذي مكثَ في تهذيب صحيحه وانتقائه ستَّ عشرة سنة، وقد رجعتُ إلى ما ذكرَه الدكتور الجوراني، ورأيتُ أنه صحيح، فشكر الله سعيَه.

(٢) انظر: (تاريخ بغداد) (٢/ ١٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠٥)، (الإمام البخاري وصحيحه) (ص/ ١٨٠).

(٣) انظر: (الإمام مسلم ومنهجُه في صحيحه) للدكتور طوالبة (ص/ ١٠٥ ـ ١٠٦)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور حسن (ص/ ٣٥٧).

بدأ في تأليفه سنة (٢٣٥هـ).

قال الدكتور طوالبة: «ذكر العراقيُّ وحاجي خليفة أنّ مسلمًا ألَّفَ كتابَه سنة مائتَين وخمسين هجرية، ولا يُفهم منه أنه ابتدأه في تلك السنة وانتهى منه فيها؛ لِـما قدَّمتُ عن ابن سلمة، وإنما يُفهَم منه أنّ مسلمًا فرغَ من تأليفه في تلك السنة، ويكون قد ابتدأه سنةَ خمس وثلاثين ومائتَين هجرية، وعمرُه آنذاك تسعةٌ وعشرون عامًا، وهو قولٌ يسوغُه العقلُ والمنطق، وليس هناك ما يناقضُه؛ لأنّ مسلمًا في هذه السن قد هيَّأ نفسَه وثَقَّفَها بهذه الصناعةِ ثقافةً كاملة، وأصبحَ جديرًا بالقيام بمثل هذا العمل، وبمثل هذا التأليف»[١].

وعمدةُ هؤلاء في هذا التحديد هو ما ذكرَه العراقيُّ في (التقييد والإيضاح) من أن محمدَ بنَ مسلمة قال: «كنت مع مسلم بن الحجَّاج في تأليف هذا الكتاب سنة خمسين»[٢]، أي: ومائتين.

ويؤيدُه ما قاله إبراهيمُ بن سفيان ـ راوي الصحيح ـ: «فرغَ لنا مسلمٌ من قراءة هذا الكتاب في شهر رمضان سنة سبعٍ وخمسين ومائتَين»[٣]، وهذا تاريخُ سماعِه الصحيحَ من الإمام مسلم، وهو يدلُّ على كونه قد انتهى من تأليفه قبل ذلك.



(١) (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) (ص/١٠٥ ـ ١٠٦)، وانظر: (الإمام مسلم: حياتُه وصحيحُه) لفاخوري (ص/٦٢).
(٢) (التقييد والإيضاح) (ص/٢٩).
(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٧).



المبحث الثاني

مقدمة «صَحيح الإمام مسلم»

«وضعَ الإمامُ مسلمٌ بين يدي صحيحِه مقدمةً قَـيِّمَةً عظيمةَ الشأن، جليلةَ القدر، تُنبئُ عن جلالةِ قدرِ واضعِها، وحُسنِ نِـيَّتِه، وحرصِه على تدوين السنةِ النبويَّةِ نقيةً من الشوائب»(١).

والحديثُ عن هذه المقدمة سيكون عبر المحاور الآتية:

أولًا: موضوعاتُها:

كتب الإمامُ مسلمٌ مقدمةً لصحيحه، وتضمَّنت المقدمةُ المسائلَ الآتية:

١ ـ بدأها ببيان سببِ تأليفه للكتاب.

٢ ـ بيان شرطِه في صحيحه، وقصده تخريجَ الأحاديثِ على ثلاثة أقسام.

٣ ـ اجتنابُه تخريجَ أحاديث المتَّهَمين ونحوهم.

٤ ـ بيان سبب اهتمامِه بتمييزِ الأحاديثِ الصحيحةِ وروايتِها، وتركِ الأحاديث الضعيفةِ والمنكَرة، وبيان وجوب ذلك بالكتاب والسنة.

٥ ـ النهي عن التحديثِ بكل ما سمع، والاحتياط في الرواية، وأن لا يروي إلا من الثقات؛ لوقوع الكذبِ في الأحاديث.

---

(١) (الإمام مسلم وصحيحه) للشيخ عبد المحسن العباد البدر (ص/٦).

٦ ـ بيان أنه لا يؤخذُ الحديثُ إلا ممن هو أهلُه.

٧ ـ بيَّنَ أنه إذا كان هناك جَرحٌ صحيحٌ في الراوي: فينبغي أن يُذكَرَ بدون تردُّد، وأنه أمرٌ جائزٌ ومشروع.

٨ ـ أنَّ الإسنادَ من الدين، وضرورة التشديد في الرواية، والمنع من قبولها بلا تثَبُّت، ووجوب الاحتياط في قبول رواية الضعفاء.

٩ ـ ثم بَيَّنَ صحةَ الاحتجاج بالحديث المعَنْعَنِ بمجَرَّدِ إمكان اللقاء بين الراوي والمرويِّ عنه، والرد على مَن يشترطُ ثبوتَ اللقاء بينهما، ولا يكتفي بالمعاصرةِ وإمكان اللقاء. وسيأتي التفصيلُ في المسألة قريبًا إن شاء الله تعالى.

كل هذه القواعد والأصول تعرض لها الإمام مسلمٌ في مقدمتِه، وبيَّنَها بالتفصيل، مقرونةً بالأدلة والحجج، وردَّ على مَن يُخالفُه فيها.

ثانيًا: أهميتُها:

تُعَدُّ مقدمة صحيح الإمام مسلم من أوائل المقدمات العلمية المنهجية، وقد امتازَ الإمام مسلمٌ بهذه المقدمة الرائعة، امتازَ بها على شيخِه البخاري، بل على جميع معاصريه، ولو قلتُ إن الإمامَ مسلمًا قد سبق عصرَه بهذه المقدمة: لَما كنتُ قد تجاوزت الحقيقة[1].

---

(١) ومن هذا الباب: خاتمةُ (جامع الترمذي)، التي هي كتاب (العلل)، الذي جعلَه في آخر جامعه، وختَمَه به، وقد تكلمَ فيه الإمامُ الترمذيُّ عن غرضه من كتابه، وشرطِه فيه، ومنهجِه الذي سلكَه، كما تكلم فيه عن كثيرٍ من المسائل العلمية الحديثية ومسائل العلل، وقد عدَّه بعضُهم أول تصنيفٍ في علم مصطلح الحديث. انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور حسن (١/ ٣٤٨) .
قلت: لعل ذلك بالنظرِ إلى كثرةِ مسائل هذا العلم في تلك الخاتمة، وإلا فهناك مؤلَّفاتٌ في مسائل علم المصطلح لِمن هم أقدم من الترمذيِّ، بل ومن الإمام مسلم، ككتب الإمام علي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، وقبله كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ).

ثالثًا: أسلوبُه فيها وشروحُها:

مع أن القواعد التي بحثَها الإمامُ مسلم في مقدمة صحيحه من الأهميةِ بمكان، إلّا أنّ عباراتِ الإمام مسلمٍ فيها غامضةٌ صعبة الفهم، ولعل السببَ في ذلك: أن الإمامَ مسلمًا ذكرَ هذه القواعد بدون تكلُّف، على طريقة المتقدِّمين، وبدون تهذيبٍ وتحرير، فعبَّرَ عن أفكارِه بطريقةٍ عفوية، فلم يُبالِ بتكرار الجمل، ولا الإيجاز المخل، وأحيانًا يذكر المبتدأ ثم يأتي بجملةٍ معترضةٍ طويلةٍ، ثم يذكر الخبر، وأحيانًا يُقدِّمُ ويؤخِّرُ الصِّلات والمتعلِّقات.

ونظرًا إلى هذا الإغلاقِ في المقدمة، وكون المسائلِ المذكورةِ فيها مهمةً: اعتنى أهلُ العلم على مَرِّ العصور بشرح هذه المقدمة، وممن شرحَها:

١ ـ محمد بن أحمد التجيبي (ت٥٢٩هـ)، له «الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم».

٢ ـ محمد بن يحيى بن أبي بكر بن خلف المراكشي، المعروف بـ«ابن المواق» (ت٦٤٢هـ).

٣ ـ أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، له «شرح خطبة مسلم».

هذا إضافةً إلى شروح مَن شرحوا المقدمةَ ممن شرح صحيح الإمام مسلم؛ كالقاضي عياض، والنووي، وغيرهما.

رابعًا: شرطُه في المقدمة[1]:

لم يُصرِّح الإمامُ مسلمٌ بشرطِه في مقدمتِه، ولكنّ العلماءَ يميِّزون بين ما يورِدُه مسلمٌ في المقدمة، وبين ما يوردُه في أثناء الصحيحِ من حيث

(١) للتفصيل انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (١/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠).

انطباقِ شرطِ الإمامِ مسلم عليها من عَدَمِه، قال الإمامُ ابنُ القيم في معرض ردِّه على مخالفٍ له في مسألة: «وأما قولُكم: إنّ مسلمًا روى لسفيان بن حسين في صحيحه؛ فليس كما ذكرتُم، وإنما روى له في مقدمةِ كتابه، ومسلمٌ لم يَشترط فيها ما شرطَه في الكتاب من الصحة، فلها شأنٌ آخر، ولسائر كتبه شأنٌ آخر، ولا يَشكُّ أهلُ الحديث في ذلك»[١].

ولذلك رمزَ المزيُّ ومَن تبعَه لمن أخرجَ لهم مسلمٌ في صلب الصحيح بـ«م»، ولمن أخرجَ لهم في مقدمتِه بـ«مق».

كما أنّ العلماء استثنوا ما أخرجه مسلمٌ من المعلَّقات في مقدمة صحيحه، فلم يعدُّوها في جملتِها، لممايَزتِهم بين ما أوردَه في أثناء الصحيح، وبين ما أوردَه في المقدمة.

ومن هذا الباب أيضًا: ميَّزَ أصحابُ المستخرَجات؛ كالإمام أبي عوانة الإسفراييني، فلم يذكروا فيها الأحاديثَ التي ذكرَها الإمامُ مسلمٌ في المقدمة، وكذلك فرَّقَ الحاكِمُ في «مستَدرَكِه» بين صحيح مسلم ومقدمة صحيحه، وهو أمرٌ لا يختلف فيه أحدٌ حسب اطلاعي، والله تعالى أعلم.

خامسًا: ما أُخِذَ عليه فيها:

أفاض الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ في مسألة العَنْعَنَة؛ هل هي محمولةٌ على الاتصال والسماعِ إذا أمكَن لقاءُ الـمُعَنعِنِ بالـمُعَنعَنِ عنه، مع براءةِ الـمُعَنعِنِ من التدليس، أم لا؟

وقد نقلَ مسلمٌ الإجماعَ على أنها محمولةٌ على الاتصال، ولكن

(١) (الفروسية) (ص/١٩٨).

العلماءَ تعقَّبوه في ذلك، وقالوا: «فيما قالَه مسلمٌ نظر»، وسيأتي تفصيلُه في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

كما انتُقِدَ الإمام مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تشدُّدِه على مخالفيه في مسألة المعنعَن، وذهبَ كثيرٌ من العلماء إلى أنّ مخالفيه في المسألة هم على الصواب، فضلًا عن أن يكونوا يستحقُّون هذه اللهجة الشديدة التي استعملَها الإمامُ مسلمٌ في حقِّهم، والله تعالى أعلم.





المبحث الثالث

رواةُ «صحيح الإمام مسلم»

قال الإمامُ ابنُ الصلاح: «هذا الكتابُ مع شُهرتِه التامَّة: صارَت روايتُه بإسنادٍ متصلٍ مقصورةً على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، غير أنه يُروى في بلاد المغربِ مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسيِّ عن مسلم...»[(١)].

أولًا: رواية إبراهيم بن محمد بن سفيان:

١ ـ أشهرُ رُواة الصحيحِ عن الإمامِ مسلم هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، وهو نيسابوريٌّ من أهلِها، وكان فقيهًا زاهدًا، قال الحاكم: سمعتُ محمدَ بنَ يزيد العدل يقول: كان إبراهيم مجاب الدعوة. وذكرَ الحاكمُ أيضًا: أنه كان من العُبَّاد المجتَهِدين، ومن الملازِمين لمسلم بن الحجَّاج، سمعَ محمدَ بنَ رافع القشيريَّ وغيرَه بنيسابور، وبالري، وبالعراق، وبالحجاز، توفِّي في رجب سنة (٣٣٨هـ)[(٢)].

قال ابنُ سفيان هذا: «فرغَ لنا مسلمٌ من قراءة الكتابِ في شهر

---

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٦).

(٢) ترجمتُه في: (التقييد) لابن نقطة (١/٢١٨) وما بعدها، و(صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٦). وقد ترجمَ له الدكتور عبد الله دَمْفُو في مقاله (إبراهيم بن محمد بن سفيان: روايته وزياداتُه وتعليقاتُه على صحيح مسلم)، وهو منشورٌ في (مجلة الجامعة الإسلامية) بالمدينة النبوية، العدد (١١١)، السنة (٣٣).

رمضان، سنة سبعٍ وخمسين ومائتَين»[١].

٢ ـ ثم روى الصحيحَ عن إبراهيم بن محمد بن سفيان جماعةٌ، منهم: أبو عبدالله محمدُ بنُ يزيد العدل، وأبو بكر محمدُ بنُ إبراهيم بن يحيى الكسائي.

ولكنه اشتهر من رواية أبي أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن عَمْرَويه بن منصور الزاهد النيسابوري الجُلُودي[٢]، وروايتُه هي المعتَمَدَةُ المشهورة.

قال الحاكم: «وخُتِمَ بوفاتِه سماعُ كتاب مسلم بن الحجَّاج، وكلُّ مَن حدَّثَ به بعده عن إبراهيم بن محمد بن سفيان وغيرِه: فإنه غير ثقة»[٣].

وكان من العُبَّاد المعروفين، وكان ينتَحِلُ مذهبَ سفيان الثوريِّ ويَعرِفُه.

توفي الجلوديُّ يوم الثلاثاء، الرابع والعشرين من ذي الحجة، سنة ثمانٍ وستين وثلاثِمائة، وهو ابنُ ثمانين سنة[٤].

٣ ـ ثم رواه عن الجُلوديِّ جماعةٌ أشهرُهم: عبدُ الغافر بن محمد بن

---

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٧).

(٢) قال السمعانيُّ ـ في (الأنساب) (٢/٧٦) ـ: «منسوبٌ إلى الجلود، جمع جلد، وهو مَن يبيعُها أو يَعمَلُها». قال ابنُ الصلاح بعد ذكرِ كلام السمعانيِّ: «وعندي أنه منسوبٌ إلى سِكَّةِ الجلودِيِّين بنيسابور الدارِسَة». (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٧).

(٣) نقلَه عنه السمعانيُّ في (الأنساب) (٢/٧٧)، وابنُ الصلاح في (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٦)، وزادَ السمعانيُّ أنَّ الحاكمَ يشير بقوله «فإنه غير ثقة» إلى محمد بن إبراهيم الكسائي الأديب، فإنه روى صحيحَ مسلمٍ عن إبراهيم، وعاشَ بعد الجلوديِّ بضعَ عشرة سنة.

(٤) انظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٧)، (التقييد لمعرفة رُواة السنن والمسانيد) لابن نقطة (١/٩٦ ـ ٩٧)، وانظر: (المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور) للصَّريفيني (ص/٣٦١)، (سير أعلام النبلاء) (١٨/١٩).

عبد الغافر بن أحمد الفارسي الفسَوي، ثم النيسابوري، أبو الحسين التاجر.

نقلَ ابنُ نقطة عن بعض المحدِّثين أنه قال عنه: «محدِّثُ عصره، المشهورُ برواية (صحيح مسلم) و(غريبِ الخطَّابِيِّ)... باركَ الله في سماعِه وروايتِه مع قلَّةِ مسموعاتِه، حتى ألحَقَ الأحفادَ بالأجداد، وسمعَ منه أئمةُ الدنيا من الغرباءِ والطارئين والبلدِيِّين، وُلد سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاثِمائة، وتوفي في سنة ثمانٍ وأربعين وأربعِمائة»[1].

٤ ـ ثم رواه عن الفارِسِيِّ جماعةٌ أشهرُهم: محمدُ بنُ الفضل بن أحمد بن محمد الصاعدي، أبو عبد الله الفراوي[2] النيسابوري، الملَقَّب بـ(فقيه الحرم)، سمعَ الكثيرَ من البيهقي، وأبي القاسم القشيري، وأبي عثمان الصابونِيِّ الإمام، وغيرِهم. وحدَّثَ عنه الأئمةُ والحفَّاظ، منهم ابنُ عساكر، وأبو سعد السمعاني، وغيرُهما.

كان كثيرَ الروايةِ بالأسانيد العالية، رحلَ إليه الأئمةُ من الأقطار، وانتشَرَت الروايةُ عنه فيما دَنَا ونأى من الأمصار، حتى قالوا فيه: «للفَراويِّ ألفُ راوي»[3].

ولد الفراويُّ سنة (٤٤١هـ) ـ تقديرًا ـ، وتوفي رحمه الله سنة (٥٣٠هـ).

---

(١) (التقييد) لابن نقطة (٢/ ١٠٢).

(٢) نسبة إلى (فراوة)، وهي بليدةٌ من أعمال (نَسَا)، من ثغر خراسان. وموقعُ (نَسَا) الآن في جمهورية (تركمانستان)، وقد اندَرَسَت منذ زمن، وتقعُ بالقربِ من (عشق آباد) عاصمةِ (تركمانستان). قال السمعانِيُّ في ضبط (فراوة): إنه بضم الفاء. ولكن الشائعَ المعروفَ فتح الفاء، كما ذكرَه ابنُ الصلاح في (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٩).

(٣) انظر: (التقييد) لابن نقطة (١/ ١٠٠)، (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٩٠)، (السير) (١٩/ ٦١٥).

وكادَت أن تنحَصِرَ روايةُ صحيح مسلم في هؤلاء الرواةِ في سائرِ البلدانِ والأزمان إلى الآن.

وبالسندِ المذكورِ (الفراوي، عن الفارسيِّ، عن الجُلودي، عن إبراهيم ابن محمد بن سفيان): رواه جماعةٌ مختَلِفو الدِّيارِ والأمصار والأعصار، من تلاميذِ الفراويِّ وتلاميذِ تلاميذِهم ومَن بعدهم، وهي المعروفةُ المشهورةُ إلى الآن.

٢ ـ روايةُ القلانِسِي:

سبقَ في كلام ابن الصلاح أنَّ صحيحَ الإمام مسلم رواه أهلُ المغرب عن أبي محمد القلانسي، ولكن يُفهَم من كلام ابن الصلاح نفسِه وكلامِ النوويِّ[1] أنّ الروايةَ المعتَمَدَةَ لصحيح مسلم هي روايةُ المشارقة ـ رواية ابن سفيان ـ، ولذلك شاعَت وانتشرَت بين أهل العلم، وغالبُ مَن يروي حديثًا للإمامِ مسلمٍ في صحيحه إنما يرويه عن طريق ابن سفيان، حتى علماءُ المغرب أنفسهم؛ كالقاضي عياض، وابن بشكوال، وابن رشيد، وغيرِهم[2].

وقد أودَعْتُ في آخر هذا المدخل نماذجَ من نسخةٍ هي من أقدم نُسَخِ صحيح الإمامِ مسلم، وهي نسخةُ شرف الدين السلمي الأندلسي (ت٦٥٥هـ)، وهو أندلسيٌّ يروي الصحيحَ من طريق ابنِ سفيان.

وإنما كان الاعتمادُ على هذه الرواية لأنها أكملُ الروايتَيْن، فروايةُ القلانسيِّ ـ وتُسَمَّى رواية المغاربة ـ ناقصةٌ من آخر الكتاب، وقدَّرَ العلماءُ

---

(١) انظر: (صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/١٠٦)، (مقدمة النووي لشرح صحيح مسلم) (١/ ١١). وانظر: (إبراهيم بن محمد بن سفيان) للدكتور عبد الله دمفو (ص/ ١٧٧).

(٢) انظر التفصيلَ في مرويَّاتهم في مقال (إبراهيم بن محمد بن سفيان) (ص/ ١٧٧).

هذا النقصَ بثلاثة أجزاء[١]، يبدأُ من حديثِ الإفك الطويل (ح/ ٢٧٧٠)، فيكونُ النقصُ في هذه الروايةِ بمقدارِ (٢٦٣) حديثًا[٢].

ويروي أبو العلاء ابنُ ماهان ـ أحدُ رُواةِ روايةِ المغاربة ـ هذه الأحاديث الساقطة عن أبي أحمد الجُلودي، عن ابن سفيان، عن الإمامِ مسلم[٣]، أي: أنه يعودُ إلى رواية المشارقة.

ومع هذا النقص؛ فإنّ هذه الروايةَ لا تخلو من فائدة، وكان الإمامُ الدَّارقطنيُّ يَحُثُّ أهلَ العلم على تحمُّلِ وسماعِ هذه الرواية[٤].

ومما يزيدُ في أهَمِّيَّةِ هذه الرواية: أنّ أحاديثَ الفوائت في رواية ابن سفيان ـ وسيأتي الحديثُ عنها ـ قد اتَّصَلَت في رواية القلانِسيِّ، حيث يقولُ فيها القلانِسِيُّ: «حدَّثَنا مسلمٌ»، كما أثبتَ ذلك الدكتورُ عبدُ الله دمْفُو استنادًا إلى كتاب (حَجَّةِ الوداع) للإمامِ ابنِ حزم الأندلسيِّ، الذي يروي أحاديثَ صحيح مسلم من طريق القلانِسيِّ، ومن بينها (١٣) حديثًا من أحاديث الفوائتِ في روايةِ ابنِ سفيان[٥].



---

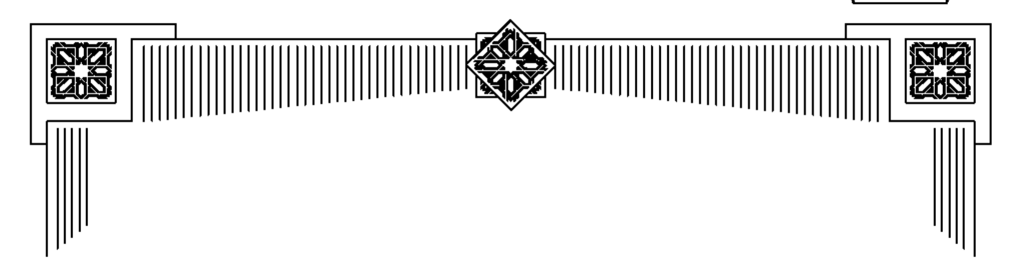
(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١١١).

(٢) وذلك بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وطريقتُه في ترقيم أحاديث صحيح مسلم معروفة، حيث إنه لا يُعطي الرقمَ المسلسلَ العامَّ إلا لحديثٍ واحد من أحاديث الباب، أمّا الطرقُ المختلفةُ للحديثِ نفسِه: فيكتفي بإعطائها أرقامًا داخليةً في إطار الكتابِ المعيَّن، وربما لا يُعطي بعضَها شيئًا من الرقم. وعلى هذا فعددُ الساقطِ من رواية القلانسيِّ يكون أكثر من هذا العدد (٢٦٣).

(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١١١).

(٤) انظر: المقال السابق (ص/ ١٧٨).

(٥) المصدر السابق (ص/ ١٨٠ ـ ١٨١).



تنبيهان

التنبيه الأول:

لابنِ سفيان ـ راوي الصحيحِ عن مسلم ـ فوتٌ في صحيح مسلم يقولُ فيه: «عن مسلم»، قال الذهبيُّ: «فروايتُه لذلك الفوتِ بالإجازة، أو بالوِجادة، وقد غفلَ عن توضيحِه طائفةٌ من المتأخرين.

وهو في ثلاثة أماكن محرَّرَة في الأصول المعتَمَدة:

١ ـ في الحج: حديث ابنِ عمر ﵄: «رحمَ الله المحلِّقين»[1] ـ برواية ابنِ نمير ـ إلى بعد ثمانيةِ أوراقٍ أو نحوِها عند أولِ حديثِ ابنِ عمر: «أنَّ رسولَ الله ﷺ كان إذا استوى على بعيرِه خارجًا إلى سفرِه: كَبَّرَ»[2].

٢ ـ وثانيها: أولُه في أول الوصايا، حديثُ ابن عمر: «ما حقُّ امرئٍ مسلمٍ له شيءٌ»[3]، إلى قولِه في آخرِ حديثٍ رواه حُوَيِّصةُ ومُحَيِّصَةُ في القسامة: «حدثني إسحاقُ بنُ منصور، أبنا بِشرٌ»[4]، ومقدارُه عشرُ ورقات.

---

(١) كتاب الحج، باب تفضيل الحلقِ على التقصير وجواز التقصير (٢/ ٩٤٦) الحديث (١٣٠١/ ٣١٨).

(٢) كتاب الحج، باب ما يقولُه إذا ركِبَ إلى سفر الحجِّ وغيرِه (٢/ ٩٧٨) الحديث (١٣٤٢).

(٣) أول كتاب الوصية (٣/ ١٢٤٩)، الحديث (١٦٢٧).

(٤) كتاب القسامة (٣/ ١٢٩٤)، الحديث (١٦٤٩/ ٦).

٣ ـ وثالثُها: أولُه قولُ مسلم في أحاديث الإمارةِ والخلافة: «حدثني زهير»، وهو حديثُ «إنما الإمامُ جُنَّةٌ»[(١)]، إلى قولِه في الصيدِ والذبائح: «ثنا محمدُ بنُ مهران الرازي، نا أبو عبد الله حمادُ بنُ خالد الخياط»، حديث: «إذا رميتَ سهمَك»[(٢)]، وهو ثمان عشرة ورقة، فاعلَمْ ذلك»[(٣)].

والخلاصة:

أنّ الفوتَ الأولَ يبدأ من (٢/ ٩٤٦ح/ ١٣٠١/ ٣١٨) وينتهي في (٢/ ٩٧٨ح/ ١٣٤٢).

وبدايةُ هذا الفوت واضحةٌ في النسخ المطبوعة؛ ففي نسخة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ـ في بداية الفوت ـ: «أخبرنا أبو إسحاق إبراهيمُ ابنُ محمد بن سفيان، عن مسلمِ بنِ الحجَّاج قال: حدَّثنا ابنُ نُمير...».

وقد بيَّنَ الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في الهامش أنَّ قائلَ «أخبرنا» هنا: هو أبو أحمد الجُلُوديُّ، وهو الراوي عن ابنِ سفيان، وأنَّ أبا إسحاق هنا هو ابنُ سفيان[(٤)]، الراوي عن الإمامِ مسلم، ثم بَيَّنَ الفوتَ.

الفوتُ الثاني: يبدأ من (٣/ ١٢٩٤ح/ ١٦٢٧)، وينتهي في (٣/ ١٢٤٩ح/ ١٦٤٩/ ٦).

وليس في النُّسَخ المطبوعةِ ما يُشير إلى هذا الفوت، كما أنّ الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي لم يُشِرْ إليه في الهامش. أمَّا النسخُ المخطوطة:

---

(١) كتاب الإمارة، بابٌ: الإمامُ جنةٌ يُقاتَلُ به مَن وراءه، ويُتقى به (٣/ ١٤٧١)، الحديث (١٨٤١).

(٢) كتاب الصيد والذبائح، باب إذا غابَ عنه الصيدُ ثم وجده، الحديث (١٩٣١).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣١١). وانظر تفصيلَه بأوضح من هذا: عند ابن الصلاح في (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١١٤ ـ ١١٦).

(٤) وهو مصرَّحٌ به أصلًا في الرواية.

فقد بيَّنَ ابنُ الصلاح: أنَّ في «الأصلِ المأخوذِ عن الجُلُوديِّ، والأصلِ الذي بخطِّ الحافظِ أبي عامر العبدَريِّ: ذكرَ انتهاءِ هذا الفوت عند أولِ هذا الحديث، وعودَ قولِ إبراهيم: حدَّثنا مسلم»[١].

الفوتُ الثالث: يبدأ من (٣/ ١٤٧١ح/ ١٨٤١)، وينتهي في (٣/ ١٥٣٢ح/ ١٩٣١).

وقد أشارَ الأستاذ محمدُ بنُ فؤاد عبد الباقي إلى بدايتِه ونهايَتِه عند أولِ الفوت.

التنبيهُ الثاني:

سبقَ أن ذكرتُ أنّ أشهرَ رُواةِ الصحيح عن الإمام مسلم هو ابنُ سفيان، وأُنَبِّهُ هنا أنّ النسخَ المطبوعةَ كلَّها بروايتِه، وقد جاءَ ذكرُه فيها في مواضع، فمنها:

١ ـ ما جاءَ في مقدمة صحيح مسلم: «حدثنا الحسنُ الحلوانيُّ، قال: حدثنا نعيمُ بنُ حماد ـ **قال أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ محمد بن سفيان:** حدثنا محمدُ بنُ يحيى، قال: حدثنا نعيمُ بنُ حماد ـ حدثنا أبو داود الطيالسيُّ...».

وقد أوردَ ابنُ سفيان هذا السندَ هنا لما فيه من علوِّ الإسناد، حتى ساوى شيخَه الإمامَ مسلمًا في الرواية.

٢ ـ بعد (ح/ ٤٠٤/ ٦٣): «**قال أبو إسحاق:** قال أبو بكر ابنُ أخت أبي النضرِ في هذا الحديث[٢]. فقال مسلم: تريدُ أحفظَ من سليمان؟

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١١٥).

(٢) معنى قولِه: «قَال أَبو بَكْر فِي هَذَا الحديث» ـ كما ذكرَه النوويُّ في شرح مسلم ـ: أنه طَعَنَ فيه، وَقَدَحَ فِي صِحَّته. فَقَالَ لَهُ مُسْلِم: «أَتُرِيدُ أَحْفَظ مِنْ سُلَيْمَان؟»، يَعْنِي أَنَّ سُلَيْمَانَ كَامِلُ الْحِفْظ وَالضَّبْط، فَلَا تَضُرّ مُخَالَفَةُ غَيْره.
=

فقال له أبو بكر: فحديثُ أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح؛ يعني: «وإذا قرأَ فأنصِتُوا». فقال: هو عندي صحيح. فقال: لِـمَ لَـمْ تَضعْهُ ههنا؟ قال: ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعتُه هٰهنا، إنما وضعتُ هٰهنا ما أجمعوا عليه».

قال النوويُّ في شرح مسلم: «قَالَ أَبُو إِسْحَاق: هو أَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيمُ بن سُفْيَان صَاحِبُ مُسْلِم، راوِي الكِتَاب عَنْهُ».

٣ ـ بعد (ح/ ١٧٩٤)[1] وهو حديثُ ابنِ مسعودٍ وهو فيما لقي النبيُّ ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، ومما جاءَ فيه: «اللهمَّ عليكَ بأبي جهلِ بنِ هشام، وعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عُقبة، وأمية بن خلف، وأبيّ بنِ خلف». جاءَ بعده: «**قال أبو إسحاق**: الوليدُ بنُ عقبة غلطٌ في هذا الحديث»[2].

٤ ـ وصلَ ابنُ سفيان حديثًا رواه مسلمٌ عن عددٍ من شيوخه ولم يسمِّهم، بل قال (ح/ ٢٦٦٩/ ...): «وحدثنا عِدَّةٌ من أصحابِنا، عن سعيدِ بنِ أبي مريم، أخبرنا أبو غسان...»، وصلَه ابنُ سفيان، ففي المطبوع بعد

= ثم قال النوويُّ: «وَقَوْله: (فَقَالَ أَبُو بَكْر فَحَدِيث أَبِي هُرَيْرَة؟ قَالَ: هُوَ صَحِيح)؛ يَعْنِي قَالَ أَبُو بَكْر: لِمَ لَمْ تَضعهُ هَـٰهُنَا فِي صَحِيحك؟ فَقَالَ مُسْلِم: لَيْسَ هَذَا مُجْمَعًا عَلَى صِحَّته، وَلَكِنْ هُوَ صَحِيح عِنْدِي، وَلَيْسَ كُلّ صَحِيح عِنْدِي وَضَعْته فِي هَذَا الْكِتَاب، إِنَّمَا وَضَعْت فِيهِ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْه».

ثم قال النوويُّ: «ثُمَّ قَدْ يُنْكَرُ هَذَا الْكَلَام وَيُقَال: قَدْ وَضَعَ أَحَادِيث كَثِيرَةً غَيْر مُجْمَع عَلَيْهَا؟ وَجَوَابُه: أَنَّهَا عِنْد مُسْلِم بِصِفَةِ الـمُجْمَع عَلَيْهِ، وَلَا يَلْزَم تَقْلِيدُ غَيْره فِي ذَلِكَ. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي مُقَدِّمَة هَذَا الشَّرْح هَذَا السُّؤَال وَجَوَابه».

وسيأتي إن شاء الله تعالى ـ في الباب الثاني، الفصل الثاني، المبحث الثاني ـ توضيحٌ أكثر لمراد الإمام مسلمٍ من الإجماع في كلامه السابق.

(١) (٣/ ١٤١٨ ـ ١٤١٩).

(٢) والصحيح: ابن عتبة ـ بالتاء ـ كما ذكرَه الإمامُ مسلمٌ في الروايةِ الأخرى (ح/ ١٧٩٤/ ١٠٩).

كلام مسلم السابق: «**قال أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ محمد:** حدثنا محمدُ بنُ يحيى، حدَّثنا ابنُ أبي مريم، حدَّثنا أبو غسان...».

٥ ـ بعد (ح/٢٩٣٨)[1]، وهو حديثُ أبي سعيد الخدريِّ في صفة الدجَّالِ وتحريمِ المدينةِ عليه، وقَتْلِه المؤمِنَ وإحيائِه، جاءَ بعده: «**قال أبو إسحاق:** يُقال: إنّ هذا الرجلَ هو الخضر ـ عليه السلام ـ».

وهناك زياداتٌ أخرى لإبراهيم بنِ سفيان ذكرَها الدكتورُ عبدُ الله دَمْفو في مقالِه القَيِّم (إبراهيم بن محمد بن سفيان: روايتُه، وزياداتُه، وتعليقاتُه على صحيح مسلم)[2].



---

(١) (٤/٢٢٥٦).

(٢) ذكرَ فيه نصوصَ زياداتِه على صحيح مسلم في (ص/١٩٤ ـ ٢١٤)، ثم ذكرَ فيه (ص/٢١٥ ـ ٢٢٨) تعليقاتِه على صحيح مسلم، كما ذكرَ فيه فوائدَ هذه الزيادات والتعليقات.



المبحث الرابع

تراجمُ «صحيح الإمام مسلم»

الترجمة لغةً: التفسير، أو التعبير، أو النقل، فهي:

١ ـ إما تفسيرٌ للسانٍ بلسانٍ آخر معروف.

٢ ـ وإما تعبيرٌ عنه بألفاظٍ أخرى.

٣ ـ وإما نقلٌ منه إليه.

وهي في اصطلاح المحدثين: «عنوان الباب الذي تُساقُ فيه الأحاديث»، وعنوانُ البابِ هو الـمُتَرْجَمُ به، والنصوصُ الواردةُ تحته يُعَبَّرُ عنها بـ(المترجَمِ له)، و(المتَرجِمُ) هو المؤلِّف[1].

والارتباطُ بين المعنى اللغويِّ والاصطلاحيِّ ظاهر؛ وذلك أنّ العنوانَ الذي يكتبُه أيُّ محدِّثٍ، ويَسوقُ الأحاديثَ تحتَه: لا يَخرُج عن إحدى ثلاث حالات:

١ ـ أنه لسانُ صاحب الترجمة يُفسِّرُ لسانَ المتلفِّظِ بالحديث ﷺ.

٢ ـ أنه تعبيرٌ بلسان المتَرجِمِ عن لسان المتحدِّثِ ﷺ.

---

(١) انظر مقالًا بعنوان: (تراجم أحاديث الأبواب: دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري) للدكتور علي بن عبد الله الزبن (ص/١٥١ ـ ١٥٢)، وهو منشورٌ في (مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، العدد (٥)، محرم، سنة ١٤١٢هـ.

٣ ـ أنه نقلٌ من لسان المتحدِّثِ ﷺ إلى لسان المتَرجِم.

قال ابنُ الصلاح: «وليست الترجمةُ مخصوصةً بتفسير لغةٍ أخرى، وقد أطلقوا على قولهم (باب كذا وكذا) اسمَ الترجمة؛ لكونه يُعبِّرُ عمَّا يُذكَر بعده»(١).

وتراجمُ الأبواب التي ابتكرَها المحدِّثون هي المجالُ الخصبُ الواسعُ للتعَرُّفِ على آرائهم القيمة إزاء الأحاديث التي تُذكَرُ تحت الترجمة.

وتكمُنُ أهميَّتُها في أهميةِ فقه أولئك الأئمة للحديث، وتتفاوتُ الأهميةُ كثرةً وقلةً نظرًا إلى تفاوت اهتمامِهم وعنايَتِهم بتراجم الأبواب، كما أنّ لمكانتِهم في مجال فقه الحديث تأثيرًا قويًّا في تحديد تلك الأهمية، فما كانت تراجمُ أبواب الإمام البخاري لِتتَبَوَّأَ تلك المكانة المرموقة إلا لكونها من إمامٍ محدِّثٍ فقيهٍ صَبَّ جهدَه وعنايتَه فيها.

أما التراجمُ الموجودةُ في (صحيح الإمام مسلم، وتراجمُ الأبواب الموجودة في النسخ المطبوعة: فليست من الإمام مسلم رحمه الله، قال ابنُ الصلاح: «ثم إنّ مسلمًا ـ رحمه الله وإيّانا ـ رتَّبَ كتابَه على الأبواب، فهو مبَوَّبٌ في الحقيقة، ولكنه لم يذكر فيه تراجمَ الأبواب؛ لئلّا يزدادَ بها حجمُ الكتاب، أو لغير ذلك»(٢).

وهذا السبب الذي ذكرَه ابنُ الصلاح لا يبدو وجيهًا، فماذا تزيدُ تراجمُ الأبواب في هذا الكتاب؟! وكأنّ ابنَ الصلاح رحمه الله لم يقتنع بهذا السبب، فاستدركَ قائلًا: «أو لغير ذلك».

وقال النوويُّ بعد نقلِه لكلام ابن الصلاح السابق: «قلت: وقد ترجمَ جماعةٌ أبوابَه بتراجم بعضُها جيد وبعضُها ليس بجيد؛ إما لقصورٍ في

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٥٣).
(٢) (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٠٣).

عبارة الترجمة، وإما لركاكةِ لفظِها، وإما لغير ذلك، وأنا ـ إن شاء الله ـ أحرصُ على التعبير عنها بعباراتٍ تليقُ بها في مواطنها»[(١)].

وقيل في بيان سبب ذلك: أنّ خلوَّ الصحيح من ذلك ليس عن عمدٍ من مؤلِّفِه، بل لأنه مات قبل استتمامِ كتابِه، واستيعاب تراجمه وأبوابه، وهذا مفاد كلام الحافظ ابن عساكر في أول كتابه (الأطراف)[(٢)].

وقيل: إنه تركَ الأبوابَ عن عمد؛ إذ كان همُّه فيه محصورًا في سرد أحاديث الباب، فبعد أن نهجَ منهجَ الأبواب الحديثيةِ بجمع الروايات ذاتِ الموضوع الواحدِ في مكان واحد: تركَ عناوينَ الأبواب لدرس القارئِ وفهمِه، وتحريكِ ذهنِه وعقليَّتِه، وشدِّ انتباهِه[(٣)].

ومع أنّ جماعةً من شُرَّاح (صحيح الإمام مسلم) وضعوا الكتبَ والأبوابَ، إلا أنّ الذي اشتهرَ من بينها هو ما وضعَه الإمام النووي، واشتهَر «اشتهارًا كأنه من أصل الكتاب، ومِن عملِ المصنِّف، إلا أنه لا يخلو من نظر، فكثيرٌ منها لا يطابقُ الحديثَ تمامَ المطابقة، بل يطابق لما أفتى به الفقهاءُ الشافعية، وربما يأتي النوويُّ للمسائل بقيودٍ وشروطٍ لا أصلَ لها في الحديث، وحتى إنه أحيانًا يُطيل لأجل ذلك عنوانَ الباب إطالةً يخرج عما هو معهودٌ عند فقهاء المحدِّثين في كتبهم عامة، وإنما يفعل ذلك نصرةً وإيضاحًا لما ذهبَ إليه فقهاءُ المذهب.

أضف إلى ذلك أنه ربما يعقد بابًا غريبًا لا يناسبُ الكتابَ ولا الأبوابَ التي قبله وبعده، ثم إنكَ تجد كثيرًا من كتبه هذه لم تقتصر على أحاديث تدخل تحت عنوانها، بل جاوزتها إلى أحاديث لا علاقةَ

---

(١) (شرح النووي لصحيح مسلم) (١/ ٢١).

(٢) انظر: (غنية المحتاج) (ص/ ٧٥).

(٣) انظر: (الإمام مسلم ومنهجُه في صحيحه) لطوالبة (ص/١٠٦ ـ ١٠٧)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥).

لها بعنوان الكتاب.

ونظرًا إلى ذلك كلِّه: رأيتُ إعادةَ العمل في وضع الكتب والأبواب، واختيارِ العناوين لها، مع الحفاظِ ـ بقدر الإمكان ـ على ما وضعَه النووي»[١].



(١) (منة المنعم في شرح صحيح مسلم) للمباركفوري (١/ ٩ ـ ١٠). وما ذكرَه الشيخُ المباركفوريُّ عن تراجم النوويِّ له أسبابٌ أخرى أيضًا غير عملِ النوويِّ نفسِه، منها: كثرة الأخطاء في النسخ المطبوعة، فهناك عناوين وُضعت في غير محلها في بعض المطبوعات.



المبحث الخامس

عدد ما في صحيح مسلم من الأحاديث وعدد الأحاديث التي انتُخِبَ منها «الصحيح»

أولًا: عدد ما في صحيح مسلم من الأحاديث:

اختلف الأئمةُ في ذلك؛ بناء على عدِّهم الأحاديثَ الأصولَ دون المكررات، وعدِّهم المكرّرات بالمتابعات والشّواهد؛ فمن قال: إنّ عدد ما في الصحيح (٤٠٠٠ حديث)[١]؛ أراد: الأصول دون المكرّرات[٢].

وقد عَدَّ أحاديثَه الأستاذُ محمد فؤاد عبد الباقي من المعاصرين، وبلغت عنده بدون المكَرَّرِ ثلاثةَ آلاف وثلاثة وثلاثين حديثًا (٣٠٣٣)، قال: «وهو عملٌ ما سبقني إليه أحدٌ من جميع المشتَغِلين بهذا الصحيح؛ إذ كان جُلُّ جهدِهم أن يُطلِقوا عددًا مّا ورقمًا تخمينًا وارتجالًا لا يَرتَكِزُ على أساسٍ سليم، فجئتُ أنا بهذا الحصرِ كي أضعَ حدًّا حاسِمًا فاصِلًا لهذا الاضطرابِ والبلبلة، ولله الحمد»[٣].

وأمّا عددُ أحاديث الصّحيح بالمكرّر ومع المتابعات والشّواهد؛

---

(١) انظر: صيانة صحيح مسلم (ص/٩٩)، (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ٢١)، (سير أعلام النبلاء) للذهبي (١٢/ ٥٧٠).

(٢) راجع: صيانة صحيح مسلم؛ ص: (١٠١)، وقد صرّح النووي بذلك فقال: «إنها بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث»، انظر: (شرحه على صحيح مسلم) (١/ ١٠٤).

(٣) (صحيح مسلم) (٥/ ٦٠١) ـ الجزء الخاص بالفهارس ـ.

فقيل: (١٢٠٠٠ حديث) على وجه التّقريب[١]. والمقصودُ به كل ما في الصحيح بما في ذلك المكرّر؛ فلو قال الإمام مسلم: حدثنا قتيبة وأخبرنا ابن رمح، عُدًّا حديثين، وهكذا[٢] وقيل إنها: (٨٠٠٠ حديث)[٣]، ولا تعارُض بين القولين؛ إذ أحدهما يحسُبُ تعدُّد الشيوخ في الحديث الواحد، ولا يحسُبُه الآخر؛ لذلك قلّ العدد.

ثانيًا: عددُ الأحاديث التي انتُخب منها صحيحُ مسلمٍ:

أجمع النُّقّاد على أن الإمام مسلمًا ﵀ من جهابذة الدّنيا وحفّاظها، وقد جمع ﵀ صحيحَه من أُلوفٍ مؤلّفة من الأحاديث[٤]، وقد ذكر ذلك فقال ﵀: «صنّفتُ هذا المسنَد الصّحيحَ من ثلاثِمائةِ ألفِ حديثٍ مسموعة»، فهذا العددُ الضّخم يدلّ على سعة حفظ الإمام وصبْرِه على الانتخاب والتمييز مِن بين هذه المئات مِن آلاف الأحاديث، وله في ذلك أسوة بالأئمة قبله، كالإمام البخاريّ الذي انتخب صحيحَه من قرابة ستمائة ألف حديث[٥].



(١) راجع: (التقييد والإيضاح) لابن الصلاح (ص/٢٧)، و(تدريب الراوي) للسيوطي (١/ ١٠٤).

(٢) راجع: (السير) للذهبي (١٢/ ٢٦٦).

(٣) انظر: (تدريب الراوي) للسيوطي (١/ ١٠٤).

(٤) انظر: (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ١٤).

(٥) راجع: (سير أعلام النبلاء) للذهبي (١٢/ ٤٠٢).



المبحث السادس

مكانة «صحيح مُسلِم» وثناء العلماء عليه وتلَقِّيهم له بالقبول، ومنزلتُه بين كتب السنة

تبوّأ «الصَّحيحان» من بين كتب الحديث منزلةً لم تكن لأي كتابٍ غيرهما، فهما أصحُّ الكتُبِ بعد كتاب الله ﷻ، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية: «ليس تحت أديم السماء كتابٌ أصحَّ من البخاري ومسلمٍ بعد القرآن»[1].

و«صحيحُ» الإمامِ مُسلِم ثاني «الصحيحَين»، وللإمام مسلم رحمه الله كتبٌ أخرى غير «الصحيح»، ولكن هذا الكتاب هو الذي «مَنَّ الله الكريمُ ـ وله الحمدُ والنعمةُ والفضلُ ـ به على المسلمين، وأبقى لمسلم به ذكرًا جميلًا وثناءً حسنًا إلى يوم الدين، مع ما أعدَّ له من الأجر الجّزيلِ في دار القرار، وعمَّ نفعه المسلمين قاطبة»[2].

وسأعرضُ هنا لبيان عناية الإمامِ مسلمٍ بكتابه، ثم لما قاله الأئمةُ الأعلام في مكانة «صحيح مُسلِم»، ورفعتِه، وأهميتِه، ثم أبيِّنُ منزلتَه بين كتب السنة.

أولًا: مدى عناية الإمامِ مسلمٍ بكتابه:

قال الإمامُ مسلمٌ رحمه الله في مقدمةِ صحيحِه: «واعلم ـ وفقك الله تعالى ـ

---

(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (١٨/ ٧٤).

(٢) من كلام النووي في (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٩١)، وفي (مقدمة شرحِه لصحيح =

أنّ الواجبَ على كلِّ أحدٍ عَرَفَ التمييزَ بين صحيحِ الرواياتِ وسقيمِها، وثقاتِ الناقلين لها من الـمُتَّهَمِين: أن لا يَروي منها إلا ما عَرَفَ صحةَ مخارجِه، والستارةَ في ناقليه، وأن يَتَّقيَ منها ما كان منها عن أهلِ التُّهَمِ والمعانِدين من أهل البدع»(١).

هذه الحقيقةُ التي أثبتها الإمامُ مسلمٌ في مقدمة صحيحِه وأرشدَ إليها: هي المنهجُ الذي سلكَه في تأليف صحيحه، فقد بذلَ وسعَه وشغلَ وقتَه في جمْعِه وترتيبِه.

ومن الأدلةِ على ذلك: ما جاءَ عنه وعن غيرِه مما يُوضِّحُ ذلك:

قال رحمه الله: «لو أنّ أهلَ الحديث يكتبون الحديثَ مئتَي سنة: فمدارُهم على هذا المسند»(٢).

وقال رحمه الله: «ما وضعتُ شيئًا في هذا المسندِ إلّا بحجة، وما أسقطتُ منه شيئًا إلّا بحجة»(٣).

ويقول رحمه الله: «صنّفتُ هذا المسندَ الصحيحَ من ثلاثمائة ألف حديثٍ مسموعة»(٤).

وقد مكَثَ في تأليفِ هذا الكتابِ المباركِ خمس عشرةَ سنةً ـ كما سبقَ التفصيلُ فيه ـ قضاها في التحَرِّي، والتثَبُّت، والعناية التَّامَّةِ بهذا المصدرِ الأساسيِّ لمعرفةِ الحديثِ الصحيحِ جمعًا وترتيبًا، وساعدَه في كتابَتِه بعضُ تلاميذِه طوال هذه المدة.

= مسلم) (ص/ ١٠).

(١) (مقدمة صحيح مسلم)، بداية باب وجوب الرواية عن الثقات.

(٢) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٦٨).

(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٨).

(٤) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠١)، (تاريخ دمشق) (٥٨/ ٩٢).

ولم يكتَفِ الإمامُ مسلمٌ ـ رحمه الله وإيانا ـ بما بذلَه من جهودٍ عظيمةٍ في تأليفِه، بل أخذَ في عرضِه على جهابِذةِ المحدِّثين واستشارتِهم فيه، فقد قال مَكِّيُّ بنُ عبدان ـ أحدُ حُفَّاظِ نيسابور ـ: سمعتُ مسلمًا يقول: «عرضتُ كتابي هذا المسندَ على أبي زرعة الرازي، فكُلّ ما أشارَ أنّ له علةً: تركتُه، وكلّ ما قال: إنه صحيح وليس له علة: أخرجتُه»[1].

وهذا من الإمامِ مسلمٍ غايةٌ في الاحتياطِ والتثبُّتِ من جهة، وفي التواضُعِ وقَصْدِ الصوابِ من جهةٍ أخرى، ونتيجةً لهذه العنايةِ التامَّةِ التي تجلَّت في تلك الأدلة: انشرحَ صدرُ الإمامِ مسلم لهذا النتاجِ القَيِّم، وارتاحَت نفسُه لذلك، فأخذَ يُرَغِّبُ الناسَ فيه، ويؤكِّدُ أنه عمدةٌ يُعَوَّلُ عليه في معرفة الصحيحِ من الأخبار، يتضحُ ذلك مما سبقَ من قوله: «لو أنّ أهلَ الحديث يكتبون الحديثَ مئتَي سنة: فمدارُهم على هذا المسند»، يعني: صحيحَه[2].

ثانيًا: من أقوال الأئمة في بيان مكانة «صحيح مُسلِم»:

قال ابنُ الصلاح: «وقد كان له ـ رحمه الله وإيانا ـ في علل الحديثِ ضُرَباء لا يَفضُلُهم، وآخرون يفضلونه، فرفعَه الله ـ تباركَ وتعالى ـ بكتابه «الصحيح» هذا إلى مناطِ النجوم، وصارَ إمامًا حجّةً يُبدأُ ذكرُه ويُعادُ في علم الحديثِ وغيرِه من العلوم، وذلك فضلُ الله يؤتيه مَن يَشاء»[3].

وقال النوويُّ: «ومَن حقّقَ نظرَه في «صحيح مُسلِم» رحمه الله واطّلَع على ما أودَعَه في أسانيدِه وترتيبِه وحسنِ سياقِه وبديعِ طريقتِه؛ من نفائسِ التحقيقِ وجواهِرِ التدقيق، وأنواعِ الورَع والاحتياط والتحَرِّي في الرواية،

---

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٧).
(٢) انظر: (الإمام مسلم وصحيحه) لفضيلة الشيخ عبد المحسن العباد البدر (ص/ ٥).
(٣) (صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/ ٦٠).

وتلخيصِ الطرق واختصارِها، وضبطِ تَفَرُّقِها وانتِشارِها، وكثرةِ اطّلاعِه واتّساع روايتِه، وغير ذلك ممّا فيه من المحاسِن والأعجوبات واللطائف الظاهراتِ والخفيّات: عَلِمَ أنه إمامٌ لا يَلحَقُه مَن بعد عصرِه، وقَلَّ مَن يساويه ـ بل يُدانيه ـ من أهلِ وقتِه ودَهرِه، وذلك فضلُ الله يؤتيه مَن يشاء، والله ذو الفضل العظيم..»[١].

بل ذهبَ بعضُ الأئمة إلى تفضيلِه وتقديمِه مطلقًا، ومن ذلك ما قاله الإمام الحافظُ أبو علي النيسابوري: «ما تحت أديم السماء كتابٌ أصح من كتاب مسلم»[٢].

قال الحافظ ابنُ حجر: «حصلَ لمسلمٍ في كتابه حظٌّ عظيمٌ مفرطٌ لم يَحصُل لأحدٍ مثلُه، بحيث إن بعضَ الناس كان يُفضِّلُه على صحيح محمد ابن إسماعيل، وذلك لِـمَا اختصَّ به من جمع الطرق، وجودةِ السياق، والمحافظة على أداء الألفاظِ كما هي من غير تقطيعٍ ولا روايةٍ بمعنًى.

وقد نسجَ على منوالِه خلقٌ من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوَه، وحفظتُ منهم أكثرَ من عشرين إمامًا ممن صنَّفَ المستخرَجَ على مسلم، فسبحان المعطي الوهّاب»[٣].

ثالثًا: منزلتُه بين كتب السنة[٤]:

صحيحُ الإمامِ مسلمٍ يأتي في الدرجةِ الثانيةِ بعد صحيحِ الإمامِ البخاريِّ، فهو ثاني كتابَيْنِ هما أصحُّ الكتُبِ بعد كتابِ الله تعالى.

قال النوويُّ: «وأصحُّ مصنَّفٍ في الحديث ـ بل في العلمِ مطلقًا ـ:

---

(١) (مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم) (ص/١١)، (تهذيب الأسماء واللغات) (١/٩١).

(٢) (تاريخ بغداد) (٣/١٠١)، (تاريخ دمشق) (٥٨/٩٢)، (صيانة صحيح مسلم) (ص/٦٨ ـ ٦٩).

(٣) (تهذيب التهذيب) (١٠/١١٥).

(٤) انظر: (الإمام مسلم وصحيحه) لشيخنا العلامة عبد المحسن العباد البدر (ص/٥).

الصحيحان للإمَامَين القدوَتَين: أبي عبد الله محمدِ بنِ إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلمِ بنِ الحجَّاج القشيري ﵄، فلم يوجَد لهما نظيرٌ في المؤلَّفات»[(١)].

وقال أيضًا: «اتفقَ العلماءُ ـ رحمهم الله ـ على أنّ أصحَّ الكتبِ بعد القرآنِ العزيزِ: الصحيحان للبخاريِّ ومسلم، وتلقَّتهما الأمةُ بالقبول، وكتابُ البخاريِّ أصحُّهما وأكثرُهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة»[(٢)].

قال ابنُ الدّيْبع ـ تلميذُ السخاويِّ ـ مشيرًا إلى هذا المقال[(٣)]:

تنازَعَ قومٌ في البخـاريْ ومسلمٍ   لـديَّ، وقـالـوا: أيَّ ذَيـن تُـقـدِّمُ؟

فقلت: لقد فاقَ البخاريُّ صحةً   كما فاقَ في حسن الصناعةِ مسلمُ

هذه هي منزلةُ صحيح الإمامِ مسلمٍ بين كتب السنة، فهو في أعلى درجاتِ الصحيح، لا يَتَقدَّمُه في ذلك سوى صحيح البخاري، فهو في قمةِ الصحةِ بعد صحيحِ البخاري.

وقد فضَّلَه على البخاريِّ غيرُ واحدٍ من المغاربة، ولكن الصحيح هو تفضيل «صحيح البخاري» عليه في الأصحية ـ كما سيأتي توضيحُه في مبحث (المفاضلةِ بين الصحيحَين) في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى[(٤)] ـ.

ومع ذلك يظلُّ «صحيحُ الإمامِ مُسلِم» ثاني الصحيحين، عليه ـ مع قرينِه «صحيح البخاري» ـ معوَّلُ الأمةِ في الصحيحِ المجرَّدِ على تَتابُع القُرُون.



(١) (مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ٤).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٤).
(٣) انظر ما سيأتي في المبحث السابع من الفصل الثاني من الباب الثاني.
(٤) وانظر التفصيل أيضًا في: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٥٧٨ ـ ٥٨١).



المبحث السابع

عناية العلماء وجهودُهم على «صحيح الإمام مسلم»

لقد اعتنى العلماءُ بالصحيحَين عنايةً فائقةً تليق بمكانتهما، ويهمنا هنا إبرازُ عنايتهم بصحيح الإمامِ مسلمٍ، وسأستعرضُ هنا بعضَ مظاهر عنايتِهم بهذا الكتاب العظيم، مكتفيًا ببعض الأمثلة في تلك المظاهر.

فمن مظاهر عناية العلماء بصحيح الإمام مسلم:

أولًا: العناية بنَسْخِه:

وهذه العنايةُ تتجلَّى في كثرة النسخِ الخطِّيَّةِ المتوافرةِ في مكتبات العالَـم، والحديثُ عنها يطول.

ثانيًا: تدريسُه وإقراؤه وسماعُه[1]:

وتتجلى هذه الظاهرةُ في النقاط التالية:

١ ـ ما من عالِـمٍ من العلماء إلّا وتجد في ترجمتِه أنه أقرأ هذا الكتابَ، أو قرأه على شيخِه، إلا ما شاء الله.

٢ ـ يترتّب على ما مضى روايةُ هذا الكتاب بالأسانيد الصحيحة، وقد سبق أن استعرضنا ـ في المبحث الثالث ـ الطبقاتِ الأولى التي رَوَته.

٣ ـ مما يستحقُّ الذكرَ والتنويهَ في الإقراء والتدريس:

---

(١) نقلًا عن (الإمام مسلم بن الحجاج) للشيخ مشهور حسن سلمان (٢/ ٥٩٣ ـ ٥٩٦).

أ ـ أنّ أبا البركات ابن الحاج البلفيقي، وهو القاضي المحدث محمد ابن محمد بن إبراهيم السلمي (ت٧٧١هـ): له كتاب «الغلَسيات»، وهي ما صدر في مجالسه من الكلام على «صحيح مُسلِم» في التغليس.

ب ـ كان بعضُ رُواة الصحيح قد فاتَه شيءٌ منه في روايته، ثم أعيد له هذا الفوت، وكان يحلف بالله تعالى على ذلك.

ج ـ كان كثيرٌ من العلماء يحفظُ هذا «الصحيحَ» غيبًا، وقد ذكرَ العلماءُ نماذجَ منهم[1]، وما زالت الحالُ على ذلك، فكثيرٌ من طلاب العلم في عصرنا يحرصُ على حفظ الصحيحين غيبًا، كثَّرَ الله أمثالَهم.

د ـ كان كثيرٌ من العلماء ـ وما زال الأمرُ على ذلك في بعض الأقطار الإسلامية ـ يُكثِرُ من تدريس هذا الصحيح وقراءَتِه، وهم عالَـمٌ مِن الصعبِ إحصاؤه.

هـ ـ وكان بعضُهم يقرؤه في وقتٍ يسير:

١ ـ فقد قرأه أبو الحسن علي بن عبد الله العلوي على شيخِه المرتضى في ستة مجالس مناوَبةً.

٢ ـ وقرأه ابنُ الأبّار على شيخِه أبي محمد الرُّعَيني الحَجْري في ستة أيام.

٣ ـ وقرأه كاملًا إبراهيمُ البقاعيُّ على البدرِ الغزي في خمسة أيامٍ متفرقة خلال عشرين يومًا.

٤ ـ وقرأه مفتي الحنابلة بمكة محمدُ بنُ عبد الله بن حميد على شيخِه محمد بن علي السنوسي في خمسةٍ وعشرين يومًا.

٥ ـ وقرأه المجدُ الفيروزآبادي على شيخِه ناصر الدين أبي عبد الله

---

(١) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٥٩٤).

محمد بن جهبل في ثلاثة أيام[(١)]، وافتخرَ بذلك فقال:

قرأتُ بحمد الله جامعَ مسلِمٍ بِجَوفِ دمشق الشامِ جوفٍ لإسلام
على ناصرِ الدين الإمامِ ابن جَهْبَلٍ بحضْرَة حُفَّاظٍ مشاهيرَ أعلامِ
وتَمَّ بتوفيق الإله وفضلِهِ قراءةَ ضَبطٍ في ثلاثة أيّامِ[(٢)]

٦ ـ وذكرَ السخاويُّ أنّ ما وقع لشيخه أجلُّ من ذلك، قال: «وقع لشيخنا الحافظ ابن حجر أجلُّ مما وقع لشيخه المجد اللغوي؛ فإنه قرأ صحيحَ البخاري في أربعين ساعة رملية[(٣)]، وقرأ صحيحَ مسلمٍ في أربعة مجالس سوى مجلس الختم في يومين وشيءٍ...»[(٤)].

٧ ـ وقرأه الحافظُ أبو الفضل العراقيُّ على محمد بن إسماعيل بن الخباز بدمشق في ستة مجالس متوالية، قرأ في آخر مجلسٍ منها أكثرَ من ثلث الكتاب، وذلك بحضور الحافظ زين الدين ابن رجب، وهو يُعارِضُ بنسختِه[(٥)].

وليس القصدُ من عرض هذه النماذج هو تحبيذَ هذه الطريقة، وهو قراءتُه في وقتٍ يسير، بل الهدف منه بيان أنّ العلماءَ لم يتوانوا أن يتحمّلوا هذه المشقة العظيمة إذا كانت الظروف لا تسمح بقراءتِه على

(١) انظر: (الضوء اللامع) للسخاوي (١٠/ ٨٠).
(٢) انظر: (أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض) للمقري (٣/ ٤٨)، (فهرس الفهارس) (٢/ ١٠٤٦).
(٣) الساعة الرَّمليةُ أداةٌ لقياس الوقت كان يُستَخدمُ قديمًا.
(٤) (قواعد التحديث) للشيخ القاسمي (ص/ ٢٦٢)، ولم أجده في (الدرر)، ولا في (الضوء اللامع) في ترجمة الشيخَين: ابن حجر، والفيروزآبادي، وذكرَ السخاويُّ قراءةَ شيخه ابن حجر لصحيح مسلم في تلك المدة في (فتح المغيث) (٢/ ٥٢) ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ.
(٥) (ذيل طبقات الحفاظ) (ص/ ٢٢٣)، (فهرس الفهارس) (٢/ ١٠٤٨).

أحد العلماء إلّا بهذه الطريقة.

ثالثًا: المستَخرَجات على «صحيح مُسلِم»:

الاستخراجُ في اصطلاح المحدِّثين: «أن يَعمِدَ حافظٌ إلى صحيحِ البخاريِّ ـ مثلًا ـ فيورِدَ أحاديثَه حديثًا حديثًا بأسانيدَ لنفسه، غير ملتزِمٍ فيها ثقةَ الرواة ـ وإن شذَّ بعضُهم حيث جعلَه شرطًا ـ من غير طريقِ البخاريِّ، إلى أن يلتَقيَ معه في شيخِه، أو في شيخِ شيخِه، وهكذا، ولو في الصحابيِّ، كما صرَّحَ بعضُهم»[(١)].

وللاستخراج فوائدُ كثيرةٌ أكثرُها تعودُ بالفائدةِ إلى الكتابِ المستَخرَجِ عليه، ويُعَدُّ الاستخراجُ على كتابٍ مًّا خدمةً له من نواحٍ عديدة[(٢)].

وقد استخرجَ جماعةٌ من العلماءِ على صحيح الإمامِ مسلمٍ، ومن هذه المستَخرَجات:

١ ـ المسند الصحيحُ المستخرجُ على صحيح مسلم: لأبي بكر محمد ابن محمد بن رجاء النيسابوري (ت٢٨٦هـ).

٢ ـ المستَخرَج على صحيح مسلم: لتلميذِ الإمامِ مسلمٍ ورفيقِه في الطلب: أحمد بن سلمة أبي الفضل (ت٢٨٦هـ).

٣ ـ المستخرَج على صحيح مسلم: لأبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري (ت٣١١هـ).

٤ ـ مختصر المسند الصحيح المخَرَّج على صحيح الإمامِ مسلمِ بنِ

---

(١) (فتح المغيث) للسخاوي (١/ ٤٤)، وانظر: (التبصرة والتذكرة) (١/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٢) للاطلاع على فوائد الاستخراج انظر: مقدمة الدكتور أنيس بن طاهر الإندونيسي لـ(مختصر الأحكام) لأبي علي الطوسي (١/ ٣٢١ ـ ٣٢٣)، مقدمة الدكتور مقبل الرفيعي لـ(مستخرج أبي نعيم) (١/ ٨٢ ـ ١٠٠)، وهي رسالةُ دكتوراه، مطبوعة على الآلة الكاتبة.

الحجَّاج: للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦هـ). وقد طُبع أكثرُه في الهند، ثم حُقِّقَ كاملًا في (١٥) رسالة علمية في الجامعة الإسلاميةِ بالمدينة النبوية، وهو الآن في المراحل النهائيةِ من الطباعةِ في الجامعةِ نفسِها. وقد شاركتُ في تحقيقِ جزءٍ منه[1]. وهو أكثرُ المستخرجاتِ فوائد.

٥ ـ المستخرَج على مسلم: لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمَّار الشهيد (ت٣٢٣هـ).

٦ ـ المستخرج على كتاب مسلم: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، وهو مطبوع.

وغيرها من المستخرَجات على صحيح الإمامِ مسلم[2].

رابعًا: المختصرات، ومنها:

١ ـ مختصر صحيح مسلم: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي (ت٦٥٥هـ).

٢ ـ مختصر صحيح مسلم: لأبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (ت٦٥٦هـ)، وقد شرحَ مختصرَه بشرحٍ أسماه «المُفهِم لِما أشكلَ من تلخيص كتاب مسلم»، وهو مطبوع.

٣ ـ الجامعُ المعلم بمقاصد جامع مسلم: لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، وهو مطبوع.

---

(١) طبع الكتاب بعد ذلك (سنة ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م) في (٢١) مجلدًا مع الفهارس، المجلدان (٥ ـ ٦) بتحقيقي، وهو مجموعُ (١٤) رسالة علمية، وبقيت رسالة واحدة لم تُطبع إلى الآن (١٦/١٠/١٤٣٨هـ).

(٢) عدَّ الشيخُ مشهور حسن آل سلمان (١٨) مستخرَجًا على صحيح الإمام مسلم، انظر: (الإمام مسلم) له (٢/٦٠٣ ـ ٦٠٧).

٤ ـ وسيلةُ المسلم في تهذيب صحيح مسلم: لمحمد بن أحمد بن محمد بن جُزيّ الكلبي (ت٧٤١هـ).

٥ ـ مختصر صحيح مسلم: لإسماعيل بن عبد الله الأسكداري (ت١٠٨٢هـ).

٦ ـ مختصر صحيح مسلم: للشيخ ناصر الدين الألباني، وهو مطبوع.

ومختصراتُ صحيح الإمامِ مسلمٍ كثيرة، أكتفي بهذا القدرِ خشية الإطالة[١].

خامسًا: الكتب التي انتقدت «صحيح مُسلِم» أو الصحيحَين، والكتب التي أجابَت عن ذلك:

وهي كثيرةٌ، ومنها:

١ ـ عِلَلُ صحيح مسلم: لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمار الشهيد (ت٣٢٣هـ)، وهو مطبوع.

٢ ـ الإلزامات والتتبع: للإمام الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، وهو مطبوع.

٣ ـ جواب أبي مسعود الدمشقي الدارقطني عن استدراكاتِه: لإبراهيم ابن محمد الدمشقي (ت٤٠٠هـ).

٤ ـ غُرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقعَ في «صحيح مُسلِم» من الأحاديث المقطوعة: لرشيد الدين يحيى بن علي العطار (ت٦٦٢هـ)، وهو مطبوع.

٥ ـ الأحاديث المخرَّجة في الصَّحيحين التي تكلم فيها بضعف أو انقطاع: للإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ).

---

(١) للمزيد انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٦٢٠ ـ ٦٢٢).

٦ ـ بين الإمامَين مسلم والدارقطني: للشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، وهو مطبوع.

سادسًا: الكتب التي اعتنت برجال «صحيح مُسلِم»:

اهتمَّ العلماءُ برجال الكتب الستةِ اهتمامًا لم تحظَ به الكتب الأخرى، وذلك لِما امتازَت به هذه الكتبُ الستة من بين كتب السنة الأخرى، وقد ألف الحافظُ عبدُ الغني المقدسيُّ كتابَه (الكمال في أسماء الرجال)، ثم هذّبَه الإمامُ المزّيُّ وأصلحَ ما وقعَ فيه من الوهم والإغفال، واستدركَ ما حصلَ فيه من النقص والإخلال، وذلك في كتابه العظيم (تهذيب الكمال في أسماء الرجال)، ثم تتابعَ العلماءُ في خدمة الكتاب بما هو معروف.

ولا ريبَ أنّ الصحيحَين على رأس الكتب الستة التي يخدمُها التهذيبُ وأصولُه وفروعُه.

كما أنّ بعضَ العلماء خصّصوا رجالَ الصحيحَين بمزيدٍ من العناية، فأفردوا مؤلَّفاتٍ في رجالِهما فقط، وهم كثيرون.

لم يكتف العلماءُ بما سبق، بل انصرفَ جمعٌ منهم إلى إفراد رجال «صحيح مُسلِم» بمؤلَّفاتٍ خاصةٍ بهم، وسأذكرُ هنا بعضَ هؤلاء، أما مَن كتبَ في رجال الصحيحين: فلن أستعرض شيئًا منها[١].

فمن الكتب المفرَدة في رجال «صحيح مُسلِم»:

١ ـ رجالُ صحيح الإمام مسلم: لأبي بكر أحمد بن منجويه (ت٤٢٨هـ)، وهو مطبوع.

٢ ـ رجال مسلم بن الحجاج: لأبي العباس أحمد بن طاهر الأنصاري (ت٥٣٢هـ).

---

(١) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٦٢٨ ـ ٦٣١).

٣ ـ المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج: لعبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي (ت٥٢٢هـ).

٤ ـ تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفردَ بهم عن البخاري: للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ).

٥ ـ تسمية رجال مسلم: لأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني.

سابعًا: الكتب التي أُفرِدَت في منهج الإمام مسلم، أو في أحاديث أو مسائل أو دراسات اصطلاحية خاصة تتعلق بـ«صحيح مُسلِم»:

وهي عديدةٌ منها:

١ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايتُه من الإسقاط والسقط: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، وهو أجمعُ كتابٍ في ترجمة الإمام مسلم، وفي بيان منهجِه، وهو مطبوع.

٢ ـ تساعيات مسلم في صحيحه: لضياء الدين أبي عبد الله محمد ابن عبد الواحد المقدسي (ت٦٤٣هـ).

٣ ـ السَّنَنُ الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامَين البخاري ومسلم في السند المعَنعَن: لمحمد بن عمر بن رُشَيد الفهري (ت٧٢١هـ)، وهو مطبوع.

٤ ـ الرباعيات في صحيح مسلم: لمحمد بن إبراهيم الواني (ت٧٣٥هـ).

٥ ـ الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وهو مطبوع.

٦ ـ عوالي مسلم: للحافظ ابن حجر نفسِه، وهو مطبوع.

٧ ـ تنبيه المعلم بمبهَمات صحيح مسلم: لأبي ذر أحمد بن إبراهيم ابن سبط ابن العجمي (ت٨٨٤هـ).

٨ ـ غنية المحتاج في ختم صحيح مسلمِ بنِ الحجَّاج: للسخاوي (ت٩٠٢)، وهو مطبوع.

٩ ـ جزءٌ فيه ستون حديثًا من رباعيات مسلم بن الحجاج: لم يُعلم مؤلِّفُه.

١٠ ـ تغليق التعليق لما في صحيح مسلم من التعليق: للشيخ علي حسن عبد الحميد.

ثامنًا: الدِّراساتُ المعاصِرَةُ حول الإمام مسلم و«صَحيحِه»:

الدراساتُ المعاصرةُ حول الإمام مسلمٍ و«صحيحِه» كثيرةٌ، منها:

١ ـ الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، حياتُه وصحيحُه: للشيخ محمود فاخوري، وهو مطبوع.

٢ ـ الإمام مسلم ومنهجُه في صحيحه: للدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة، وهو رسالة دكتوراه، وهو مطبوع، وقد استفدتُ منه كثيرًا.

٣ ـ الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجُه في الصحيح وأثره في علم الحديث: للشيخ مشهور بن حسن آل سلمان، وهو مطبوعٌ في مجلدين، ويُعَدُّ تكميلًا لرسالة الدكتور طوالبة، وقد استفدت منه أيضًا، بل غالبُ ما لم أحِلْه إلى المصادر: فهو منه أو من رسالة الدكتور طوالبة.

٤ ـ منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ودحضُ شبهاتٍ حوله: للدكتور ربيع بن هادي المدخلي، وهو مطبوع.

٥ ـ الإمام مسلم وصحيحُه: للشيخ عبد المحسن العبَّاد البدر، وهو منشورٌ في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٦ ـ دراسات علمية في صحيح مسلم: للشيخ علي حسن عبد الحميد الحلبي الأثري.

٧ ـ وممن عُني بصحيح الإمامِ مسلم عنايةً فائقةً من المعاصرين: الأستاذُ محمد فؤاد عبد الباقي، فقد بذَلَ جهدًا مشكورًا في ترقيمِه، وتنويعِ فهارسِه، حتى صارَ الوصولُ إلى المطلوبِ فيه سهلًا ميسورًا. وخَصَّصَ لتلك الفهارسِ مجلَّدًا مستقلا ـ هو الخامسُ ـ حافلًا بأنواعٍ شتى من الوسائل المؤدِّيَةِ إلى الوقوفِ على ما في هذا الكتابِ المباركِ بيسرٍ وسهولة[1].



(١) (الإمام مسلم وصحيحه) للشيخ عبدِ المحسن العباد (ص/٨).



المبحث الثامن

شروح «صحيح الإمام مسلم»

هذا المبحث مكمِّلٌ للمبحث السابق، فشروحُ «صحيح مُسلِم» جزءٌ من عناية الأمة بهذا الكتاب العظيم، وإنما أفردتُ ذكرَها لأهميةِ هذا الموضوع.

وشروحُ «صحيح مُسلِم» كثيرةٌ، وهي متنوعةٌ في الكَمِّ والكيف، كما أنَّ بعضَها خاصةٌ بمقدمة «صحيح مُسلِم»، وبعضُها شروحٌ لمختصراتِ «صحيح مُسلِم»، كما أنّ بعضَها شروحٌ لزوائد «صحيح مُسلِم» على «صحيح البخاري»، ومنها حواشٍ وتعليقات.

وكثيرٌ منها بغير اللغة العربية، ولكنني سأقتصرُ هنا على أبرَزِ شروحِه باللغة العربية، وهي:

١ ـ شرح صحيح مسلم (التحرير): لمحمد بن إسماعيل الأصفهاني (ت٥٢٠هـ)، ونسبَه بعضُهم إلى ابنه إسماعيل، وينقلُ عنه النوويُّ كثيرًا.

٢ ـ المفهِم لشرح غريب مسلم: لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت٥٢٩هـ).

٣ ـ المعلِم بفوائد مسلم: لمحمد بن علي المازري (ت٥٣٦هـ)، وهو مطبوع.

٤ ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، وهو تكملة لشرح المازري السابق.

٥ ـ الإعلام بفوائد مسلم: لأحمد بن محمد بن الحسن بن عتيق الذهبي البلنسي (ت٦٠١هـ).

٦ ـ اقتباس السراج في شرح مسلم بن الحجاج: لأبي الحسن علي ابن أحمد الوادي آشي الغساني (ت٦٠٩هـ).

٧ ـ شرح صحيح مسلم: لعماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلي المصري، المعروف بـ«ابن السكري» (ت٦٢٤هـ).

٨ ـ شرح صحيح مسلم: للملك أبي المعالي محمد بن أيوب (ت٦٣٥هـ).

٩ ـ المفصِحُ المفهِم والموضح الملهم لمعاني صحيح مسلم: لأبي عبد الله يحيى بن هشام الأنصاري (ت٦٤٦هـ).

١٠ ـ شرح صحيح مسلم: لأبي المظفر يوسف بن قِزغلي، سبط ابن الجوزي (ت٦٥٤هـ).

١١ ـ المفهم لِـما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت٦٥٦هـ)، وهو مطبوع.

١٢ ـ المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، وهو أشهرُ شروحه على الإطلاق، وهو مطبوع طبعاتٍ عدة[١].

١٣ ـ إكمال الإكمال على صحيح مسلم: لمحمد بن إبراهيم البقوري (ت٧٠٧هـ)، وهو تكملة لإكمال القاضي عياض.

١٤ ـ شرح مختصر مسلم للمنذري: لأبي عمرو عثمان بن علي بن

---

(١) وللشيخ سعدون إبراهيم العيساوي رسالة «الإمام النووي ومنهجُه في شرح صحيح مسلم»، نالَ بها درجة «الماجستير» من جامعة بغداد سنة ١٤١٠هـ.

إبراهيم، المعروف بـ(خطيب جبرين) (ت٧٣٠هـ).

١٥ ـ إكمالُ إكمال المعلم: لمحمد بن خليفة الوشتاتي الأبّيّ (ت٨٢٧هـ)، وهو مطبوع[1].

١٦ ـ مكَمِّلُ إكمال الإكمال: لمحمد بن يوسف السنوسي (ت٨٩٥هـ)، وهو مطبوع مع «إكمال» الأبِّي.

١٧ ـ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: للسيوطي (ت٩١١هـ)، وهو مطبوع.

١٨ ـ وشي الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: لعلي بن سليمان البجمعوي الدمنتي (ت١٢٩٨هـ)، وهو مطبوع.

١٩ ـ السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج: للعلامة صديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، طبع قديمًا.

٢٠ ـ فتح الملهم شرح صحيح مسلم: للشيخ شبّير أحمد العثماني (ت١٣٦٩هـ)، وهو مطبوع.

٢١ ـ تكملة فتح الملهم: للشيخ محمد تقي العثماني، وهو مطبوع أيضًا.

٢٢ ـ مِنَّةُ الـمُنعِم في شرح صحيح مسلم: للشيخ صفي الرحمن المباركفوري، وهو مطبوع. وهو من أحسن شروح صحيح الإمام مسلم، وهو متوسط.

❁ ❁ ❁

(١) جمعَ فيه بين شروح: المازري، وعياض، والقرطبي، والنووي، مع زياداتٍ من كلام شيخِه ابنِ عرفة، وللشيخ عبد الرحمن عون كتاب: «الأبي وكتابُه الإكمال»، وهو مطبوع.



المبحث التاسع

خصائص «صحيح مسلم» والموازنةُ بينه وبين «صحيح البخاري»[(١)]

يَنفَرِدُ «صحيحُ الإمامِ مسلمٍ» بخصائصَ يَتَمَيَّزُ بها عن «صحيح الإمامِ البخاريِّ»، ويُوجَدُ في صحيحِ الإمامِ البخاريِّ من الخصائص والميزات ما لا يُشارِكُه صحيحُ الإمامِ مسلمٍ فيه، ويتَّفقان في أمورٍ ترفعُ من شأنِ الكتابَين معًا، ويَسْمُوان بها إلى منتهى الصحة والإجادةِ والإتقان.

ونشيرُ فيما يلي إلى نماذجَ من ذلك:

أولًا: بعضُ ما يَتَّفقان فيه:

١ ـ يتفقُ الصحيحان في أنهما معًا في أعلى درجاتِ الصَّحيح، مع تَفَوُّقِ صحيح البخاريِّ على صحيح مسلمٍ في ذلك.

٢ ـ ويتفقان أيضًا في أنّ العلماءَ تلقَّوهما بالقبول، وعَدُّوهما أصحَّ الكتبِ بعد كتابِ الله العزيز.

٣ ـ ويتفقان أيضًا في أنّ مؤلِّفَيهما ـ رحمهما الله تعالى ـ سلَكَا في تأليفهما طرقًا بالغةً في الاحتياطِ والتثبُّت، مع الأمانةِ التَّامَّةِ في العَزْو.

ومن أمثلةِ ذلك: أنهما يتقيَّدان غايةَ التقَيُّدِ فيما يَتَلَقَّيانه من شيوخِهما في الأسانيدِ والمتون، وإذا كان الأمرُ يَستَدْعي إيضاحًا وبيانًا: قامَا بذلك

(١) المبحثُ مأخوذٌ من (الإمام مسلم وصحيحه) للشيخ عبد المحسن العباد البدر (ص/٩).

على وجهٍ مُمَيّز.

وقد عقدَ النوويُّ في مقدِّمةِ شرحِه لصحيح الإمامِ مسلم فصلًا خاصًّا بذلك قال فيه: «ليس للراوي أن يزيدَ في نَسَبِ غير شَيخِه ولا صفَتِه على ما سَمِعَه من شيخِه؛ لئلَّا يكون كاذِبًا على شيخِه، فإن أرادَ تعريفَه وإيضاحَه وزوالَ اللَّبسِ المتطَرِّقِ إليه لمشابهةِ غيره: فطريقُه أن يقول: قال حدَّثني فلان ـ يعني: ابنَ فلان، أو الفلانيَّ، أو هو ابنُ فلان، أو الفلانيُّ، أو نحو ذلك، فهذا جائزٌ حسنٌ قد استعمَلَه الأئمةُ.

وقد أكثَرَ البخاريُّ ومسلمٌ منه في الصَّحيحَين غايةَ الإكثار، حتى إنّ كثيرًا من أسانيدِهما يقعُ في الإسنادِ الواحدِ منها موضعان أو أكثر من هذا الضَّرْب؛ كقوله في أوَّل كتاب البخاري، في باب مَن سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده: «قال أبو معاوية: حدثنا داود ـ هو ابنُ أبي هند ـ، عن عامرٍ قال: سمعت عبدَ الله ـ هو ابنُ عمرو»[1]، وكقوله في كتاب مسلم، في باب خروج النساء إلى المساجد: «حدثنا عبدُ الله بنُ مسلمة، حدثنا سليمانُ ـ يعني ابنَ بلالٍ، عن يحيى ـ وهو ابنُ سعيدٍ ـ»[2]، ونظائرُه كثيرة.

وإنما يقصدون بهذا: الإيضاحَ كما ذكرنا أولًا؛ فإنه لو قال: حدثنا داود، أو عبد الله؛ لم يُعرف من هو؟ لكثرة المشاركين في هذا الاسم، ولا يَعرفُ ذلك في بعض المواطنِ إلَّا الخواصُّ والعارفون بهذه الصنعةِ وبمراتبِ الرجال، فأوضحوه لغيرهم، وخَفَّفُوا عنهم مؤونةَ النظرِ والتفتيشِ، وهذا الفصلُ نفيسٌ يَعظُم الانتفاعُ به؛ فإنَّ مَن لا يعاني هذا الفنَّ قد يَتوهَّمُ أنَّ قولَه «يعني» وقولَه «هو» زيادةٌ لا حاجة إليها، وأنَّ الأَوْلى حذفُها! وهذا جهلٌ قبيحٌ، والله أعلم»[3].

---

(١) «صحيح البخاري»، كتاب الإيمان، بعد الحديث رقم (١٠).

(٢) «صحيح مسلم»، كتاب الصلاة، (ح/٤٤٥/ ١١٤).

(٣) مقدمة النووي لشرح صحيح الإمام مسلم (١/ ٣٨ ـ ٣٩).

ثانيًا: ذكرُ بعضِ خصائص «صحيح الإمام مسلم»:

يَنفَرِدُ صحيحُ مسلم عن صحيح البخاريِّ بأمورٍ أُجمِلُها فيما يلي:

١ ـ ينفَرِدُ بجمْعِ طرقِ الحديثِ في مكانٍ واحدٍ غالبًا[1]، مما جعلَ الوقوفَ على المطلوبِ فيه سهلًا ميسورًا.

وهذه الميزةُ لا توجَدُ في صحيح البخاريِّ، إلَّا أنّ فيه بدلًا منها ميزةٌ كبرى، وهي إيضاحُ ما اشتَمَلَتْ عليه الأحاديثُ من الفوائد الفقهيَّة، مع دِقَّةِ الاستنباطِ بأَوْجَزِ عبارة، ممَّا جَعَلَ صحيحَه كتابَ روايةٍ ودِرايةٍ معًا. ومن أجل تحصيلِ هذا المطلبِ العظيم: عمَدَ البخاريُّ إلى تفريقِ الحديثِ وتكرارِه في أكثر من موضع، مستَدِلًّا به في كلِّ موضعٍ بما يُناسِبُه.

٢ ـ وينفرِدُ صحيحُ الإمامِ مسلم أيضًا بأنّ مسلمًا إذا أسنَدَ الحديثَ فيه إلى جماعةٍ من شيوخِه: عَيَّنَ مَن له اللفظُ منهم غالبًا، فيقول: «حدثنا فلانٌ وفلانٌ واللفظُ لفلان»، أو يقولُ بعد أن يروي عن عددٍ من مشايخِه: «قال فلانٌ: حدثنا فلان»، يميِّزُ بذلك صيغةَ تحديثِه، أو لفظَ المتن.

ومن أمثلةِ ذلك قولُه في «باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكَفَّراتٌ لِـمَا بينهُنَّ ما اجْتُنِبَت الكبائر»، قال:

---

(١) قال الشيخُ عبدُ المحسن العباد: «وإنما قلتُ (غالبًا) لأنه قد وقعَ فيه ذكرُ بعض الأحاديث في أكثرَ من موضع». وقال الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: «كان الذين يُوقِعُون الموازنةَ بين الصحيحَين ويتَلَمَّسون أسبابًا يُفضِّلون بها صحيحَ مسلم على صحيح البخاريِّ يقولون: إنَّ مما امتازَ به مسلمٌ أن يجمعُ طرقَ كلِّ حديثٍ من أحاديثِه في موضع واحد، بخلاف البخاريِّ... فلاحَظْتُ أنا أثناءَ عملي في الكتابِ وتَتَبُّعِ أحاديثِه: أنّ مسلمًا كَرَّرَ أحاديثَ كثيرةً في مواضعَ متعدِّدةٍ في كتابه يَبلُغُ عددُها (١٣٧) حديثًا، من ذلك (٧١) يضعُ الحديثَ منها في كتابٍ غيرِ الكتابِ الذي وُضِعَ الحديثُ فيه لأولِ مرَّة». (صحيح مسلم) (٥/٦٠١) ـ مجلد الفهارس ـ

«حدَّثنا يحيى بنُ أيوب، وقتيبةُ بنُ سعيد، وعليُّ بنُ حجر، كلهم عن إسماعيل.

قال ابنُ أيوب: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ جعفر»(١).

وقولُه في «باب استحباب إطالةِ الغُرَّةِ والتحجيلِ في الوضوء»:

«حدثنا سويدُ بنُ سعيد، وابنُ أبي عمر، جميعًا عن مروان الفزاريِّ. قال ابنُ أبي عمر: حدَّثنا مروان»(٢).

وقولُه في الحديثِ الذي يَليه: «وحدثنا أبو كريب، وواصلُ بنُ عبد الأعلى، واللفظُ لواصل، قالا: حدثنا ابنُ فضيل»(٣).

وقولُه في «باب الاستنجاءِ بالماءِ من التَّبَرُّز»:

«وحدثني زهيرُ بنُ حربٍ، وأبو كريب، واللفظُ لزهيرٍ، حدثنا إسماعيل، يعني ابنَ عليَّة»(٤).

وهذا كثيرٌ جدًّا عند الإمامِ مسلمٍ.

أمَّا الإمامُ البخاريُّ: فقد ذكرَ الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيُّ أنه إذا روى الحديثَ عن غيرِ واحدٍ فاللفظُ للأخير، قال: «وقد ظَهَرَ بالاستقراءِ من صنيع البخاريِّ أنه إذا أوردَ الحديثَ عن غير واحدٍ: فإنَّ اللفظَ يكون للأخيرِ، والله أعلم»(٥).

٣ ـ وينفرِدُ صحيحُ مسلمٍ أيضًا بأنّ مسلمًا صدَّرَه بمقدمةٍ اشتَمَلَت على

(١) (صحيح مسلم)، كتاب الطهارة (ح/ ٢٣٣/ ١٤).
(٢) (صحيح مسلم)، كتاب الطهارة (ح/ ٢٤٧/ ٣٦).
(٣) (صحيح مسلم)، كتاب الطهارة (ح/ ٢٤٧/ ٣٧).
(٤) (صحيح مسلم)، كتاب الطهارة (ح/ ٢٧١/ ٧١).
(٥) (فتح الباري) (١/ ٥٤٦ ـ ٥٤٧)، عند الحديث (٣٣٥).

جُمَلٍ من علوم الحديث، وقد تقدَّمَ ـ في المبحث الثاني من الفصل الأولِ من هذا الباب ـ بيانُ ما تضمَّنَتْه على سبيل الإجمال.

أمّا الإمامُ البخاريُّ: فلم يَضعْ بين يدي صحيحِه مقدمةً، بل افتتحَه ببدْءِ الوحي إلى رسول الله ﷺ.

٤ ـ وينفرِدُ صحيحُ مسلمٍ أيضًا بكثرةِ استعمالِ التحويلِ في الأسانيد، وذلك لِـجَمْعِه طرقَ الحديثِ المتعلِّقَةَ بموضوعٍ معَيَّنٍ في موضعٍ واحد. ويوجَدُ التحويلُ في الأسانيد قليلًا في صحيح البخاري.

٥ ـ وينفرِدُ صحيحُ مسلم أيضًا بقِلَّةِ التعاليقِ فيه، إذ بلغت جملةُ ما فيه من ذلك: اثني عشر موضعًا، كما سيأتي في الفصل الثاني ـ إن شاء الله تعالى ـ. أمَّا الإمامُ البخاريُّ: فقد أكثرَ من استعمالِ المعلَّقات في صحيحه.

٦ ـ وينفرِدُ صحيحُ الإمامِ مسلم أيضًا بأنّ مسلمًا اقتَصَرَ فيه على الأحاديثِ المسنَدَةِ إلى رسولِ الله ﷺ دون أقوالِ الصَّحابةِ ـ رضي الله عنهم وأرضاهم ـ وغيرِهم، سوى أشياء يسيرةٍ ذكرَها الإمامُ مسلمٌ متابعةً للأحاديث المرفوعة، وقد أفردَها الحافظُ ابنُ حجر بكتابه (الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف)[1].

بخلاف الإمامِ البخاريِّ، حيث أوردَ أقوال الصحابة ومن بعدهم، ومعلومٌ أنها ليست من شرطِ كتابِه، وإنما ذلك للإيضاح والبيان؛ لأنه يجمعُ في كتابه بين الروايةِ والدِّراية.



(١) سيأتي الحديث عن المعلَّقات في صحيح مسلم في المبحث الرابع من الفصل الثاني.

الفصل الثاني
منهج الإمام مسلم في صحيحه

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: طبقات الرواة المخرَّج عنهم في الصحيح.

المبحث الثاني: شرط الإمام مسلمٍ في (صحيحه).

المبحث الثالث: الإسناد المعَنْعَن عند الإمامِ مسلم، وآراءُ العلماء فيه.

المبحث الرابع: المعَلَّقات في صحيح الإمام مسلم.

المبحث الخامس: منهج الإمام مسلم في علوم المتنِ روايةً ودرايةً.

المبحث السادس: أثرُ منهج الإمام البخاريِّ في (صحيح الإمام مسلم).

المبحث السابع: المفاضلة بين الصحيحَين.



المبحث الأول

طبقات الرواة المخرَّج عنهم في الصحيح

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

بيان طبقات الرواة المخرَّج عنهم في صحيح مسلم

ذكر الإمامُ مسلمٌ طبقاتِ الرواة الذين خرَّجَ لهم في «صحيحه»؛ فقال في «مقدمة صحيحه»:

«إِنَّا نَعمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِن الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ فَنَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنْ النَّاسِ...

..**فَأَمَّا القِسْمُ الْأَوَّل**: فَإِنَّا نَتَوخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِن الْعُيُوبِ مِن غَيْرِهَا وَأَنْقَى، مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الحدِيثِ وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يُوجَدْ فِي رِوَايَتِهِم اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عُثِرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِن الْمحَدِّثِينَ وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِم.

[**القسم الثاني**][1]: فَإِذَا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصِّنْفِ مِن النَّاس: أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالموْصُوفِ بِالحفْظِ وَالْإِتْقَانِ كَالصِّنْفِ الـمُـقَدَّم قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهم: فَإِنَّ اسمَ السَّتْرِ وَالصِّدْقِ وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُم؛ كَعَطَاءِ بْنِ

(١) ما بين المعقوفين زدتُه للتوضيح.

السَّائِبِ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سلَيْمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ حُمَّالِ الْآثَارِ وَنُقَّالِ الْأَخْبَار...»[١].

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَعَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا مِن الْوُجُوه: نُؤَلِّفُ مَا سَأَلْتَ مِن الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ.

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَن قَوم هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ: فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ بِتَّخْرِيجِ حَدِيثِهِم؛ كَعَبْدِ الله بنِ مِسْوَرٍ أَبِي جَعْفَرٍ المدَائِنِيِّ، وَعَمْرِو بْنِ خَالِد، وَعَبْدِ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ، وَمُحَمَّدِ بنِ سَعِيدٍ الْمَصْلُوبِ، وَغِيَاثِ بنِ إِبرَاهِيمَ، وَسُلَيْمَانَ بنِ عَمْرٍو أَبِي دَاوُدَ النَّخَعِيِّ، وَأَشْبَاهِهِم مِمَّن اتُّهِمَ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ وَتَوْلِيدِ الْأَخْبَار.

وَكَذَلِكَ مَن الغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ المنكَرُ أَو الغَلَطُ: أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِم...».

ثم قال بعد ذكر بعض مَن عُرِفوا برواية المناكير: «وَمَن نَحَا نَحْوَهُمْ فِي رِوَايَةِ المنكَرِ مِن الْحَدِيث؛ فَلَسْنَا نُعَرِّجُ عَلَى حَدِيثِهِم، وَلَا نَتَشَاغَلُ به؛ لِأَنَّ حُكْمَ أَهْلِ العِلمِ وَالَّذِي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِم فِي قَبُولِ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِن الْحَدِيثِ: أَن يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثِّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا، وَأَمْعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الموافَقَةِ لَهُم»[٢].

فأفادت عبارتُه أنه يخرّجُ أحاديثَ أهل القسم الأول، وهم أهلُ الاستقامة في الحديث، والإتقان لما نقلوه، وهؤلاء هم المعروفون بتمام الضبطِ المأخوذ قيدًا في رَسْمِ الصحيح، ثم يُخرِّجُ أحاديثَ الصنف الثاني، وهم الذين خفّ ضبطُهم، وهم من أهل السّتر والصدق وتعاطي العلم، وهؤلاء هم شرطُ الحسن؛ فإنهم الذين خَفَّ ضبطهم مع عدالتهم،

---

(١) (مقدمة صحيح مسلم) (١/ ٤ ـ ٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ٦ ـ ٧).

ثم ذكر أنه يترك الصِّنفَ الثالثَ بالكلية، وهم قسمان:

الأول: المتَّهَمون عند أهل الحديث، وعند الأكثر.

الثاني: مَن الغالِبُ على حديثهم المنكَرُ أو الغلط.

فعُرِف من كلامه: أنه ذكرَ أنه يقسم الرواةَ ثلاث طبقات، وتحصل من كلامه أربع طبقات؛ فكأنه جعلَ مَن لا يُتشاغَلُ بحديثه قسمًا واحدًا.

وقد اختلفَ العلماءُ في تطبيق الإمامِ مسلمٍ لِما ذكرَه في المقدمة، وهل ذكرَ الطبقتَين في صحيحه على النحو الذي وعدً بها في المقدمة أم لا؟

اختلفوا في ذلك على أقوالٍ، أشهرُها:

القول الأول: أنه لم يطبقه، بل «إنّ المنيّة قد اخترمَت مسلمًا قبل استيفاء غرضه من كتابه هذا»، وعلى رأس هؤلاء: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، وأبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، وأبو القاسم ابن عساكر (ت٥٧١هـ).

وليس لهؤلاء مخالفٌ ـ فيما أعلم ـ إلى عهد القاضي عياض.

القول الثاني: أنّ الإمامَ مسلمًا قد طبّقَ هذا في صحيحه، وأبرزُ قائلي هذا القول هو القاضي عياض (ت٥٤٤ هـ)، وقد ردَّ القاضي على مَن قال: إنّ المنيّة اخترمت مسلمًا قبل استيفاء غرضه إلّا من الطبقة الأولى، وذكر أنّ ذلك مما قَبِلَه الشيوخ والناس من الحاكم وتابعوه عليه، وأنّ الأمرَ ليس على ذلك؛ فإنّ مسلمًا ذكر في كتابه هذا أحاديثَ الطبقة الأولى وجعلها أصولًا، ثم أتبعها بأحاديث الطبقة الثانية على سبيل المتابعة والاستشهاد، وليس مراد مسلم بذلك إيراد الطبقة الثانية مفردة[1].

---

(١) انظر: (إكمال المعلم) ـ المقدمة ـ، (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٠)، (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ٢٣ ـ ٢٤).

وهذا هو الذي رجَّحَه النوويُّ حيث قال معلقًا على قول مسلم في «مقدمة صحيحه»: «فإذا نحن تقصّينا أخبار هذا الصنف أتبعناها..» ما نصه:

«فقد قدمنا في الفصول بيان الاختلاف في معناه، وأنه هل وفّى به في هذا الكتاب أم اخترمته المنيّة دون تمامه؟ والراجح أنه وفّى به، والله أعلم»[١].

وإليه ذهب جماعةٌ من المتأخرين[٢].

أما ابنُ الصلاح: فلم يرجِّح أحدَ القولَين، إلا أنه خالفَ الحاكمَ ومَن معه في دعوى أن مسلمًا اخترمته المنية قبل إتمامه، قال ابنُ الصلاح ـ بعد ذكر الخلاف وذكرِ رأي الحاكم والقاضي عياض ـ: «قلت: كلام مسلم محتمِلٌ لِـما قاله عياضٌ، ولما قاله غيرُه، نعم، روي بالصريح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان أنه قال: أخرجَ مسلمٌ ثلاثة كتبٍ من المسندات: واحدٌ: الذي قرأه على الناس، والثاني: يدخُلُ فيه عكرمة، ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي، وضرباؤهما، والثالث: يدخل فيه من الضعفاء، وهذا مخالِفٌ لـما قاله الحاكم، والله أعلم»[٣].

ويقطع الخلافَ في هذا الموضوع أقوالٌ للإمام مسلمٍ نفسِه، تفيد أنه أنهى كتابَه، مما لا يدع مجالًا للشك في ذلك، من مثل ما سبق من قوله: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي»، وقوله: «صنّفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة»، وقوله: «لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة فمدارهم على هذا المسند»، يعني

(١) (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ٥١).

(٢) انظر: (مكمل إكمال الإكمال) للسنوسي (١/ ٨)، (الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج) للسيوطي (ق٢٠/ ب)، (فتح الملهم) (١/ ٥٧).

(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٢).

صحيحَه.

وعلى القولِ بأنَّ الإمامَ مسلمًا أخرجَ عن أهل الطبقة الثانية، وأنَّ الروايةَ عنهم موجودةٌ في «صحيحه»؛ **فهل احتجَّ بهم كما احتج بأهل الطبقة الأولى أم لا؟**

أجاب الحافظُ ابنُ حجر رَحِمَهُ اللهُ عن هذا السؤال بقوله:

«الحقُّ أنه لم يخرّج شيئًا مما انفرد به الواحد منهم، وإنما احتج بأهل القسم الأول، سواء تفردوا أم لا، ويخرّج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضًا؛ فإنه قد يخرج ذلك.

وهذا ظاهر بيّن في كتابه، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات؛ لكان كتابه أضعاف ما هو عليه، ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات[١]، وهو من المكثرين، ومع ذلك فما له عنده سوى مواضع يسيرة، وكذا محمد بن إسحاق، وهو من بحور الحديث، وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة.

ولم يخرج لليث بن أبي سُليم، ولا ليزيد بن أبي زياد، ولا لمجالد ابن سعيد إلا مقرونًا»[٢].

* * *

(١) هذا سهوٌ من الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ، فلم يخرج مسلمٌ لعطاء بن السائب البتة، وسبب الوهم أنّ الإمام مسلمًا ذكره مثالًا في مقدمتِه. وهذه الفائدة من الشيخ ياسر إبراهيم نجار.

(٢) (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥).

المطلب الثاني
الرواية عن الضعفاء في الصحيح

وفيه مقامان:

المقام الأول: الرّواية عن الضعفاء في «الصحيح»:

انتُقِد على الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ روايتُه عن جماعةٍ ممن نزلوا عن مرتبة الإتقان؛ فخفَّ ضبطُهم ـ وهم الواقعون في الطبقة الثانية ـ وقد تُكُلِّمَ فيهم.

وذكر الحافظُ ابنُ حجر أنه تُكُلِّم في مئة وستين رجلًا من الرواة الذين انفردَ مسلمٌ بإخراج حديثهم دون البخاري[(١)].

وقد ذكر العلماءُ وجوهًا في تعليل صنيع مسلم هذا، وبيّنوا أنه ليس عليه فيه انتقاد، وأن ذلك وقَعَ لأحدِ أسبابٍ لا مَعاب عليه معها[(٢)]:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيفٌ عند غيره ثقةٌ عنده. ولا يقال: إنّ الجرحَ مقدَّمٌ على التعديل، وهذا تقديمٌ للتعديل على الجرح؛ لأن الذي ذكرناه محمولٌ على ما إذا كان الجرحُ غيرَ مُفَسَّرِ السبب؛ لأنه لا يُعمل به[(٣)].

الثاني: أن يكون ذلك واقعًا في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولًا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلًا، ثم يتبع ذلك بإسنادٍ آخر أو أسانيد فيها بعض الضعف، على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبّه على فائدة فيما قدمه، وبالمتابعة والاستشهاد اعتذر جماعة من أهل العلم في إخراج مسلم عن

(١) المصدر السابق (١/ ٢٨٧).
(٢) انظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٦ ـ ١٠٠).
(٣) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٤)، (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ٢٥).

جماعة ليسوا من شرط «الصحيح»[١].

الثالث: أن يكون ضعفُ الضعيفِ الذي احتَجَّ به طرأ بعد أخذه عنه؛ باختلاطٍ حدث عليه، وهو غيرُ قادح فيما رواه من قبلُ في زمان سداده واستقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب؛ فإنه اختلط بعد الخمسين ومئتين بعد خروج مسلم من مصر.

وقد صرح مسلم بذلك حين قال له إبراهيمُ بنُ أبي طالب: قد أكثرت الرواية في كتابك «الصحيح» عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي، وحاله قد ظهر؟

أجاب عليه بقوله: «إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر»[٢].

الرابع: أن يخرج من حديث هؤلاء الضعفاء ما هو معروفٌ عن شيوخهم من طرق أخرى؛ فيخرج عنهم ما تابعَهم عليه غيرُهم من الثقات ووافقوهم؛ إما لأنه لم يقع له من غيرهم مطلقًا، وإما لأنه لم يقع له عاليًا إلا من طريق هؤلاء.

قال ابن رجب: «اعلم أنه قد يخرج في «الصحيح» لبعض من تكلّم فيه، إما متابعةً واستشهادًا وذلك معلوم، وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروفٌ عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقعَ لصاحب «الصحيح» ذلك الحديثُ إلا من طريقه، إما مطلقًا أو بعلو»[٣].

وقال الإمام ابنُ القيم مجيبًا عمَّا عيبَ على الإمامِ مسلمٍ من إخراجِهِ حديثَ مَن تُكُلِّمَ فيه: «ولكن مسلمًا روى من حديثه ما تابعَه عليه غيرُه، ولم ينفرِد به، ولم يكن منكرًا، ولا شاذًّا»[٤].

---

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٩٦ ـ ٩٧).

(٢) المصدر السابق (ص/ ٩٥ ـ ٩٦).

(٣) (شرح علل الترمذي) (٢/ ٨٣١).

(٤) (زاد المعاد) (٤/ ٢٧٨).

وقال: «ولا عيبَ على مسلمٍ في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظَه، كما يطرحُ من أحاديث الثقةِ ما يعلم أنه غلط فيه؛ فغلط في هذا المقام مَن استدركَ عليه إخراجَ جميع حديث الثقة، ومَن ضعَّفَ جميعَ حديث سيئ الحفظ؛ فالأُولى طريقةُ الحاكم وأمثالِه، والثانيةُ طريقةُ أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقةُ مسلم هي طريقةُ أئمة هذا الشأن، والله المستعان»[١].

وكلامُ الإمامِ مسلم يدل بالنَّص على أنه وإن روى عن بعض الضعفاء، إلا أنه لم يَعْتَمِدّ عليهم، ولكنه انتقى من أحاديثهم ما عُلم منهم أنهم حفظوه؛ ويكون اختيارُه لهم ـ دون غيرِهم من الثقات ـ لما في روايتهم من العلوّ والارتفاع. فقد قال رَحِمَهُ اللهُ:

«وإنما أدخلتُ من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم؛ إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول؛ فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات»[٢].

ومن أجل هذا ضعَّف المحقّقون مَن يقول: «صحيح على شرط مسلم» لمجرد إسناده إلى رواة مسلم؛ فإنه ليس كلُّ مَن في «صحيحه» من الرواة غير ضعيف، إذ قد صرَّح بأنَّ فيهم الضعيف، ولكن ليس فيه حديثٌ ضعيف[٣].

الخامس: أنْ يرى أنّ الضّعف الذي في الراوي خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سُمع منه في غير كتابه، أو

(١) المصدر السابق (١/ ٣٦٤).

(٢) (أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين) لأبي زرعة الرازي ـ ضمن كتاب (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) (٢/ ٦٧٦).

(٣) انظر: (توضيح الأفكار) (١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

مما سُمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه بعنعنة وهو مدلس؛ فيروي عنه حيث يصلح، ولا يخرج له حيث لا يصلح.

وقد مثَّل الحازميُّ على رواية مسلم لبعض مَن تُكُلِّمَ فيه ممّن هم أثباتٌ مُتْقِنُون في حديثِ بعضِ شيوخهم لكثرة الملازمةِ لهم والممارسةِ لحديثهم، مع أنهم يخطئون كثيرًا في آخرين منهم، مثَّلَ بحماد بن سلمة؛ فقال: «وعلى هذا يعتذر لمسلم في إخراجه حديث حماد بن سلمة؛ فإنه لم يخرج إلا رواياته عن المشهورين، نحو ثابت البناني وأيوب السختياني، وذلك لكثرة ملازمته ثابتًا وطول صحبته إياه؛ حتى بقيت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبل الاختلاط، وأما حديثه عن آحاد البصريين؛ فإن مسلمًا لم يخرج منها شيئًا لكثرة ما يوجد في رواياته عنهم من الغرائب، وذلك لقلة ممارسته لحديثهم»[1].

ويتأيد هذا بما قاله الإمامُ مسلمٌ نفسُه: «أثبتُ الناس في ثابت البناني: حماد بنُ سلمة»، ويقول: «وحماد يُعدُّ عندهم إذا حدَّث عن غير ثابت؛ كحديثه عن قتادة، وأيوب[2]، ويونس، وداود بن أبي هند،

---

(١) (شروط الأئمة الخمسة) (ص/٤٧).

(٢) قرَّر الإمامُ مسلم هنا أنّ رواية حماد بن سلمة عن أيوب ليست في القوةِ مثل روايته عن ثابت، بينما سبق في قول الحازميّ في الفقرة السابقة أنّ رواية حماد عن أيوب مثل روايتِه عن ثابت، فكلام الحازميّ يخالف ما قرره الإمامُ مسلمٌ هنا.

هذا، وروايات مسلم عن **حماد بن سلمة** أكثرها عن شيخه ثابت، وهي تزيد عن ستين رواية، ومجموعُ روايَات ابن سلمة في صحيح مسلم (١٠٥) رواية، والباقي عن آخرين.

أمَّا أيوب: فقد اختلفوا في رواية حماد بن سلمة عنه؛ هل هي في الأصول أم المتابعات؟ قال الذهبيُّ بالأول، والحاكمُ بالثاني، قال الذهبيُّ: «ومسلم روى له في الأصول عن ثابت وحميد لكونه خبيرًا بهما» (سير أعلام النبلاء) (٧/ ٤٤٤).

وقال الحاكم: «لم يخرج له مسلم في الأصول إلا من حديثه عن ثابت، وله في كتابه أحاديث في الشواهد عن غير ثابت». (سير أعلام النبلاء) (٧/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥).

وقد روى مسلم لحماد بن سلمة عن غير ثابت وأيوب عن أكثر من عشرين راويًا، أكثرُهم له رواية واحدة، ولم تزد على روايتَين، مما يدلُّ على صدق ما أشارَ إليه الحاكم.

والجُرَيري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وفيهم بصريون وأشباهُهم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيرًا»[١].

وهذا يُنبئُ عن الدِّقَّةِ المتناهيةِ التي توَخَّاها الإمامُ مسلمٌ في هذا الكتاب.

المقام الثاني: منزلةُ رجال الصحيح وتوثيقهم عامّة:

من خرّج له الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصحيح» على قسمين:

أحدهما: من احتَجَّ به في الأصول.

وثانيهما: من خرَّج له متابعةً وشهادة واعتبارًا.

فمن احتج به ولم يُوَثَّق ولا غُمِز؛ فهو ثقة، حديثه قويّ.

ومن احتج به، وتُكلّم فيه؛ فتارة يكون الكلام فيه تعنّتًا والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قويّ أيضًا، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار؛ فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من أدنى درجات «الصحيح».

فما في «الصحيح» ـ بحمد الله ـ رجلٌ احتج به مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.

ومن خرّج له مسلم في الشواهد والمتابعات؛ ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردّد[٢].



(١) (التمييز) للإمام مسلم (ص/ ١٧١، ١٧٢).

(٢) انظر: (الموقظة في علم الحديث) (ص/ ٧٩ ـ ٨٠) ـ بتصرف ـ.



المبحث الثاني

شرط الإمام مسلم في صحيحه

ذكرَ كثيرٌ ممن كتبوا حول «صحيح الإمام مسلم» أنه لم يُنقل عنه أنه اشترطَ شرطًا، ولم يصرح في كتابه بشيء من ذلك ولا في غيره، وبه جزمَ جماعةٌ من العلماء، قال المنذري: «وأما شرط الشيخين؛ فقد ذكر الأئمةُ أن البخاريَّ ومسلمًا لم يُنقل عن واحد منهما أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما عُرِف ذلك من سَبْرِ كتابيهما واعتبارِ ما خرّجاه»[١]. ويستثنى من ذلك الاكتفاءُ بالمعاصرة عند مسلم.

قالوا: وقد تتبع العلماء الباحثون أسلوب مسلم، وسبروا «صحيحه»؛ حتى تحصّل لهم ما ظنوه شرطًا له، ولذا اختلفوا في ذلك اختلافًا واضحًا لاختلاف أفهامهم فيه، وتحصل من مجموع اختلافاتهم أقوال أربعة...

هكذا قالوا[٢]، وهذا ليس بصحيح عندي ـ والعلم عند الله ـ وخاصةً فيما يتعلق بشرط الإمام مسلم، وذلك أنّ الإمامَ مسلمًا ذكرَ في مقدمتِه

---

(١) (رسالة في الجرح والتعديل) (٢٠٧ ـ ٢٠٨) ملحقة بآخر كتاب (الرجال الذي تكلم عليهم الحافظ المنذري جرحًا وتعديلًا) لماجد بن محمد بن أبي الليل.

(٢) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/٤٥٧)، (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور الطوالبة (ص/١٣٣)، وقد أيّدَ الأخيرُ في (ص/١٣٤) أنّ شرطَ الشيخين: إخراج الحديث الصحيح، كما يدلُّ عليه تسميتُهما للكتابَين، وقولهما: إن ما فيهما صحيح.

أنه لن يودِعَ في هذا الكتابِ إلا ما صحَّ من الأحاديث، وشنَّعَ على مَن يروون الأحاديثَ الضعيفةَ ويقذفونَها للعوام دون تمحيصٍ لها، كما أنه سمى كتابَه «المسند الصحيح»، كما سبق ذلك بالتفصيل في مطلع الباب الثاني.

وكلُّ هذا يؤكِّدُ أن الإمامَ مسلمًا قد وضَّحَ شرطَه في صحيحِه، وأنه لن يودِعَ فيه إلا الصحيح، كما أنّه أوضحَ طبقات الرواة الذين سيحتجُّ بهم في كتابه؛ فهل يصحُّ بعد كل هذا أن يُقال: إنه لم يوضِّح شرطَه؟

ولذلك فإنَّ الحازميَّ كان دقيقًا لـمّا قال: «وأما شرطُ مسلم: فقد صرَّحَ به في خطبة كتابِه»[1].

فالصحيحُ أنه بيَّنَ شرطَه، وأنه الصحة، كما بيَّنَ شرطَه في الرواة، وأنه الثقة، والذي سبَّبَ الغموضَ في بيان شرطِه: هو الخلافُ الحاصلُ في تعريف الحديث الصحيح، وما هي الشروط التي يجب توفُّرُها حتى يكون الحديثُ صحيحًا؟

فالأقوالُ المنقولةُ في شرط الشيخَين هي الأقوالُ التي تُنقلُ في تعريف الحديث الصحيح، ومن المعلوم اختلافُ الأئمة في تعريف الحديث حتى جاءَ الإمامُ ابنُ الصلاح فضبطَه ضبطًا دقيقًا كان هو المعتمدَ عند الأئمة بعده.

ولن أطيل هنا بذكرِ ما نُقِل من الاختلاف في شرط الشيخَين؛ وسأكتفي بما ذكرَه ابنُ الصلاح في ذلك، وتبعَه النووي؛ لأنه هو الراجحُ في تعريف الحديث الصحيح، الذي صرَّحَ الإمامُ مسلمٌ بأنه سيلتزمُه في صحيحه.

---

(١) (شروط الأئمة الخمسة) له (ص/ ٥٢).

قال ابنُ الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ:

«شرط مسلم في «صحيحه»: أن يكون الحديثُ متصلَ الإسناد، بنقلِ الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالمًا مِن الشذوذ، ومن العلة.

وهذا هو حدُّ الحديثِ الصحيحِ في نفس الأمر، فكلُّ حديثٍ اجتمعَت فيه هذه الأوصاف: فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته.

وما اختلفوا في صحته من الأحاديث: فقد يكون سبب اختلافهم:

١ ـ انتفاءَ وصفٍ من هذه الأوصاف، أو بينهم خلافٌ في اشتراطه، كما إذا كان بعضُ رواة الحديث مستورًا، أو كما إذا كان الحديث مرسلًا.

٢ ـ وقد يكون سبب اختلافهم في صحته: اختلافهم في أنه هل اجتمعت فيه هذه الأوصاف أو انتفى بعضها؟

وهذا هو الأغلب في ذلك، وذلك كما إذا كان الحديث في رواته مَن اختُلِفَ في ثقته، وكونِه مِن شرط الصحيح، فإذا كان الحديثُ قد تداوَلَته الثقات؛ غير أن في رجاله أبا الزّبير المكي مثلًا، أو سهيل بن أبي صالح، أو العلاء بن عبد الرحمن، أو حمّاد بن سلمة؛ قالوا فيه: هذا حديث صحيحٌ على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري؛ لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعَت فيهم الأوصافُ المعتبرة، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم، وكذا حال البخاري فيما خرّجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس، وإسحاق بن محمد الفَرْوي، وعمرو بن مرزوق، وغيره ممن احتج بهم البخاري، ولم يحتج بهم مسلم»[1].

وقال أيضًا لما ذكر كتابَ «المستدرك» للحاكم ما نصه:

«أودعَه ما ليس في واحد من «الصحيحين»، مما رآه على شرط

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٧٢ ـ ٧٤).

الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده»[١]

وعلى هذا جرى عملُ ابن دقيق العيد في كتابه «الاقتراح» ؛ فإنه ينقل عن الحاكم تصحيحَه على شرط مسلم مثلًا، ثم يَعترضُ عليه بأنَّ فيه فلانًا، ولم يخرج له مسلم، وكذلك فعلَ الذهبيُّ في «مختصر المستدرك»؛ فدلّ هذا منه ومن الشيخ تقيِّ الدين ابن دقيق العيد أنهما جعلا شرطَ الشيخين وجودَ رجال الإسناد في كتابيهما، وأنّ شرطهما هو روايتُهما عن الراوي في كتابيهما؛ كما قدَّمناه عن ابن الصلاح والنووي أيضًا[٢].

وقد أوجَزَ الحافظُ ابنُ حجرٍ شرطَ الشيخَين قائلًا: «لأن المرادَ به رُواتهما، مع باقي شروط الصحيح»[٣].

وهذا القول هو المختار، وهو لا يتعارضُ مع الأقوال السابقةِ إلا في تفسير الصحيح، وإليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حيث قال:

«وأما شرط البخاري ومسلم؛ فلهذا[٤] رجالٌ يروي عنهم، يختص بهم، ولهذا رجال يروي عنهم، يختص بهم، وهما مشتركان في رجال آخرين، وهؤلاء الذين اتفقا عليهم: عليهم مدارُ الحديث المتفق عليه، وقد يروي أحدُهم عن رجل في المتابعات والشواهد دون الأصل، وقد يروي عنه ما عُرِفَ من طريق غيره، ولا يروي ما انفرد به، وقد يترك من

(١) (معرفة علوم الحديث) (ص/ ١٧ ـ مع التقييد والإيضاح).

(٢) راجع: (التقييد والإيضاح) (ص/١٨)، و(تدريب الراوي) (١/ ١٢٧)، و(توضيح الأفكار) (١/ ١٠٨)، و(فتح المغيث) (١/ ٤٨).

(٣) (شرح نخبة الفكر) (ص/ ٣٨).

(٤) أي: للبخاري رجالٌ يروي عنهم ويختص بهم، ولمسلمٍ رجال...

حديث الثقة ما عَلم أنه أخطأ فيه؛ وليس الأمر كذلك؛ فإن معرفة علل الحديث علمٌ شريفٌ يعرفه أئمةُ الفن»[١].

وبعد توضيح شرط الإمام مسلمٍ في الرواة والمتون: أذكرُ هنا بعضَ المسائل المتعلقةِ بهذا الموضوع؛ تتميمًا للفائدة، وهي:

أولًا: جميعُ ما في صحيح مسلم صحيحٌ عند صاحبِه:

وهذا واضحٌ مما سبق من بيان شرطه، وأنه التزمَ الصحةَ في المتون، والثقةَ في الرواة.

ثانيًا: لم يضع الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه» إلا ما أجمعوا عليه، ولم يضع فيه شيئا إلا بحجة:

صرح بهذا الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه» في (كتاب الصلاة)؛ فقال حين سأله أبو بكر ابن أخت أبي النّضر: فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح، يعني: «إذا قرأ فأنصتوا». فقال: «هو عندي صحيح»، فقال: لِمَ لَمْ تضعه ههنا؟ فقال مسلم: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه»[٢].

وقد اختلف المحدِّثون ـ قديما وحديثًا ـ في المراد بهذا الإجماع؟ وتحصَّل من مجموع اختلافهم ثلاثةُ أقوال:

الأول: أنه يريد إجماعَ مشايخه عامة.

الثاني: أنه إجماعُ أئمة الحديث وإن كانوا من غير مشايخه.

الثالث: أنه يريد إجماعَ أربعةٍ من مشايخه الحفاظِ خاصّة، والأربعةُ هم: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن

---

(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (١٨/ ٤٢).

(٢) (صحيح مسلم) (١/ ٣٠٤) بعد رقم (٦٣/ ٤٠٤).

منصور الخراساني.

وأيًّا كان المراد بمقولته السابقة؛ فهي «مشكلة جدًّا؛ فإنه قد وضع فيه أحاديث قد اختُلف في صحتها»[1].

والصواب - والله تعالى أعلم - أنَّ المراد أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديثَ التي وُجد عنده فيها شرائطُ المجمَع عليه، وإن لم يظهر اجتماعُها في بعضها عند بعضهم[2].

ومما يدلُّ على تحرّي الإمام مسلم ودِقَّتِه في انتقاء أحاديث كتابه، وأنه لم يذكر فيه إلا ما عَلم صحّته قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما وضعتُ شيئًا إلا بحجة، وما أسقطتُ شيئًا إلا بحجة»[3].

ثالثًا: لم يستوعب كلَّ الأحاديث الصحيحة في كتابه:

يدلُّ عليه ما تقدَّم من قولِ مسلمٍ لأبي بكر ابن أخت أبي النضر: «إنما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه»[4].

وكذا تصريحه في «مقدمة صحيحه» بأن من طلبَ منه أن يجمع «الصحيح» أشار عليه بأن تكون أحاديثه «مُؤلَّفة مُحْصَاة»، وقال: «وسألتني أن ألخِّصها لك في التأليف»[5].

وقال لابن وَارَة: «إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت: هو صحاح،

---

(١) انظر: (صيانة صحيح مسلم) (١/ ١٠٤).

(٢) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٩٢ط: بنت الشاطئ)، (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٧٥)، (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ١٦).

(٣) (تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم) للحاكم (ص/ ٢٨١)، (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٨).

(٤) (صحيح مسلم) (١/ ٣٠٤) بعد الحديث رقم (٦٣).

(٥) مقدمة (صحيح مسلم) (ص/ ٣).

ولم أقل: إنّ ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف، ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح؛ ليكون مجموعًا عندي وعند من يكتبه عني؛ فلا يرتاب في صحتها، ولم أقل إنّ ما سواه ضعيف»[١].

ويؤكد هذا ويدعمه قوله أيضًا: «صنفت هذا (المسند الصحيحَ) من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة»[٢].

فالحاصل: أن الإمامَ مسلمًا لم يقصد استيعابَ جميع الأحاديث الصحيحةِ في صحيحه.

بل إنَّ الصحيحَ أنه ليس كلُّ الصحيح موجودًا في الصحيحين مجتمعَين[٣]، فمن المعلوم أن الصحيحين اشتملَا على قدرٍ كبيرٍ من الحديث الصحيح، ولكنَّ هذا القدر الذي اشتملَا عليه ليس هو كل شيء في الحديث الصحيح، فإنَّ الصحيحَ كما أنه موجودٌ فيهما فهو موجودٌ خارجهما في الكتب المؤلفة في الحديث النبوي؛ كالموطأ، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، والدارقطني، والبيهقي، وغيرها.

وهو أمرٌ واضحٌ غاية الوضوح، فلم يُنقل عن البخاريِّ ومسلمٍ أنهما استوعَبا الصحيح في صحيحيهما، أو قصدَا استيعابَه، وإنما جاءَ عنهما

---

(١) (أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين) لأبي زرعة الرازي رواية البرذعي (٢/ ٦٧٧) ـ المطبوع ضمن كتاب (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية)، وانظر: (صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/ ٣٥) ـ ط: دار الغرب، طبعة د. أحمد حاج محمد عثمان ـ.

(٢) (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠١)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٨/ ٩٢)، (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٧).

(٣) انظر: (الإمام مسلم وصحيحه) للشيخ عبد المحسن العباد البدر (ص/ ٩ ـ ١٠).

التصريحُ بخلاف ذلك.

قال ابنُ الصلاح: «لم يستوعبا ـ يعني: البخاري ومسلم ـ الصحيحَ في صحيحهما، ولا التزما ذلك، فقد روينا عن البخاري أنه قال: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصحيح لحال الطول»، وروينا عن مسلم أنه قال: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعتُه ههنا ـ يعني في كتابه الصحيح ـ، إنما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه»[(١)].

وقال النوويُّ بعد أن ذكر إلزامَ جماعةٍ لهما إخراجَ أحاديث على شرطيهما لم يخرجاها في كتابيهما، قال: «وهذا الإلزام ليس بلازمٍ في الحقيقة؛ فإنهما لم يلتزما استيعابَ الصحيح، بل صحَّ عنهما تصريحُها بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمعَ جملٍ من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمعَ جملٍ من مسائله، لا أنه يحصر جميعَ مسائله»[(٢)].



(١) (مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٣٠ ـ مع التقييد والإيضاح).

(٢) (مقدمة شرح النووي لمسلم) (١/ ٢٤).



المبحث الثالث

الإسناد المعنعن عند الإمام مسلم
مقارنًا بآراء غيره من العلماء

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول
الحديثُ المُعَنْعَن ومذاهبُ العلماءِ فيه

العنعنةُ من (عَنْعَن) الحديث؛ إذا رواه بـ (عن) من غير بيان التحديث، أو الإخبار، أو السماع[١].

والأصلُ في الإسنادِ المتّصل ما صُرِّحَ فيه بالتحديث أو الإخبار أو السماع، كـ(حدثني) و(أخبرني)، و(سمعت)، ونحو ذلك من الألفاظ المثبتة للاتِّصال، النافية لعدمه؛ فهذه كلّها لا إشكال في اتّصالها، لكن هناك ألفاظ غير صريحة في الاتّصال؛ كقول الراوي (عن فلان)، وهو ما يعبر عنه بـ(العنعنة)؛ فما هو حكمها؟

تباينت أنظار العلماء، واختلفت أقوالهم، وتحصل من خلافهم قولان رئيسان[٢]:

---

(١) راجع: (فتح المغيث) (١/ ١٥٥)، و(شرح ألفية العراقي) (١/ ١٦٢ ـ ١٦٣).

(٢) وهناك أقوال فرعية في حالات خاصة، راجع: (النكت على ابن الصلاح) لابن حجر (٢/ ٥٨٥ ـ ٥٨٧).

الأول: أن الإسناد المعَنعَن من قبيل المرسل والمنقطع؛ لإمكان الإرسال فيه، ولأن (عن) لا تقتضي اتصالًا؛ لا لغةً ولا عرفًا؛ فما رُوي بـ (عن) لا يعدّ متصلًا حتى يتبيّن اتّصاله بغيره، وإذا أشكل الأمر: وجب أن يحكم بالإرسال لأنه أدْون الحالات، فكأنّ صاحبَ هذا القول آخذٌ بأقل ما يصح حمل اللفظ عليه، وهذا الرأي أورده مسلم[١] وابن الصلاح[٢]، ولم يسميا قائله، ونسبه الرامهرمزي لبعض المتأخرين من الفقهاء[٣].

وهذا المذهب رفضَه جمهورُ المحدّثين بل جميعُهم، وهو الذي لا إشكال في أن أحدًا من السلف ممن يستعمل ويتفقد صحةَ الأسانيد وسقمها ـ مثل: أيوب السختياني، وابن عون، ومالك بن أنس، وشعبة ابن الحجاج ـ لا يشترِطُه، كما أفاده مسلمٌ رحمه الله[٤].

قال ابنُ الصلاح: «الصحيحُ والذي عليه أهل العلم أنه من قبيل الإسناد المتصل، وهو ما ذهب إليه الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم»[٥].

القول الثاني: أنّ الإسنادَ المعنعَنَ متصلٌ، وادّعى الإجماعَ عليه جمعٌ من الأئمة؛ كالحاكم[٦]، وابن عبد البر[٧]، والداني[٨]، وهو الصحيح، وعليه عمل المحدّثين، وبه قال جماهيرُهم والفقهاء والأصوليون.

---

(١) راجع: (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٢٩).
(٢) راجع: (علوم الحديث) له (ص/ ٥٦).
(٣) راجع: (المحدث الفاصل) (٤٥٠ ـ ٤٥١)، و(السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمةِ بين الإمامَين في السند المعَنْعَن) لابن رشيد الفهري (ص/ ٢٧).
(٤) (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٣٢ ـ ٣٣).
(٥) (مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٥٦).
(٦) (معرفة علوم الحديث) (ص/ ٣٤).
(٧) (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) (١/ ١٣).
(٨) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٥٦).

والقائلون بهذا القول اشترطوا في المُعَنْعَن والمُعَنْعِنِ عنه شروطًا، اتفقوا على اثنين منها، واختلفوا فيما زاد على ذلك.

أما ما اتفقوا عليه فهو:

١ ـ إمكان اللقاء بين المُعَنْعِن والمُعَنْعَن عنه.

٢ ـ سلامة المعنعِنِ من التدليس.

وقد اكتفى مسلمٌ بهذين الشرطين ولم يزد عليهما، وتبعه أبو بكر الصيرفي (ت٣٣٠هـ)، وأبو بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، والحاكم (ت٤٠٤هـ)[١]، وأيَّده جماعةٌ من العلماء في ذلك، منهم ـ على سبيل المثال ـ: النوويُّ في «تقريبه»[٢]، والطّيبي في «خلاصته»[٣].

وأما ما اختلفوا فيه من الشروط زيادةً على الشرطين السابقين؛ فهي كما يلي:

١ ـ اشتراطُ ثبوت اللقاء والسماع بين المعنعِن والمعَنعَن عنه في الجملة، وهو مذهب الإمامَين: علي ابن المديني (ت٢٣٥هـ)، وتلميذِه البخاري (ت٢٥٦هـ)، وأكثرِ المحدثين[٤].

---

(١) راجع: (جامع التحصيل) (ص/ ١٣٥)، و(السنن الأبين) (ص/ ٤٩)، و(محاسن الاصطلاح) (ص/ ١٥٨).

(٢) راجع: (التقريب) (١/ ٢١٥ ـ مع التدريب)، (الموقظة) (ص/ ١٢٧).

(٣) راجع: (الخلاصة في أصول الحديث) (ص/ ٤٧).

(٤) راجع: (علوم الحديث) (ص/ ٦٠)، و(جامع التحصيل) (ص/ ١٣٥)، وهو الذي نصرَه كلٌّ مِن: ابن عبد البر في (التمهيد) (١/ ٢٦)، وابنُ الصلاح في (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ١٢٨)، و(علوم الحديث) (ص/ ٦٠)، وابنُ رجب في (شرح علل الترمذي) (٢/ ٥٩٤ ـ ٥٩٧)، والنووي في (شرحه لصحيح مسلم) (١/ ١٢٤ ـ ١٢٨)، والحافظُ ابنُ حجر في (هُدى الساري) (ص/ ١٢)، والسخاوي في (فتح المغيث) (١/ ٥٨)، والسيوطي في (تدريب الراوي) (١/ ٢١٦)، وغيرُهم.

٢ ـ اشتراطُ طول الصحبة بينهما، وهو مذهب أبي المظفر السمعاني (ت٤٨٩هـ)(١).

٣ ـ اشتراط كون المعَنعِن معروفًا بالرواية عن المعَنعَنِ عنه، وهذا ما ذهب إليه أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)(٢).

٤ ـ اشتراطُ إدراكِ المعنعِن للمعنعَن عنه إدراكًا بينًا، وذهب إلى هذا أبو الحسن القابسي (ت٤٠٣هـ)(٣).

ويُلحظ أن الشروط الثلاثة الأخيرة إنما هي لتحقُّقِ السماع وثبوتِه، وفيها تشديدٌ ظاهر.

المطلب الثاني

مذهب الإمام مسلمٍ في (المُعَنعَنِ) وأدِلّتُه

وفيه مقامان:

المقام الأول: كلام الإمام مسلمٍ في الإسناد الـــمُعَنْعَن:

بالغ الإمامُ مسلمٌ رحمه الله في الردّ على مَن خالفه في هذه المسألة، وشنّع عليه، ثم قرّر ما رآه صوابًا في هذه المسألة؛ فقال:

«وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا: أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا، وَجَائِزٌ مُمْكِنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ؛ لِكَوْنِهِمَا جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ: فَالرِّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ، إِلَّا أَن يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ: أَنَّ هَذَا الرَّاوِيَ لَمْ يَلْقَ

(١) راجع: (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٢٨)، و(تدريب الراوي) (١/ ٢١٦).
(٢) راجع: (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٢٨) و(مقدمة ابن الصلاح) (ص/ ٦٠).
(٣) (السنن الأبين) (ص/ ٣٥، ٤٢)، (صيانة صحيح مسلم) (ص/١٢٨، ١٢٩).

مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مُبْهَمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا: فَالرِّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا»[١].

ومن الجدير بالذّكر أنّ قولَ مسلم ليس على إطلاقه؛ فهو يبحث عن اللقاء عندما تتوفّر لديه قرينةٌ على انتفائه؛ لأنه يعتبر المعاصرة مع إمكان اللقاء، لا مع انتفاء اللقاء.

وإلى هذا يشير الإمامُ مسلمٌ في قوله السابق: «فالرواية ثابتةٌ، والحجة بها لازمة؛ إلا أن يكون هناك دلالة بيّنة: أن هذا الراوي لم يلق الراوي عنه»[٢].

ويقول الإمام مسلم كذلك: «وإنما كان تفقُّدُ مَن تفقَّدَ: سماعَ رواة الحديث ممن روى عن رجلٍ ثم روى حديثًا عن آخر عنه».

فتبين لنا أن كلام الإمام مسلم ينصبُّ على إمكان اللقاء العاري عن أية قرينة على خلافه.

المقام الثاني: أدلةُ الإمامِ مسلمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وحُجَجُه على الاحتجاج بالإسناد المعنعن بشرطه، ومناقشة ذلك[٣]:

استدل الإمامُ على صحة قوله: إنه لا يشترط في الإسناد المعنعن إلا المعاصرة فقط؛ بما محصّلُه أربعة أدلة:

الدليلُ الأول: أنه قال لمخالفِه:

«قَدْ أَعْطَيْتَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِكَ: أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ عَنِ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ حُجَّةٌ يَلْزَمُ بِهِ الْعَمَلُ، ثُمَّ أَدْخَلْتَ فِيهِ الشَّرْطَ بَعْدُ، فَقُلْتَ: حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهُمَا

---

(١) (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٢٩ ـ ٣٠).
(٢) (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٣٠).
(٣) للتفصيل انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور بن حسن آل سلمان (٢/ ٥٢٤) وما بعدها.

قَدْ كَانَا الْتَقَيَا مَرَّةً فَصَاعِدًا، أَوْ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا، فَهَلْ تَجِدُ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي اشْتَرَطْتَهُ عَنْ أَحَدٍ يَلْزَمُ قَوْلُهُ؟! وَإِلَّا فَهَلُمَّ دَلِيلًا عَلَى مَا زَعَمْتَ؛ فَإِن ادَّعَى قَوْلَ أَحَدٍ مِن عُلَمَاءِ السَّلَفِ بِمَا زَعَمَ مِنْ إِدْخَالِ الشَّرِيطَةِ فِي تَثْبِيتِ الْخَبَرِ: طُولِبَ بِه، وَلَنْ يَجِدَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ إِلَى إِيجَادِهِ سَبِيلًا»[١].

فحاصل هذا الكلام: ادّعاءُ الإجماع على قبول المعنعَن الذي هذه صفتُه مطلقًا من غير تقييدٍ بشرط اللقاء، وهو أعمّ أدلته رَحِمَهُ اللهُ.

المناقشة: والجواب عن هذا الاستدلال: أنه لا يَصحُّ الإجماعُ مع وجود أئمةٍ يُخالفونه في هذه المسألة، وعلى رأسهم شيخُه الإمام البخاري، وشيخُ البخاري عليُّ بنُ المديني، ومكانتهما عند العلماء مغنية عن ذكرها لشهرتها.

وفي هذا يقول ابن رجب مُقَرِّرًا له ـ بل مدَّعيًا صحة القول بأن الإمامَ مسلمًا مسبوقٌ بالإجماع على خلاف قوله ـ: «فإذا كان هذا هو قول هؤلاء الأئمة الأعلام، وهم أعلم أهل زمانهم بالحديث وعلله وصحيحه وسقيمه مع موافقة البخاري وغيره؛ فكيف يصحُّ لمسلم رَحِمَهُ اللهُ دعوى الإجماع على خلاف قولهم، بل اتّفاقُ هؤلاء الأئمة على قولهم هذا يقتضي حكاية إجماع الحفّاظ ـ المعتدّ بهم ـ على هذا القول، وأن القول بخلاف قولهم لا يعرف عن أحد من نظرائهم، ولا عمّن قبلهم ممن هو في درجتهم وحفظهم»[٢].

الدليل الثاني: ما ذكره من إلزامه لمخالفه النقضَ بلزوم ذلك الشرط، ألّا نثبت إسنادًا معنعنًا حتى نرى فيه السماع من أوله إلى آخره لمكان تجويز الإرسال! وفي هذا يقول رَحِمَهُ اللهُ:

---

(١) (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٣٠).

(٢) (شرح علل الترمذي) (٢/ ٥٩٦).

«وَإِنْ هُوَ ادَّعَى فِيمَا زَعَمَ دَلِيلًا يَحْتَجُّ بِه؛ قِيلَ لَه: وَمَا ذَاكَ الدَّلِيل؟ فَإِنْ قَالَ: قُلْتُهُ لِأَنِّي وَجَدْتُ رُوَاةَ الْأَخْبَارِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَرْوِي أَحَدُهُم عَنِ الْآخَرِ الْحَدِيثَ وَلَـمَّا يُعَايِنْه، وَلَا سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا قَطُّ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ اسْتَجَازُوا رِوَايَةَ الْحَدِيثِ بَيْنَهُمْ هَكَذَا عَلَى الْإِرْسَالِ مِن غَيْرِ سَمَاع، وَالمرسَلُ مِن الرِّوَايَاتِ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ: احْتَجْتُ لِمَا وَصَفْتُ مِن الْعِلَّةِ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ سَمَاعِ رَاوِي كُلِّ خَبَرٍ عَنْ رَاوِيه، فَإِذَا أَنَا هَجَمْتُ[1] عَلَى سَمَاعِهِ مِنْهُ لِأَدْنَى شَيْءٍ: ثَبَتَ عَنْهُ عِنْدِي بِذَلِكَ جَمِيعُ مَا يَرْوِي عَنْهُ بَعْدُ، فَإِنْ عَزَبَ عَنِّي مَعْرِفَةُ ذَلِك: أَوْقَفْتُ الْخَبَر، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَوضِعَ حُجَّةٍ لِإِمْكَانِ الْإِرْسَالِ فِيه.

فَيُقَالُ لَه: فَإِنْ كَانَت العِلَّةُ فِي تَضْعِيفِكَ الْخَبَرَ وَتَرْكِكَ الِاحْتِجَاجَ بِه: إِمْكَانَ الْإِرْسَالِ فِيه؛ لَزِمَكَ أَلّا تُثْبِتَ إِسْنَادًا مُعَنْعَنًا حَتَّى تَرَى فِيهِ السَّمَاعَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِه»[2].

المناقشة: ذهبَ بعضُ العلماء إلى أنّ هذا الدليلَ من مُرَجِّحات مذهبِ الإمام مسلمٍ في الإسناد المعنعنِ بشرطه، ذلك أنّ مَن عنعنَ عمّن سمع منه ما لم يسمعه: فهو مدلِّس، ومن شروط قبول الإسنادِ المعنعَنِ ألّا يكون مِن مدلّسٍ، وأنَّ ثبوتَ اللِّقاء والسماع مرةً لا يستلزم سماعَ كلِّ خبرٍ وكلِّ حديثٍ حتى يصرّح بالسماع؛ فيلزم على أصل المخالِفِ لمسلمٍ ألّا يقبل الإسنادَ المعنعن أبدًا.

فإن رُدَّ: إنَّ هذا هو احتمالُ التدليس، والمسألةُ مفروضةٌ في غير المدلس.

قيل: فهذا الجواب بعينه يكفي لدفع احتمال الإرسالِ في صورة

(١) أي: وقفت واطلعتُ.

(٢) (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٣٠).

المعاصَرَةِ مع إمكان اللقاء والسماع؛ فإنه أيضًا تدليس حقيقة!

هذا ما ذهبَ إليه بعضُ أهل العلم[١]، وهو ليس بقوي، ويَرُدُّه ما ذكرَه النوويُّ: من أنه إذا ثبتَ التلاقي مرةً: فإنه يغلب على الظنِّ الاتصال، وأما إذا أمكنَ التلاقي ولم يثبت: فإنه لا يَغلِبُ على الظن الاتصال، قال: «والبابُ مبنيٌّ على غلبة الظن، فاكتفينا به، وليس هذا المعنى موجودًا فيما إذا أمكنَ التلاقي ولم يثبت؛ فإنه لا يَغلب على الظن الاتصالُ، فلا يجوز الحملُ على الاتصال، ويصيرُ كالمجهول؛ فإن روايتَه مردودةٌ؛ لا للقطع بكذبه أو ضعفِه، بل للشكِّ في حالِه»[٢].

ولا شكَّ أنّ ثبوتَ اللقاء ولو مرة: يقلِّصُ من إمكانية الإرسال، إن لم يقضِ عليه، فيكون اشتراطُه أقوى وأقرب إلى الصحة.

وأما قولُ مَن قال: «وأما قولُ النوويِّ رحمه الله فيما إذا أمكن التلاقي ولم يثبت: إنه لا يَغْلِبُ على الظنّ الاتّصال، وإذا ثبت التلاقي مرةً غلب على الظنّ: فمدفوعٌ بحصول غلبة الظن لغيره، مِن أمثالِ مسلم بن الحجاج وجماهيرِ أهلِ العلم ـ رحمهم الله ـ»[٣]: فمردودٌ؛ لأنه لا شكَّ أن غلبةَ الظن الحاصلةَ بالمعاصرةِ فقط أقل منها بعد حصول اللقاءِ ولو مرة، ولذلك عَدَّ العلماءُ شرطَ البخاريِّ أقوى وأسلم، والله تعالى أعلم.

الدليل الثالث: وهو أخصّ من الأول، وكأنّه من تتمة الثاني؛ إذ عرضَه في معرض التمثيل، و تحريرُه: أن قَبولَ أحاديث الصحابة بعضهم عن بعض مجمعٌ عليه دون طلبٍ ولا بحثٍ عن لقاء أو سماع، بل من مجرّد المعاصرة، وذكر رحمه الله جملةً من الأسانيد لم يتحقق فيها لقاءُ رواتها

(١) انظر: (السنن الأبين) (ص/١٠٥)، (فتح الملهم) (١/ ٤٠ ـ ٤١، ١٤٨ ـ ١٥٠).
(٢) شرح (مقدمة صحيح مسلم) للنووي (١/ ١٢٨).
(٣) انظر: (السنن الأبين) (ص/١٠٥).

لشيوخهم، ومع هذا؛ فإن العلماء صحّحوها، ولم يطعنوا فيها، ومثل ذلك: حديث عبد الله بن يزيد عن أبي مسعود[(١)].

المناقشة: رَدَّ ابنُ رجب كلامَ الإمامِ مسلم هذا بأنّ القول في هذه الأسانيد كالقول في غيرها[(٢)]، ويقصد ابن رجبٍ: أنه لا بدَّ من التفتيشِ عن اللقاءِ وثبوتِ السماع، وإلّا؛ فإنَّ هذه الأسانيد تُحمَل على الانقطاع، وتكون مرسلة.

ويرى ابنُ رجب أنّ اشتراط اللقاء عَظُم على مسلم حتّى لا يؤدّي ذلك إلى طرحِ الكثير من الأحاديث، وتركِ الاحتجاج بها، ولكنّ ابنَ رجب يرى مخرجًا من هذا، وهو: ألّا يحكم باتّصالها، ولكن يحتجُّ بها مع اللُّقِي، كما يُحتجُّ بمرسل أكابر التابعين[(٣)].

ولقد انفرد ابنُ رجب بهذا الادّعاء، بينما نجد السّخاويَّ يخرج من هذه المسألة بما هو أسلم وأحكم؛ فيقول: «وما خَدَشَهُ به مُسْلم من وجود أحاديث اتّفق الأئمة على صحتها مع أنها ما رُوِيَت إلا معنعنة، ولم يأت في خبر قط أن بعض رواتها لقي شيخه فغير لازم؛ إذ لا يلزم من نفي ذلك عنده نفيه في نفس الأمر»[(٤)].

أما ما مثَّل به الإمام مسلمٌ، وهو حديثُ عبد الله بن يزيد عن أبي مسعود: فقد قام البرهان على إثبات ما نفاه مسلمٌ، فهناك روايةٌ في «صحيح البخاري» فيها تنصيصُ سماع عبد الله بن يزيد من أبي مسعود[(٥)].

---

(١) راجع: (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٣٣). (٢) انظر: (شرح العلل) (٢/ ٥٩٧).
(٣) المرجع نفسه (٢/ ٥٩٧). (٤) (فتح المغيث) (١/ ١٥٦).
(٥) راجع (صحيح البخاري) (كتاب المغازي، باب منه ٧/ ٣١٧/رقم ٤٠٠٦).
وانظر أيضًا في تفصيل ذلك: (السنن الأبين) (ص/ ١١ ـ وما بعدها)، و(النكت على كتاب ابن الصلاح) (٢/ ٥٩٧ وما بعدها).

الدليل الرابع: وهو أيضًا خاصّ، وهو كالتتميم للثاني؛ لأنه تمثيل له، إلا أنّ ذلك تمثيلٌ في الصحابة، وهذا تمثيل في التابعين، وكلاهما في الحقيقةِ جزءٌ من الدليل الثاني، وقد ذكرَ الإمامُ مسلمٌ هنا جماعةً من التابعين لم يُحفظ عنهم سماع ـ في حدّ علمه ـ في روايةٍ بعينها من بعض الصحابة، وقد صحَّحَ الأئمةُ حديثَهم[1].

وحاصلُ هذا الدليل الرابع: ادّعاءُ الإجماع أيضًا على قبول أحاديث التابعين والثقات السالمين من وَصْمَة التدليس إذا عَنْعَنُوا عن الصحابة الذين ثَبَتَت معاصرتُهم لهم، وإن لم يُعلَم اللقاءُ ولا السماع؛ كما أصّل ذلك في أحاديث الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ.

المناقشة: وقد أجيبَ عن هذا الدليل بثلاثة أجوبة، وهي:

الأول: نقض الإجماع بما تقدم مِن نقل ذلك عمّن عُلِم.

الثاني: هؤلاء الذين سمَّاهم الإمامُ مسلم: هم ممن عُلِم سَماعُ بعضهم من بعض عند مَن أثبتَ صحةَ حديثهم.

الثالث: أن هذه أمثلة خاصّة لا عامّة، جزئية لا كلية، يمكن أن تَقترن بها قرائن تُرجِّحُ اللقاء أو السماع، فمَن قبِل تلك الأحاديثَ وصحّت عنده، واحتجّ بها: فلا يبعد أنه اعتمد على قرينة انضمَّت إليها أفادَته صحةَ اللِّقاءِ والسماع، وإن لم يقترِن بها ذلك لفظًا.

وبمثل هذا تأوّل علماءُ الصّنعة لك ـ أيّها الإمام ـ ولشيخك البخاري فيما أخرجتما من حديث المدلّسين الذين لم يبيّنوا سماعَهم في ذلك الإسناد، بأن ذلك ممّا عرفتما سلامته من التدليس[2].

---

(١) راجع: (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٣٤ ـ وما بعدها).

(٢) (السنن الأبين) (ص/ ١٣٣ ـ ١٤٣) باختصار وتصرف.

الترجيح[١]:

قال العلماء: إنّ مذهبَ الإمامِ مسلم رَحِمَهُ اللهُ في الإسنادِ المعنعَنِ بشرطه: متساهِل؛ إذ كيف تُحمل عنعَنةُ الرواة غير المدلسين على السماع بمجرد معاصرتهم لبعضهم لاحتمال أنهم سمعوا من بعضهم؟ وكيف يكون ذلك حكمًا مطردًا، مع وجود احتمال عدم السماع؟! وإنما يتفق لمسلم ما ذهب إليه لو كان المحدّثون لا يطلقون (عن) إلّا في موضع الاتصال، والحال أنهم يطلقونها في الاتصال والانفصال، وإن كان الغالبُ من عُرْفِهم إنما هو في الاتصال، لكن لا يلزم من ذلك الحكم به مطلقًا؛ لوجود الاحتمال؛ فلا أقل من ثبوت اللقاء بين المعنعِن والمعنعَنِ عنه ولو مرة واحدة، لتُحمَل عنعنتُه على السماع، وإن كان لا يلزم من مجرد اللقاء والسماع مرة واحدة سماعُ الجميع؛ إلا أن هذا أقوى وأحوط وأوضح في الاتصال من مجرد الاكتفاءِ بالمعاصرة.

قال الحافظُ ابنُ حجر: «لأنا وإن سلمنا ـ ما ذكره مسلم ـ بالاتصال؛ فلا يخفى أن شرطَ البخاري أوضح في الاتصال»[٢].

وقال الذهبي: «وهو الأصوب الأقوى»[٣]، وقال ابن الصلاح: «إن القول الذي ردَّه مسلمٌ هو الذي عليه أئمةُ هذا العلم»[٤]، ورأى ابن رُشَيد أنه الصحيح من مذاهب المحدثين، وهو الذي يعضده النظر[٥].

* * *

(١) انظر: (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٥٣٠).
(٢) (هُدى الساري) (ص/ ١٢).
(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٧٣).
(٤) (علوم الحديث) (ص/ ٦٠).
(٥) (السنن الأبين) له (ص/ ٣٢).

المطلب الثالث
الرواية عن المدلسين في «صحيح مسلم» وموقف المحدثين منها

سار الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ على الاحتجاج بالإسنادِ المعَنْعَنِ بشرطه في «صحيحه»، على وفق ما بيّنه في «مقدمته»، ويدلُّ على ذلك اعتناؤُه بتصريح المدَلِّسين بالسّماع في رواياتهم، وصَنيعُه هذا يدلُّ على اكتفائِه بالشرطَين اللَّذين سبق نقلُهما عنه، وأنه لم يحتجَّ بالإسنادِ المعَنْعَنِ إلَّا إذا تعاصَرَ المعَنْعِنُ والمعَنْعَنُ عنه، وما لم يُعرَف المعَنْعِنُ بالتدليس، والأمثلة على هذا كثيرة، أقتصر منها على ثلاثة:

أ ـ قال الإمامُ مسلمٌ: «حدَّثنا سريجُ بنُ يونس ويعقوب الدَّورقيُّ قالا: حدثنا هشيمٌ، عن سيار...».

وأورَدَ بسنده حديثَ جرير: «بايعتُ النبيَّ ﷺ على السَّمْع والطاعة»، ثم قال: «قال يعقوب في روايته: حدثنا سيار»[١]، أي: صرح هشيم ـ وهو من المدَلِّسين ـ بالتَّحْديثِ في روايةِ شيخِه يعقوب.

ب ـ قال الإمامُ مسلمٌ: «وحدَّثنا أبو بكر بنُ أبي شيبة ومحمدُ بنُ العلاء؛ قالا: حدَّثنا أبو معاوية.

(ح) وحدثنا إسحاق، أخبرنا عيسى بن يونس، كلاهما عن الأعمش، عن الحكم... وأورد بسنده حديثَ بلال: «أنَّ رسول الله ﷺ مَسَحَ على الخفين والخمار»، ثم قال: «وفي حديث عيسى: حدثني الحكمُ، حدثني بلال»[٢].

---

(١) (صحيح مسلم) (كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، ١/ ٧٥ح/ ٥٦/ ٩٩).

(٢) (صحيح مسلم) (كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة، ١/ ٢٣١ح/ ٢٧٥).

أي: صرَّح الأعمشُ ـ وهو من المدلسين ـ في رواية عيسى بن يونس بالتحديث.

فهذان المثالان يوضِّحان لك عنايةَ الإمامِ مسلمٍ في بيان تصريح المدلِّسين بالتحديث؛ فإنه أعقب الروايةَ التي فيها عنعنةُ المدَلِّس بلفظٍ لشيخه أو مَن هو فوقه فيه تصريحٌ بالسماع أو نحوه.

ج ـ وربما اكتفى في بعض الأحيان بسياقِ إسنادٍ آخر فيه مثلُ هذا، دون أن يشير إليه، وإنما يَفهم ذلك مَن له خبرةٌ وعلمٌ بأسماء المدلِّسين، مثل صنيعِه بعد إخراج حديث عمران بن حصين ﵁، قال: «صلى بنا رسولُ الله ﷺ صلاة الظهر أو العصر؛ فقال: «أيكم قرأ خلفي بسبح اسم ربك الأعلى؟!»... الحديث(١).

فإنه أورده أولًا من طريق سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد، كلاهما عن أبي عوانة؛ قال: «قال سعيد: حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن عمران بن حصين...»، ثم قال: «حدثنا محمدُ بنُ المثنى ومحمدُ بنُ بشار، قالا: حدثنا محمدُ بنُ جعفر، حدثنا شعبة، عن قتادة قال: سمعت زرارةَ بنَ أوفى...»(٢).

ففي الطريق الثانية بيانٌ لسماع قتادة؛ فانتفى تدليسُه.

ومع عناية الإمام مسلم بالروايات المصرِّحةِ بسماع المدلِّسين، والإشارة إليها: إلَّا أنَّ هناك رواياتٍ أخرى أوردها في «صحيحه» لم يبيِّن فيها السماع، ومن أمثلةِ ذلك روايةُ أبي الزبير عن جابر ﵁.

---

(١) (صحيح مسلم) (كتاب الصلاة، باب نهي المأموم عن جهره بالقراءةِ خلف إمامِه، ١/ ٢٩٨ح/ ٣٩٨/ ٤٧).

(٢) (صحيح مسلم) (كتاب الصلاة، باب نهي المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه، ١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩ح/ ٣٩٨/ ٤٨).

قال الحفَّاظ: أبو الزبير يدلِّسُ في حديث جابر، فما كان بصيغة العَنْعَنَةِ: لا يُقبل أن يُحمَلَ ذلك على الاتّصال، وقد ذكرَ ابنُ حزمٍ وعبدُ الحق عن الليث بن سعد أنه قال لأبي الزبير: عَلِّم لي على أحاديثَ سمعتَها من جابر حتى أسمعَها منك، فعلَّم له على أحاديث، الظنُّ أنها سبعة عشر حديثًا، فسمعها منه[1].

وفي «صحيح مسلم» من غير طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر أحاديث؛ فيروي له من طريق زكريا بن إسحاق، وعمرو بن الحارث، وابن جريج، وغيرهم؛ إما مقرونًا بغيره كما تراه في آخر (باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله)[2]، وفي أول (كتاب الزكاة)[3]، وإما قد صرّح فيه أبو الزبير بالسماع من جابر كما تراه في (باب نزول عيسى بن مريم حاكمًا بشرعة نبيّنا)[4]، وفي آخر (باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار)[5]، وفي(باب الاستطابة)[6]، وفي (باب النهي عن تجصيص القبر)[7]، وفي (باب إثم مانع الزكاة)[8].

نعم، هناك بعضٌ من حديث أبي الزبير عن جابر من غير طريق الليث جاء معنعنًا، ولم يقرنه بغيره، وقد أشار إلى طرف منه الحافظُ الذهبي؛ فقال رحمه الله: «وفي (صحيح مسلم) عدةُ أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء»[9].

---

(١) انظر: (المحلى) (٧/ ٣٦٩ و ٩/ ١١ و ١٠/ ٣٣).
(٢) راجع: (صحيح مسلم) (١/ ٢١١ـ مع شرح النووي).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٩٣).
(٤) المصدر السابق (٢/ ٩٣).
(٥) المصدر السابق (٣/ ١٢٧).
(٦) المصدر السابق (٣/ ١٥٢).
(٧) المصدر السابق (٧/ ٣٧).
(٨) المصدر السابق (٧/ ٧٠).
(٩) (ميزان الاعتدال) (٤/ ٣٩).

وموقفُ جمهورِ المحدثين من عَنْعَنَاتِ المدلِّسين الموجودة في «الصحيحين» أنها محمولة على ثبوت السماع[١]، وقد نقل العراقي عن أبي سعيد المغربي (ت٦٢٥هـ)، أنه قال في كتابه «القدح المُعلَّى»: «قولُ أكثر العلماء أن المعَنْعَنات التي في الصحيحين منزّلةٌ منزلةَ السماع»[٢].

قال السّخاويُّ: «يعني إما لمجيئها من وجه آخر بالتّصريح، أو لكون المعَنعِنِ لا يدلِّس إلا عن ثقة، أو عن بعض شيوخه، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين بسماع المعنعن لها»[٣].

ولذا قال النووي: «إن ما كان في الصحيحين محمول على ثبوت سماعهم من جهة أخرى»[٤].

وهذا من باب تحسين الظنّ؛ فقد سأل التّقيُّ السبكيُّ المزيَّ (حافظَ الدنيا): هل وُجِد لكل ما روياه بالعنعنة طرق مصرَّحٌ فيها بالتحديث؟ فقال: «كثير من ذلك لم يوجد، وما يسعنا إلا تحسين الظن»[٥].

نعم، من المدلّسين مَن احتملَ الأئمّةُ تدليسَه، وخرّجوا له في «الصحيح» لإمامته، وقلَّةِ تدليسِه في جنبِ ما روى، كسفيان الثوري، وجعلوا من هذا القسم مَن لا يدلّس إلا عن ثقة كابن عيينة[٦].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: (جامع التحصيل) للعلائي (ص/١١٣)، (التدليس في الحديث) للدكتور مسفر الدميني (ص/١٢٧ ـ ١٣٥).
(٢) (شرح ألفية العراقي) (١/ ١٦٦).
(٣) (فتح المغيث) (١/ ١٨٧).
(٤) (التقريب) (١/ ١٧٥ ـ مع التدريب).
(٥) (تدريب الراوي) (١/ ٥٩).
(٦) راجع: (فتح المغيث) (١/ ١٨٨)، و(جامع التحصيل) (ص/ ١١٥)، و(طبقات المدلسين) (ص/ ١٣).



المبحث الرابع

المعَلَّقات في «صحيح مُسلِم»

المعلَّقُ: صُورته أن يُحذَفَ من أوَّل الإسناد واحدٌ فأكثر على التوالي بصيغة الجزم، ويُعزى الحديث إلى مَن فوق المحذوف من رُواته.

وبينه وبين المُعضل عمومٌ وخُصُوص من وجه، فيُجَامِعُه في حذف اثنين فصاعدًا، ويُفَارِقُه في حذف واحد، وفي اخْتِصاصه بأوَّل السَّند.

وكأنَّه من تعليق الجِدَار أو الطلاق لقطع الاتِّصالِ فيهما[1].

قال ابنُ الصلاح عن «صحيح مُسلِم»:

«وقع في هذا الكتاب وفي كتاب البخاريِّ ما صورتُه صورة الانقطاع، وليس ملتَحِقًا بالانقطاعِ في إخراج ما وقعَ فيه ذلك من حَيِّزِ الصحيح إلى حَيِّزِ الضعيف، ويُسَمَّى تعليقًا...

وهو في كتاب البخاريِّ كثير، وفي كتاب مسلمٍ قليلٌ.

وإذا كان التعليقُ بلفظٍ فيه جزمٌ منهما، وحكمٌ بأنّ مَن وقعَ بينهما وبينه الانقطاعُ قد قال ذلك، أو رواه واتَّصَلَ الإسنادُ منه على الشرط، مثل أن يقولا: روى الزهريُّ، ويَسوقَا إسنادَه متّصِلًا، ثقةً عن ثقة: فحالُ الكتابَين يُوجِبُ أنّ ذلك من الصحيحِ عندهما، وكذلك ما روَياه عمّن

---

(١) (التقريب) للنووي مع شرح (تدريب الراوي) للسيوطي (١/ ١٨١ ـ ١٨٢)، (قواعد التحديث) للقاسمي (ص/ ١٢٤).

ذكَرَاه بما لم يحصل به التعريفُ به، وأورَداه أصلًا مُحتَجَّيْن به، وذلك مثل: حدَّثني بعضُ أصحابِنا، ونحوُ ذلك»[١].

وخلاصة كلام ابن الصلاح:

١ ـ أنّ المعلَّقات توجَد في الصحيحين.

٢ ـ هي عند البخاري أكثر من مسلم.

٣ ـ أنّ ما وقعَ من ذلك في الصحيحَين ليس مما يلتحِقُ بالضعيف.

٤ ـ إذا كان الشيخان قد علَّقا جزمًا: فحكمُه حكمُ الصحيح عندهما.

٥ ـ ومثلُه ما روَياه عن بعض المبهَمين، إذا كانا روَيا عنهم محتَجَّين بهم.

أمّا عددُ المعلَّقات في «صحيح مُسلِم»: فقد ذكرَ ابنُ الصلاح أنّ أبا علي الغسّانيَّ ذكرَ أنّ عددَ المعلَّقات في «صحيح مُسلِم» أربعة عشر حديثًا، وأنّ المازريَّ ـ صاحبَ المُعلِم ـ قد تابعَه على هذا العدد.

ولكنّ ابنَ الصلاح ذكرَ أنّها (١٢) حديثًا، وليست (١٤)؛ مبيِّنًا السببَ في ذلك، وما قاله هو الصحيح.

وقد جمعَها الإمامُ رشيدُ الدين يحيى بن علي العطّار (ت٦٦٢هـ) في كتابٍ مستقلٍّ أسماه «غُرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقعَ في صحيح مسلمٍ من الأحاديث المقطوعة»، وهو مطبوعٌ[٢].

وقد خَلَصَ الباحثون في معلَّقات «صحيح مُسلِم» إلى النتائج

(١) (صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح (ص/٧٦ ـ ٧٧).

(٢) طبعتْه دار الصميعي، بتحقيق الشيخ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وهو مطبوع ضمن كتابه القيم (الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح، وأثره في علم الحديث).

التالية[١]:

١ ـ أنّ عدَّتَها اثنا عشر موضعًا، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ ما علَّقَه هو ووصلَه، وهي خمسة.

ب ـ ما علَّقَه هو ووصلَه غيرُه، وهي حديثٌ واحد.

ج ـ ما أبهَمَ فيه شيخَه، وعدَّه بعضُ العلماء معلَّقًا، وهي ستة.

٢ ـ أوردَ مسلمٌ هذه المعلَّقات جازِمًا بنسبتِها إلى مَن علَّقَها عنهم.

٣ ـ أنّ هذه المعلقات إنما أوردَها مسلمٌ في المتابعات والشواهد، لا في الأصول، قال العراقي: «وكأنه أرادَ ذكرَ مَن تابعَ راويه الذي أسندَه من طريقه عليه»[٢].

٤ ـ تعليقُ الإمامِ مسلمٍ لهذه المعلَّقات كان عن شيخٍ له، أو عن شيخِ شيخِه، ولم يتجاوز ذلك.



(١) انظر: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للطوالبة (ص/٢٨٦ ـ ٢٨٩)، (الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث) للشيخ مشهور (٢/٥٨٩ ـ ٥٩٢).

(٢) (شرح ألفية العراقي) (١/ ٧٢).



المبحث الخامس

منهجُ الإمامِ مسلمٍ في علوم المتن

سأشيرُ في هذا المبحثِ إلى نماذجَ من منهجِ الإمامِ مسلم في علوم المتن روايةً ودرايةً، وسأتحدَّثُ عن بعض مسائل الموضوعَيْن، وذلك إتمامًا للفائدة، ولِئَلَّا يخلو (المدخلُ) من التنبيه إلى هذه الفوائد.

وهذا المبحث فيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجُه في علوم المتنِ من حيث روايته.

المطلب الثاني: منهجه في علوم المتن من حيث درايته.

المطلب الأول
منهجُه في علوم المتنِ من حيث روايتُه

أولًا: منهجه في الحديث المعَلِّ:

حَرَصَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ على نقاء صحيحه من العِلَلِ الموجِبَةِ لردِّ الأحاديث، فانتَخَبَه رَحِمَهُ اللهُ من زهاء ثلاثِمائةِ ألفِ حديثٍ ـ كما سبق تصريحُه بذلك ـ كل ذلك يختار ويعزل ويُثبِتُ ويَنفي؛ حتى استقرَّ على صورته المشرِقَةِ التي انتهى إليها، فكان ثانيَ كتابٍ بعد (الصحيحِ الجامع) للإمام البخاري؛ من حيث الصحة والجودة، وقد أشارَ عليه الحافظُ أبو زرعة بطرح بعض الأحاديث، فطرحَها ولم يُثبِت شيئًا منها في صحيحه.

سارَ الإمامُ مسلمٌ في كتابه الصحيح على منهجٍ مستقيمٍ مطَّرِدٍ في المعَلِّ من الأحاديث، فكان رَحِمَهُ اللَّهُ يخرج الحديثَ الصحيح، ويَحذِفُ منه موطنَ العِلَّةِ إن وجدت، وله في ذلك طرائقُ متعددة:

الطريقة الأولى: حذفُ موطنِ العلةِ من الحديث، مع التصريح بذلك.

ومثالها: ما أخرجه من حديث أبي قتادة الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ الله ﷺ سُئلَ عن صومِ يومٍ وإفطارِ يوم، قال: «ذاكَ صومُ أخي داود»، قال: وسُئلَ عن صوم يوم الاثنين، قال: «ذاك يومٌ وُلِدتُ فيه، ويومٌ بُعِثتُ أو أُنزِلَ عليَّ فيه». قال فقال: «صَومُ ثلاثةٍ مِن كلِّ شهرٍ، ورمضان إلى رمضان: صومُ الدهر».

قال: وسُئلَ عن صومِ يومِ عرفة، فقال: «يُكَفِّرُ السنةَ الماضيةَ والباقيةَ». قال: وسُئِلَ عن صَومِ يومِ عاشوراء، فقال: «يُكَفِّرُ السنةَ الماضيةَ»[1].

قال الإمامُ مسلمٌ بعد روايته للحديث: «وفي هذا الحديثِ من رواية شعبة: (قال: وسُئلَ عن صومِ يوم الاثنين والخميس)، فسَكَتْنَا عن ذكرِ الخميس؛ لما نراه وهمًا».

فقد صرَّحَ رَحِمَهُ اللَّهُ بأنَّ سكوتَه عن لفظة (الخميس) يدلُّ على طرحها لعلَّةٍ فيها.

ومثالها أيضًا: ما أخرجَه من حديثِ هشامِ بنِ عروة عن أبيه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: جاءت فاطمةُ بنتُ أبي حُبَيْشٍ إلى النبيِّ ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني امرأةٌ أُستَحاضُ فلا أطهُرُ؛ أفأدَعُ الصلاة؟ فقال:

---

(١) (صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر) (٢/ ٨١٩ ـ ح/ ١١٦٢/ ١٩٧).

«لا، إنما ذلكِ عِرقٌ وليس بالحيضة، فإذا أقبَلَت الحيضةُ فدَعي الصلاةَ، وإذا أدْبَرَتْ فاغسِلي عنكِ الدَّمَ وصَلِّي»(١).

ثم أخرجَه أيضًا من طريق خلَف بنِ هِشامٍ فقال: حدَّثنا حمادُ بنُ زيدٍ، كلُّهم عن هشامِ بن عروةَ بمثْلِ حديثِ وكيعٍ وإسنادِه.

قال الإمامُ مسلمٌ بعد إخراجه الحديثَ من طريق حماد: «وفي حديث حمادِ بنِ زيدٍ زيادةُ حرفٍ تَرَكْنَا ذكرَه»(٢).

وتلك الزيادةُ التي كَرِهَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ ذِكْرَها، هي ما أخرجَه الإمامُ النسائيُّ من طريق حماد بن زيدٍ، عن هشامِ بنِ عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، وفيه: «... فاغسلي عنكِ أثرَ الدَّمِ وتَوَضَّئِي...».

ثم قالَ الإمامُ النسائيُّ بعد رواية حمادٍ هذه: «لا أعلمُ أحدًا ذكرَ في هذا الحديثِ (وتَوضَّئِي) غيرَ حمادِ بنِ زيد، وقد رَوَى غيرُ واحدٍ عن هشامٍ ولم يَذكُرْ فيه (توضئي)...»(٣).

الطريقة الثانية: أن يَحذِفَ موطنَ العِلَّةِ من الحديثِ من غير تصريحٍ واضحٍ بذلك.

ومثالها: ما أخرجَه من طريق هُشَيم، عن يحيى بنِ سعيد، عن عمرَ ابنِ كَثِير بنِ أفلح، عن أبي محمدٍ الأنصاريِّ ـ وكان جَليسًا لأبي قتادة ـ قال: قال أبو قتادة... واقتصَّ الحديث.

فقول الإمامِ مسلم: «واقتصَّ الحديث» اكتفَى به عن سَرْدِ متنِ

---

(١) (صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها) (٢/ ٢٦٢ ـ ح/ ٣٣٣/ ٦٢).

(٢) المصدر السابق (ح/ ٣٣٣/ ٦٣).

(٣) (سنن النسائي) (١/ ١٢٣ ـ ١٢٤).

الحديث، وذلك مخالفٌ لعادة الإمام؛ إذ عادتُه رَحِمَهُ اللَّهُ أن يَسرُدَ أولَ كلِّ بابٍ الحديثَ تامًّا، ثم يُتبِعُه بالأحاديثِ التي في معناه، مع ما فيها من زيادةٍ أو نقصٍ في بعض الألفاظ.

ولذلك قال النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا غريبٌ من عادة مسلم؛ فاحفَظْ ما حقَّقْتُه لك؛ فقد رأيتُ بعضَ الكُتَّابِ غَلِطَ فيه، وتوَهَّمَ أنه متعلِّقٌ بالحديث السابق قبلهما؛ كما هو الغالبُ المعروفُ من عادة مسلم... وهذا غلطٌ فاحشٌ فاحذَرْه، وإذا تدَبَّرتَ الطرقَ المذكورةَ: تَيَقَّنْتَ ما حَقَّقْتُه لك، والله أعلم»[١].

يقولُ الدكتور محمد طوالبة: «فأشعَرَ صنيعُه هذا في مخالفتِه لمنهجِه: أنَّ هناك علة، وإلَّا لأوردَ الحديثَ بتمامه، سيما وهو يُقَدِّمُ الأحاديثَ التي هي أسلمُ من العيوب من غيرها وأنْقى، فلما عدَلَ عن ذلك: تَبَيَّنَ أنّ هناك علةً تَعَمَّدَ مسلمٌ حذفَها؛ فقد أخرج البيهقيُّ هذا الحديثَ من طريق هشيم، وفيه: «مَن أقامَ البَيِّـنَةَ على أسيرٍ: فله سلَبُه»[٢]....»[٣].

ثم أوضحَ الإمامُ البيهقيُّ عِلَّةَ هذا اللفظ فقال: «وقد أخرجَ مسلمٌ إسنادَ هذا الحديث في الصحيح ولم يَسُقْ متنَه، والحُفَّاظُ يَرَوْنه خطأً؛ فمالكُ بنُ أنس والليثُ بنُ سعدٍ رَوَيَاه عن يحيى؛ فقالَ الليثُ في الحديث: «مَن أقامَ البينةَ على قتيلٍ فَلَه سَلَبُه»، وقال مالكٌ: «مَن قتلَ قتيلًا لَه عليه بَيِّنَةٌ: فله سلَبُه». ولم يقل أحدٌ فيه: «على أسيرٍ» غير هشيم، والله أعلم»[٤].

ومثالها كذلك: ما أخرجَه في صحيحه من طُرُقٍ عن يحيى بنِ سعيدٍ،

---

(١) (شرح النووي على صحيح مسلم) (١٢/ ٥٨).

(٢) (السنن الكبرى) للبيهقي (٦/ ٣٢٤).

(٣) (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) (ص/ ٣١٢ ـ ٣١٣).

(٤) المصدر السابق.

عن بُشَيرِ بنِ يَسارٍ، عن سهلِ بنِ أبي حَثْمة. قال يحيى: وحَسِبتُ قال: وعن رافعِ بن خَديج. وذلك في حديث القَسَامَة الطويل، وفيه قولُ رسولِ الله ﷺ: «أتَحلفُون خمسين يمينًا فتَسْتَحِقُّون صاحبَكم أو قاتِلَكم؟» قالوا: وكيف نَحلفُ ولم نَشهد؟! قال: «فتُبرِئُكم يَهُودُ بخمسين يمينًا؟» قالوا: وكيف نَقبَلُ أَيمانَ قومٍ كفار!؟ فلما رأى ذلك رسولُ الله ﷺ أعطى عَقْلَه[1].

وأخرجَ الحديثَ من طريقِ محمدِ بنِ عبد الله بنِ نميرٍ قال: حدثنا أبي، حدثنا سعيدُ بنُ عبيدٍ، حدثنا بُشَيْرُ بنُ يَسارٍ الأنصاريُّ، عن سَهلِ ابنِ أبي حَثْمَةَ الأنصاريِّ، أنه أخبرَه: أنَّ نفرًا منهم انطلَقوا إلى خيبرَ، فتفرَّقوا فيها، فوجدوا أحدَهم قتيلا. وساقَ الحديثَ، وقال فيه: «فكرِهَ رسولُ الله ﷺ أن يُبطِلَ دمَه؛ فَوَدَاه مائةً من إبلِ الصَّدَقة»[2].

وفي هذه الرواية الأخيرةِ علةٌ حذفَها الإمامُ مسلمٌ ولم يُشر إليها، وهي: أنَّ النبي ﷺ سألهم البينة، فاكتفى مسلمٌ بإسناد الحديثِ وأولِ القصة، ولم يُخرج موطنَ العلة.

الطريقة الثالثة: أن يخرجَ طرفًا من الرواية المعَلَّةِ ويَختَصِرَ بقيَّتَها، وقد يشير في أثناء ذلك إلى العلَّةِ إشارةً عابرة.

ومثالها: ما أخرجَه في صحيحه من طريق ابنِ وهبٍ قال: أخبرني سليمانُ ـ وهو ابنُ بلالٍ ـ قال: حدثني شريكُ بنُ عبدِالله بنِ أبي نَمِر قال: سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ يُحَدِّثُنا عن ليلة أسرِيَ برَسول الله ﷺ من مسجد الكعبةِ أنه جاءَه ثلاثةُ نفرٍ قبلَ أن يوحَى إليه وهو نائمٌ في المسجدِ الحرام.

---

(١) انظر: (صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين، باب القسامة) (٣/ ١٢٩١ ـ برقم/ ١٦٦٩).

(٢) (صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين، باب القسامة) (٣/ ١٢٩٤ ـ برقم/١٦٦٩/ ٥).

وقال الإمام عقب هذا: «وساقَ الحديثَ بقِصَّتِه نحو حديثِ ثابتٍ البُنَاني، وقدَّمَ فيه شيئًا وأخَّر، وزادَ ونقَص»[١].

وهذا من الإمامِ مسلمٍ إشارة إلى عدم ضبطٍ من رَاوِيه شريك. قال الإمامُ النوويُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وقدْ جاءَ في رواية شريكٍ في هذا الحديث في الكتابِ أوهامٌ أنكرَها عليه العلماءُ، وقد نَبَّهَ مسلمٌ على ذلك بقوله: «فقدَّمَ وأخَّر، وزاد ونقص»[٢].

ثانيًا: منهجُه في المصحَّف والمحرَّفِ من الأحاديث:

المصَحَّفُ من الحديث: هو ما تغيَّرَ فيه النَّقْط. **والمحَرَّف**: ما تغيَّرَ فيه الضَّبْطُ مع بقاء الحروف[٣].

وعلى وجه العموم يُطلق التَّصحيفُ والتحريفُ عند المتقدمين على تغيير اللفظ أو المعنى، ويَقَعَانِ في الإسنادِ والمتن، ممَّا يُشَكِّلُ ضررًا بالغًا في نقض المعاني وإفسادِ الأحكام.

وللإمامِ مسلمٍ رَحِمَهُ اللهُ القدمُ الراسخةُ في معرفةِ هذا الفنِّ والتيَقُّظِ له، وقد نَبَّهَ عليه في مقدمة صحيحه الحافلة فقال: «حدثنا حسنٌ الحلوانيُّ قال: سمعتُ شَبَابةَ قال: كانَ عبدُ القُدُّوس يُحدِّثُنا فيقول: سُوَيْدُ بنُ عَقَلَة؛ قال شبابةُ: وسمعتُ عبدَ القدُّوسِ يقول: نهى رسولُ الله ﷺ أن يُتَّخَذَ الرَّوْحُ عَرْضًا؛ قال: فقيل له: أيُّ شيءٍ هذا؟! قال: يعني تُتَّخَذُ كُوَّةٌ في حائطٍ لِيَدْخُلَ عليه الرَّوْحُ»[٤].

---

(١) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراءِ برسول الله ﷺ) (١/ ١٨٤ ـ برقم/ ١٦٢/ ٢٦٢).

(٢) (شرح النووي على صحيح مسلم) (٢/ ٢٠٩).

(٣) راجع: (نزهة النظر) للحافظ ابن حجر (ص/ ٤٧).

(٤) (مقدمة صحيح مسلم) (ص/ ٢٥ ـ برقم/ ٧٧)، باب بيان أنّ الإسنادَ من الدين...

وإنما أوردَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الخبرَ ليُبَيِّنَ حصولَ التصحيفِ والتحريفِ من عبدِالقدُّوس، وأنه حصلَ له ذلك في الإسنادِ والمتنِ جميعًا.

أما الإسناد: فقولُه: سويدُ بن عقَلَة، والصواب: غَفَلَة، بالغين المعجمةِ والفاء المفتوحتين.

وأما المتن: فقولُه: الرَّوْح؛ بفتح الراء، وعَرْضًا؛ بالعين المهمَلة وإسْكان الراء، وكلا المحَلَّيْن تصحيفٌ قبيح جدًّا أحالَ المعنى وأفسدَ المبنى، والصواب فيهما: الرُّوح؛ بضم الراء، وغَرَضًا؛ بالغين المعجمة والراء المفتوحتين.

والمعنى على النقل الصحيح: النهيُ عن اتخاذ الحيوان هدفًا ومرمًى للنشاب وغيره[1].

وملخَّص منهجِ الإمامِ مسلمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب كالآتي:

١ ـ أنه يُورِدُ التصحيفَ من طريقين أو أكثر، ويُخرِّجُ الطريقَ السالمةَ أولًا، ثم يُتبِعُها بالطريقِ الثانيةِ المصَحَّفَة مع التبيين والإيضاح؛ إمَّا منه، وإمَّا نقلًا عن أحد رواتِه.

٢ ـ يخرِّجُ الرواياتِ الصحيحةَ السالمةَ من التصحيف، ويترك المصَحَّفةَ منها، ويبيِّنُ موضعَ التصحيفِ في مقدِّمة صحيحه أو في غير صحيحه؛ ككتاب التمييز مثلًا.

وفيما يلي مثالان يتبيَّنُ من خلالهما هذا المنهج، ومن أراد الاستزادة من التمثيل: فعليه الرجوعُ إلى الكتب المختصَّة في بيان منهج الإمام مسلم في صحيحه[2].

---

(١) انظر: (شرح النووي على صحيح مسلم) (١/ ١١٤).

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للدكتور محمد طوالبة (ص/ ٣٢٠ ـ ٣٢٦)، (الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث) للشيخ =

مثال التَّصحيفِ في الإسناد: ما أورده الإمامُ مسلمٌ في صحيحه وبَيَّنَه في حديثِه من طريقِ يحيى بن يحيى واللفظ له؛ قال: قرأتُ على مالكٍ، عن محمد بن عبدالرحمن بن نَوْفَل، عن عروة، عن عائشة، عن جُدامَةَ بنتِ وهبِ الأَسَدِيَّة، أنها سمعتْ رسولَ الله ﷺ يقول: «لقد هَمَمْتُ أن أَنهَى عن الغِيلَةِ حتى ذَكرْتُ أنَّ الرومَ وفارسَ يَصنَعون ذلك فلا يَضُرُّ أولادَهم»[1]. قال مسلمٌ بعد الحديث: «وأما خَلَفٌ فقال: عن جذامة الأسدية... والصحيحُ ما قاله يحيى بالدالِ غير منقوطة».

ومثالُ التَّصحيفِ في المتن: ما أوردَه مسلمٌ في صحيحه وبَيَّنَه؛ في حديثه من طريق محمَّدِ بنِ منهالٍ الضَّرير: حدَّثنا يزيدُ بنُ زُرَيع، حدثنا سعيدُ بنُ أبي عروبة وهشامٌ صاحبُ الدستوائي، عن قتادة، عن أنسِ بنِ مالكٍ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ.

(ح) وحدَّثني أبو غسَّان المِسْمَعِيُّ ومحمدُ بنُ المثَّنى قالا: حدَّثنا معاذٌ ـ وهو ابنُ هشام ـ قال: حدَّثني أبي، عن قتادة، حدثنا أنسُ بنُ مالكٍ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «يَخرُجُ مِن النارِ مَنْ قال لا إله إلا الله، وكان في قلبه مِن الخيرِ ما يَزِنُ شعيرةً، ثم يَخرُجُ مِن النار مَنْ قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه مِن الخيرِ ما يَزِنُ بُرَّةً، ثم يَخْرُجُ مِن النار مَنْ قال: لا إله إلا الله، وكانَ في قلبه مِن الخيرِ ما يَزِنُ ذَرَّةً».

ثم قال الإمامُ مسلم: «زاد ابنُ منهالٍ في روايته: قال يزيد: فلقيتُ شعبةَ فحدَّثْتُه بالحديث؛ فقال شعبةُ: حدَّثَنا به قتادةُ عنْ أنسِ بنِ مالكٍ عن النبيِّ ﷺ بالحديث؛ إلا أنَّ شعبةَ جعلَ مكان الذَّرَّةِ: ذُرَةً. قال يزيد: صَحَّفَ فيها أبو بِسْطام»[2].

= مشهور بن حسن آل سلمان (٢/ ٥٤٨ ـ ٥٥١).

(١) (صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب جواز الغيلة) (٢/ ١٠٦٦ ـ برقم/ ١٤٤٢).

(٢) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنةِ منزلةً فيها) (١/ ١٨٢ ـ =

ثالثًا: منهجُه في الحذف والاختصار:

سلك الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه منهجًا في إثبات الأحاديث على أوجهٍ وصُوَرٍ متعدِّدة، فتارةً يُثبِتُها كاملةً، وهذا هو الأغلب، وإليه أشارَ في بداية مقدمتِه لصحيحه، وتارة يُورِدُها مختصرةً، وكلُّ ذلك لأسبابٍ وفوائدَ تقتضي ذلك.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ أخرجَ في صحيحه من طريق أبي خَيثمةَ زهير بن معاوية، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: جاءَ سُراقةُ بنُ مالكِ بنِ جُعشُم قال: يا رسولَ الله! بَيِّنْ لنا دينَنَا كأنَّا خُلِقْنَا الآن: فِيمَ العمَلُ اليومَ؛ أفيما جَفَّتْ به الأقلامُ وجَرَتْ به المقاديرُ، أَمْ فيما نَسْتَقْبِلُ؟ قال: «لا؛ بل فيما جَفَّتْ به الأقلامُ وجَرَتْ به المقادِيرُ». قال: ففِيمَ العملُ؟!

قال زهير: ثم تكلَّم أبو الزبير بشيءٍ لم أفهمه؛ فسألت: ما قال؟ فقال: «اعمَلوا فكلٌّ مُيَسَّرٌ»[١].

قال الحميديُّ: «والحديث في كتاب مسلمٍ في أحاديث القدر عن أحمد ويحيى كما قال، وليس فيه هذه الزيادةُ في العمرة، والحديث أطولُ من هذا، وإنما أخرج مسلمٌ ما أراد في أبواب القدر، وأخرجَ منه أيضًا طرفًا في آخر الحج، وقد أورده بطوله أبو بكر البرقاني في كتابه بالإسناد من حديث أبي خيثمة عن أبي الزبير عن جابر...»[٢].

= برقم/ ١٩٣/ ٣٢٥).

(١) (صحيح مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي) (٤/ ٢٠٤٠ ـ ٢٠٤١ ـ برقم/ ٢٦٤٨).

(٢) (الجمع بين الصحيحين) للحميدي (٢/ ٣٠٠)، وانظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

والحديثُ أخرجَه الإمامُ البخاريُّ في صحيحه بأطول منه، قال: «حدثنا أبو النعمان، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيد، أخبرنا عبدُ الملك بنُ جريج، عن عطاء، عن جابر. وعن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قَدِمَ النبيُّ ﷺ وأصحابُه صُبْحَ رابعةٍ مِن ذي الحِجَّة مُهِلِّينَ بالحجِّ لا يَخْلِطُهم شيءٌ، فلما قَدِمْنا أَمَرَنا فجَعَلْناها عمرةً، وأن نَحِلَّ إلى نِسائِنا، فَفَشَتْ في ذلك القالة[(١)]!

قال عطاء: فقال جابرٌ: فيَرُوحُ أحدُنا إلى مِنًى وذَكَرُه يَقطُرُ مَنِيًّا!! فقال جابرٌ بِكَفِّه؛ فبلغَ ذلك النبيَّ ﷺ فقامَ خطيبًا فقال: «بَلَغني أنَّ أقوامًا يقولون كذا وكذا! والله لَأَنَا أبَرُّ وأتْقَى لله منهم، ولَو أَنِّي استَقْبَلْتُ مِن أمري ما اسْتَدْبَرْتُ: ما أَهْدَيْتُ، ولَولا أنَّ مَعي الهديَ: لَأَحْلَلْتُ».

فقامَ سُراقَةُ بنُ مالكِ بنِ جُعْشُمٍ فقال: يا رسولَ الله، هي لَنا أو للأبد؟ فقال: «لا، بَل للأبد».

قال: وجاءَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ، فقالَ[(٢)]: أحدُهما يقول[(٣)]: لَبَّيكَ بما أَهَلَّ به رسولُ الله ﷺ، وقال: وقالَ الآخَرُ: لَبَّيْكَ بحَجَّةِ رسولِ الله ﷺ؛ فأمرَ النبيُّ ﷺ أن يُقيمَ على إحرَامه، وأشرَكَه في الهدي[(٤)].

---

(١) أي: انتشرت في ذلك مقالةُ الناس، وذلك لِمَا كان في اعتقادهم أن العمرةَ لا تصحُّ في أشهر الحج، ويرونَه فجورًا، بل من أفجر الفجور، فأجازَها الإسلام. انظر: (شرح الكرماني) (١١/ ٦٥)، (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) (١٦/ ١٠٥).

(٢) أي: ابن جريج، وهو الذي روى عن عطاء وطاوس.

(٣) أي: أحدُ الراوِيَيْن عبَّرَ بهذا والثاني عبَّرَ بغير ذلك، قال الحافظُ ابنُ حجر: «تقدَّمَ في أوائل الحجِّ بيانُ الذي عَبَّرَ بالعبارة الأولى، وهو جابر، وكذلك وقعَ في أبواب العمرة، وتعيَّنَ أنّ الذي قال: «بحجَّةِ رسول الله ﷺ» هو ابنُ عباس».

(٤) أخرجه البخاريُّ في كتاب الشركة، باب الاشتراك في الهديِ والبُدْن، وإذا أشركَ الرجلُ رجلًا في هَدْيِه بعد ما أهدى (٣/ ١٥٩ ـ برقم/ ٢٥٠٥).

وهو حديثٌ واحدٌ، ولكن البخاريَّ هو الآخر لم يَسُقْه كاملًا، وقد أخرجَه شيخُه الإمامُ أحمدُ بأطولَ من لفظِ الشيخَين، حيث أخرجَه من طريق زهيرٍ عن أبي الزبير، عن جابرِ بن عبد الله الأنصاري ﵄ قال:

«خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ مُهِلِّينَ بِالْحَجِّ مَعَنَا النِّسَاءُ وَالوِلدَانُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالمرْوَةِ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْلِلْ». قُلنَا: أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: «الْحِلُّ كُلُّه». قَال: فَأَتَيْنَا النِّسَاءَ وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ وَمَسِسْنَا الطِّيبَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ، وَكَفَانَا الطَّوَافُ الْأَوَّلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالمرْوَةِ، وَأَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ؛ كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ.

فَجَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُم فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، أَرَأَيْتَ عُمْرَتَنَا هَذِهِ، لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَد؟ فَقَال: «لَا، بَلْ لِلْأَبَدِ». قَال: يَا رَسُولَ الله، بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ: فِيمَ الْعَمَلُ الْيَوْمَ؛ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الـمَقَادِيرُ، أَوْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الـمَقَادِيرُ». قَال: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ أَبُو النَّضْرِ فِي حَدِيثِه: فَسَمِعْتُ مَنْ سَمِعَ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ يَقُول: قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ».

قَالَ حَسَنٌ: قَالَ زُهَيْرٌ: فَسَأَلْتُ يَاسِينَ: مَا قَالَ؟ قَالَ: ثُمَّ لَمْ أَفْهَمْ كَلَامًا تَكَلَّمَ بِهِ أَبُو الزُّبَيْر، فَسَأَلْتُ رَجُلًا فَقُلْتُ: كَيْفَ قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ فِي هَذَا الموْضِعِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ»[١].

٢ ـ أخرجَ الإمامُ مسلمٌ ﵀ في صحيحه من طريق قُرَّةَ، عن أبي الزبير قال: حدَّثنا جابرُ بنُ عبدالله قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول:

---

(١) (مسند الإمام أحمد) (٢٢/ ١٤ ـ برقم/١٤١١٦). وأخرجه أيضًا ـ بنحوه ـ الطبرانيُّ في (المعجم الكبير) (٧/ ١٢١ح/ ٦٥٦٧).

«مَن لَقِيَ الله لا يُشرِكُ به شيئًا: دخلَ الجنةَ، ومَن لَقِيَه يُشرِكُ به: دخَلَ النار»[١].

والحديثُ مختصرٌ بهذا اللفظ، كما قاله الحميديُّ في (الجمع بين الصحيحين)، وذكرَ الحميديُّ أيضًا أنه قد «أخرجه أبو بكر البرقانيُّ بطوله من حديث قُرَّة عن أبي الزبير عن جابر، ولكن مسلمًا اقتصرَ على ما أرادَ منه»[٢].

والجزءُ الذي لم يُخَرِّجْه الإمامُ مسلمٌ هو قول جابرٍ في آخر الحديث: «ودَعَا رسولُ الله ﷺ بصحيفةٍ عند موته، فأرادَ أن يكتبَ لهم كتابًا لا يَضلُّوا بعده، فكثُرَ اللغطُ، وتكلَّمَ عمرُ ـ رضي الله عنه ـ فرفضَها رسولُ الله ﷺ».

المطلب الثاني
منهجُه في علوم المتنِ من حيثُ درايتُه

أولًا: منهجُه في مختلِف الحديث:

مختَلِفُ الحديث: أن يأتيَ حديثان متضادَّان في المعنَى ظاهرًا[٣].

ويكونُ عملُ المحقِّق أو المحدِّثِ: التوفيقَ أو الترجيحَ بينهما، ودفعَ ما يَظهَرُ من التعارُضِ بينهما.

---

(١) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب مَن ماتَ لا يُشرِكُ بالله شيئًا دخلَ الجنة) (١/ ٩٤ ـ برقم/ ٩٣/ ١٥٢).

(٢) (الجمع بين الصحيحين) للحميدي (٢/ ٣٠٢)، وانظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، (الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه...) للشيخ مشهور بن حسن (٢/ ٥٣٩)، وذكرَ السخاويُّ في (غنية المحتاج) (ص/ ٤٩٠) أنّ ذلك يقعُ في المتابعات لا في الأصول.

(٣) راجع: (التقريب) للنووي (٢/ ١٩٦).

وهذا الفنُّ من أعظمِ فنونِ علمِ الحديثِ وأكثرِها فائدةً، وهو جَليلُ المقدارِ جدًّا، ولذلك قال ابنُ الصَّلاح رَحِمَهُ اللهُ في تِبْيان فضلِه وجَلالته: «إنما يَكمُلُ للقيام به الأئمةُ الجامعُون بين صناعَتَي الحديثِ والفقه، الغوَّاصُون على المعاني الدقيقة»[1].

ومنهجُ الإمامِ مسلم في الأحاديث إذا كان ظاهرُها الاختلافَ والتعارضَ أنه يُثبتُها جميعًا إذا لم يَثبُت النسخُ، وأمكنَ الجمعُ بينهما.

ومن أمثِلَتِه:

١ ـ ما أخرجَه في صحيحه في باب «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، ولا نوء ولا غول، ولا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلى مُصِحٍّ» قال:

«حدَّثني أبو الطاهرِ وحَرْمَلَةُ بنُ يحيى ـ واللفظُ لأبي طاهر ـ قالا: أخبرَنا ابنُ وهب، أخبرني يونس، قال ابنُ شهاب[2]: فحدَّثَني أبو سلمةَ ابنُ عبدِ الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه حين قال رسولُ الله ﷺ: «لا عَدْوَى ولا صَفَرَ ولا هَامَةَ»، فقال أعرابيٌّ: يا رسولَ الله! فما بالُ الإبلِ تكونُ في الرَّمْلِ كأنَّها الظِّبَاءُ، فيجيءُ البعيرُ الأجْرَبُ فيدخلُ فيها فيُجْرِبُها كلَّها؟! قال: «فمَن أعْدَى الأولَ؟!»[3].

ثم قال الإمامُ مسلمٌ: «وحدَّثني محمدُ بنُ حاتِمٍ وحَسَنٌ الحلوانيُّ، قالا: حدثنا يعقوبُ ـ وهو ابنُ إبراهيم بن سعد ـ، حدَّثنا أبي، عن صالح، عن ابنِ شِهابٍ، أخبرني أبو سلمةَ بنُ عبدِ الرحمن وغيرُه، أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه قال: إنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا عَدْوى ولا طِيَرَة، ولا صَفَرَ

(١) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٢٨٤).
(٢) أي: أخبرني يونس، قال: قال ابنُ شهاب.
(٣) (صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر...) (٤/ ١٧٤٢ ـ برقم/ ٢٢٢٠).

ولا هَامَةَ»، فقال أعرابيٌّ: يا رسولَ الله. بمثلِ حديث يونس»[١].

ثم قال الإمامُ مسلمٌ: «وحدَّثني عبدُ الله بنُ عبد الرحمن الدَّارِميُّ، أخبرنا أبو اليَمان، عن شُعيبٍ، عن الزُّهْريِّ، أخبرني سِنَانُ بنُ أبي سِنَانٍ الدُّؤَليُّ، أنَّ أبا هريرة ﷺ قال: قالَ النبيُّ ﷺ: «لا عَدْوَى»، فقامَ أعرابيٌّ.. فذكرَ بمثلِ حديثِ يونسٍ وصالح.

وعن شُعيبٍ، عن الزهريِّ قال: حدَّثني السَّائبُ بنُ يزيدَ ابنُ أختِ نَمِرٍ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لا عَدْوى ولا صَفَر ولا هَامة»[٢].

ثم قال: «وحدَّثني أبو الطَّاهر وحرملةُ ـ وتقارَبَا في اللَّفْظِ ـ قالا: أخبرنا ابنُ وهبٍ، أخبرني يونسُ، عن ابنِ شِهابٍ، أنَّ أبا سَلَمةَ بنَ عبدِ الرحمن بنِ عوفٍ حدَّثه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا عَدْوَى». ويحدِّثُ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلى مُصِحٍّ».

قال أبو سلَمةَ: كان أبو هريرةَ يحدِّثُهُما كِلْتَيْهِما عن رسولِ الله ﷺ، ثمَّ صَمَتَ أبو هريرةَ بعدَ ذلكَ عن قَوْلِه «لا عَدْوَى»، وأقام على أن «لا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلى مُصِحٍّ».

قال: فقالَ الحارثُ بنُ أبي ذُبابٍ ـ وهو ابنُ عَمِّ أبي هريرة ـ: قد كنتُ أسمَعُكَ يا أبا هريرةَ تُحدِّثُنا مع هذا الحديث حديثًا آخرَ قد سَكَتَّ عنه؟! كنتَ تقول: قال رسول الله ﷺ: «لا عَدْوَى»؟! فأبى أبو هريرةَ أن يَعْرِفَ ذلك، وقال: «لا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلى مُصِحٍّ». فمَارَاهُ[٣] الحارثُ في ذلك حتى غضِبَ أبو هريرة، فرطَنَ بالحبَشِيَّةِ، فقال للحَارثِ: أتَدْري ماذا قلتُ؟ قال: لا، قال أبو هريرة: إنِّي قلتُ: أبَيْتُ.

---

(١) المصدر السابق (ح/ ٢٢٢٠/ ١٠٢).
(٢) المصدر السابق (ح/ ٢٢٢٠/ ١٠٣).
(٣) فَمَارَاه: من المماراة.

قال أبو سَلَمةَ: ولَعَمْري! لَقَدْ كان أبو هُرَيرَةَ يُحَدِّثُنا أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا عَدْوَى»، فلا أدْري أنَسِيَ أبو هريرة، أو نَسَخَ أحدُ القولَيْن الآخَرَ؟!»[1].

فهذه الأحاديثُ مختَلِفةُ الظَّاهِرِ ومُتَعانِدَةُ المعاني فيما يَبْدو للنَّاظِر، ومع ذلك أثبَتَها الإمامُ مسلمٌ في صحيحه جميعًا؛ لإمكانِ الجَمْعِ بينها، كما قال بذلك جمهورُ العلماء.

وطريقُ الجمع بين هذه الأحاديث: أنَّ حديثَ «لا عَدْوَى»: المرادُ به نفيُ ما كانت الجاهليةُ تَزْعُمُه وتَعتَقِدُه: أنَّ المرضَ والعَاهَةَ تَتَعَدَّى بطَبعِها لا بِفِعْلِ الله تعالى.

وأمَّا حديثُ «لا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلى مُصِحٍّ»: فأرشدَ فيه إلى مُجَانَبـة ما يَحصُلُ الضَّرَرُ عنده في العادةِ بِفِعلِ الله تَعَالى وقَدَرِه؛ فنَفَى في الحديثِ الأولِ العَدْوَى بطبْعِها، ولم يَنْفِ حُصُولَ الضَّرَرِ عند ذلك بقَدَرِ الله تعالى وفِعْلِه، وأَرْشَدَ في الثاني إلى الاحْتِرَازِ مما يَحْصُلُ عنده الضَّرَرُ بفعلِ الله تعالى وإرادَتِه وقَدَرِه.

فهذا الوجْهُ من تَصْحيحِ الحديثَيْنِ والجَمْعِ بينهما: هو الصَّوابُ الذي عليه جمهورُ العلماء، ويَتَعَيَّنُ المصيرُ إليه، ولا يُؤَثِّرُ نِسْيَانُ أبي هريرةَ لحديث «لا عَدْوَى» لوجهين:

أحدُهما: أنَّ نسيانَ الرَّاوي للحديثِ الذي رَواه لا يَقدَحُ في صِحَّتِه عند جماهيرِ العلماء، بل يَجِبُ العَمَلُ به.

والثاني: أنَّ هذا اللَّفْظَ ثابتٌ من رواية غير أبي هريرة، فقد ذكرَ الإمامُ مسلمٌ هذا من روايةِ السائب بنِ يزيد، وجابرِ بنِ عبدالله، وأنسِ

(١) المصدر السابق (ح/ ٢٢٢١).

ابنِ مالك، وابنِ عمر عن النبيِّ ﷺ[١].

٢ ـ ومثالُه أيضًا: ما أخرجَه في صحيحه في كتاب الإيمان قال: «حدثنا أحمدُ بنُ حنبلٍ وسُرَيجُ بنُ يونس، قالا: حدَّثنا هُشيمٌ، أخبرنا داودُ بنُ أبي هند، عن أبي العالية، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله ﷺ مَرَّ بِوَادِي الأَزْرَقِ فقال: «أيُّ وادٍ هذا؟» فقالوا: هذا وادي الأَزْرَق. قال: «كأنِّي أنظرُ إلى مُوسَى [عليه السلام] هابطًا مِن الثَّنِيَّةِ ولَه جُؤَارٌ إلى الله بالتَّلْبِيَة»، ثم أتى على ثَنِيَّةِ هَرْشَى[٢]؛ فقال: «أيُّ ثَنِيَّةٍ هذه؟» قالوا: ثَنِيَّةُ هَرْشَى. قال: «كأنِّي أنظرُ إلى يونسَ بنِ متى [عليه السلام] على ناقةٍ حَمْراءَ جَعْدَةٍ[٣]، عليه جُبَّةٌ من صُوفٍ، خِطَامُ ناقَتِه خُلْبَةٌ[٤]، وهو يُلَبِّي».

قال ابنُ حنبلٍ في حديثِه: قال هشيم: يعني لِيفًا»[٥].

فهذا حديثٌ يتعارضُ مع بعض الأحاديثِ والآياتِ التي تَنُصُّ على انقطاع الحياةِ بالموت، وأنَّ الدُّنيا هي فقط دار العمل، وأنَّ قيامةَ المؤمنِ وغيرِه بموتِه، وفيها حسابُه وجَزاؤه؛ فكيف يُثبتُ هذا الحديثُ حياةَ الأنبياءِ وعبادَتَهم بهذا الشكلِ وغيرَ ذلك بعدَ وفاتهم؟

وقد أثبتَ الإمامُ مسلمٌ رحمه الله هذا الحديثَ لِعدَم تعارُضِه مع غيرِه في حَقيقة الأمر؛ إذ عندَ النظرِ الدَّقيقِ يَتَبَيَّنُ أن لا تعارُضَ ولا اختلاف، بل يمكن الجمعُ على أوجُهٍ عديدةٍ أقواها[٦]:

---

(١) راجع هذا التقريرَ عن الجمع بين أحاديث البابِ في (شرح النوويِّ على صحيح مسلم) (١٤/ ٢١٣ ـ ٢١٤).

(٢) هرشى: جبلٌ قربَ الـجُحْفة. (٣) أي: مكتـنَـزة اللحم.

(٤) الـخُلبة: الليف، كما سيأتي في تفسير هشيم له.

(٥) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراءِ برسول الله ﷺ) (ح/ ١٦٦).

(٦) راجع: (فتح الباري) للحافظ ابن حجر (٣/ ٥٠٨ ـ ٥٠٩)، (شرح النووي على صحيح مسلم) (٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

الأول: كأنَّه مُثِّلَتْ لَه أحوالُهم التي كانتْ في الحياةِ الدُّنيا؛ كيف تعبَّدُوا وكيفَ حَجُّوا وكيف لَبُّوا، ولهذا قال ﷺ: «كأنِّي».

الثاني: كأنَّه أُخْبِرَ عن ذلك بالوحي، فلِشِدَّةِ قَطْعِه به قال: «كأنِّي أنظرُ إليه».

الثالث: كأنَّها رؤيةُ منامٍ تَقَدَّمَت له، فأخبرَ عنها لَـمَّا حجَّ عندمَا تذَكَّرَ ذلك، ورُؤى الأنبيَاء وحيٌ.

٣ ـ ومثالُه أيضًا: ما أخرجَه في كتابِ الإيمانِ من صحيحه: «حدثني حرملةُ بنُ يحيى، أخبرنا ابنُ وهبٍ، أخبرني يونسُ، عن ابنِ شهابٍ، عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ وسعيدِ بنِ المسَيَّبِ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «نحنُ أحَقُّ بالشَّكِّ مِن إبراهيم [ﷺ] إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، قال: «ويَرْحَمُ الله لوطًا، لقد كان يَأْوِي إلى ركنٍ شديد، ولو لَبِثْتُ في السِّجنِ طُوْلَ لَبْثِ يوسفَ: لأَجَبْتُ الدَّاعي»[(١)].

فهذا الحديثُ مخالِفٌ في ظاهره لِصَريحِ القرآنِ والسنةِ الآمِرِ باليقينِ في الإيمانِ وعَدَمِ الشك، ومع ذلك أوردَه الإمامُ مسلمٌ رحمه الله لإمْكانِ توجيهِ ظاهرِه لِيَنْسَجِمَ مع غيرِه من النُّصوص.

وقد اختلفَ السلفُ ـ رحمهم الله تعالى ـ في المرادِ بالشَّكِّ هنا، فحَمَلَه بعضُهم على ظاهره، وقال: كان ذلك قبلَ النُّبُوَّة، وجعَلَهُ بعضُهم بسَبَبِ حصول وسوسةِ الشيطان، لكِنَّها لم تَستَقِرَّ ولا زَلزَلَت الإيمانَ الثابتَ، ودليلُهم في ذلك تفسيرُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما لآية: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] بقولِه: «هذا لِـمَا يَعرِضُ في الصُّدور، ويُوَسْوِسُ به الشيطان، فرَضِيَ الله مِن إبراهيم عليه السلام بأنْ قال: بلى».

(١) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب) (ح/ ١٥١).

واختلف السلفُ كذلك في معنى قوله ﷺ: «**نحنُ أحقُّ بالشَّكِّ**»:

فقالَ بعضُهم: معناه: نحنُ أشدُّ اشتياقًا إلى رؤيةِ ذلك مِن إبراهيم.

وقيل: معناه: إذا لم نَشُكَّ نحنُ فإبراهيمُ أولى ألّا يَشُكَّ، أي: لو كان الشكُّ متطرِّقًا إلى الأنبياء: لكنتُ أنا أحقُّ به منهم، وقد علمتُم أنِّي لم أشك، فاعلموا أنه لم يَشُكَّ. وإنَّما قال ذلك ﷺ تواضعًا منه، أو مِن قبلِ أن يُعْلِمَه اللهُ بأنه أفضلُ من إبراهيم.

وقيل: معناه: هذا الذي تَرَوْن أنه شكٌّ؛ أنا أولى به؛ لأنه ليس بِشَكٍّ، إنما هو طلبٌ لمزيدِ البيان.

وقيل: المرادُ بالشكِّ في الحديث: الخواطرُ التي لا تَثْبُت، وأما الشكُّ المصطَلَحُ، وهو التوَقُّفُ بين الأمرينِ من غير مَزِيَّةٍ لأحدِهما على الآخر: فهو مَنْفِيٌّ عن الخليل ـ عليه السلام ـ قطعًا؛ لأنه يَبعُدُ وقوعُه ممن رسخَ الإيمانُ في قلبه؛ فكيف بمَن بلغَ رتبةَ النُّبُوَّة؟.

وأما قوله ﷺ: «ولو لبثتُ في السِّجنِ طُولَ ما لَبِثَ يوسفُ: لأجَبْتُ الدَّاعي»: فمقصودُه: لأسْرَعتُ الإجابةَ في الخروجِ مِن السِّجْن، ولَـمَا قَدَّمْتُ طلبَ البراءة، فوصَفَه بشدَّةِ الصَّبرِ حيثُ لم يُبَادِرْ بالخروج، وإنما قالَه ﷺ تواضعًا، والتواضعُ لا يَحُطُّ مرتبةَ الكبير، بل يَزيدُه رِفْعَةً وجَلالًا[1].

ثانيًا: منهجُه في الحديثِ المُدْرَج:

ذكر الحافظُ ابنُ الصَّلاح رحمه الله في مقدِّمَتِه[2] أنَّ الإدْرَاجَ في الحديثِ أقسام:

---

(١) راجع فيما سبق من تأويلات السلفِ: (فتح الباري) للحافظ ابن حجر (٦/ ٥١٢ ـ ٥١٣).

(٢) انظر: (علوم الحديث) له (ص/ ٩٥ ـ ٩٨).

منها: ما أُدْرِجَ في حديثِ رسولِ الله ﷺ مِن كلامِ بعضِ رُوَاتِه؛ بأَنْ يَذكُرَ الصحابيُّ أو مَن بَعده عقيبَ ما يَرويه مِن الحديثِ كلامًا مِن عِنْدِ نفسِه؛ فيَرْوِيَه مَن بَعدَه موصُولًا بالحديثِ غيرَ فاصلٍ بينهما بِذِكْرِ قائلِه، فيَلْتَبِسُ الأمرُ فيه على مَن لا يَعْلَمُ حقيقةَ الحال، ويَتَوَهَّمُ أنَّ الجميعَ عن رسولِ الله ﷺ.

ومنها: أن يكونَ متنُ الحديثِ عند الراوي لَه بإسنادٍ إلَّا طرفًا منه، فإنه عندَه بإسنادٍ ثانٍ، فيُدْرِجَه مَن رَواه عنه على الإسنادِ الأول، ويَحذِفَ الإسنادَ الثاني، ويَروي جميعَه بالإسنادِ الأول.

ومنها: أن يُدرِجَ في متنِ حديثٍ بعضَ متنِ حديثٍ آخر، مخالفٍ للأولِ في الإسناد.

ومنها: أن يَرويَ الراوي حديثًا عن جماعةٍ بينهم اختلافٌ في إسناده، فلا يَذكُرَ الاختلافَ فيه، بل يُدْرِجَ روايتَهم على الاتفاق.

وقد نَصَّ الأئمةُ على أنه لا يجوز تَعَمُّدُ شيءٍ من الإدراج المذكور.

وقد كانَ للإمامِ مسلمٍ رَحِمَهُ اللهُ منهجٌ واضحٌ مُطَّرِدٌ في صحيحه؛ وهو كالآتي:

١ ـ ما صُرِّح به ونُصَّ على الإدراج فيه؛ فإنه يُورِدُ السَّالِـمَ من الإدراج أولًا ثم يُتْبِعُه بالمدْرَج:

ومثالُه: ما أخرجَه في صحيحه من طريق مالكٍ، عن ابنِ شهابٍ، أنَّ سهلَ بنَ سعدٍ الساعديَّ أخبَره، أنَّ عُوَيْمِرًا العَجْلانيَّ جاءَ إلى عاصمِ بن عديٍّ الأنصاريِّ؛ فقالَ له: أرأيتَ يا عاصِمُ لَو أنَّ رجُلًا وجَدَ معَ امرأتِه رجُلًا أيَقْتُلُه فتَقْتُلُونه، أم كيفَ يفعل؟! فسَلْ لي عن ذلك يا عاصِمُ رسولَ الله ﷺ؛ فسألَ عاصِمٌ رسولَ الله ﷺ، فكرِهَ رسولُ الله ﷺ المسائلَ وعابَها، حتى كَبُرَ على عاصمٍ ما سَمِعَ مِن رسولِ الله ﷺ.

وفي الحديث: أنّ عُوَيمرًا راجعَ رسولَ الله ﷺ بنفسِه، وسأله عن المسألة، فقال له رسولُ الله ﷺ: «قد نَزَلَ فيكَ وفي صاحبتِكَ، فاذْهَبْ فأتِ بها».

قال سهلٌ: فتَلَاعَنَا وأنا مع الناسِ عند رسولِ الله ﷺ؛ فلما فرَغَا قال عُوَيْمِرٌ: كذبتُ عليها يا رسولَ الله إنْ أمسكتُها؛ فطلَّقها ثلاثًا قبلَ أن يأمُرَه رسولُ الله.

قال ابنُ شهابٍ: فكانَتْ سنةَ المتلاعِنَيْن[1].

فهذا الحديثُ سالِمٌ من الإدراج، ولذلك ساقَه الإمامُ في مَطلع الباب، ثم أتبعَه بطريقٍ أخرى وقعَ فيها الإدراجُ، فبَيَّنَه ونَصَّ عليه، قال الإمامُ مسلم: «وحدَّثني حرملةُ بنُ يحيى، أخبرنا ابنُ وهبٍ، أخبرني يونسُ، عن ابنِ شهابٍ، أخبرني سهلُ بنُ سعدٍ الأنصاريُّ: أنَّ عُوَيْمرًا الأنصاريَّ مِن بَني العَجْلان أتى عاصمَ بنَ عدِيٍّ، وساقَ الحديثَ بمثلِ حديثِ مالكٍ، وأدْرَجَ في الحديثِ قولَه: (وكانَ فراقُه إيَّاها ـ بَعْدُ ـ سنَّةً في المتلَاعِنَيْن).

وزادَ فيه: قال سهلٌ: وكانتْ حامِلًا، فكانَ ابنُها يُدْعَى إلى أمِّه، ثم جَرَت السنةُ أنه يَرِثُها وتَرِثُ منه ما فرَضَ الله لها»[2].

ومثالُه أيضًا: ما أخرجَه في صحيحه مِن طريقِ عبدِ الوهَّاب الثقفيِّ، عن أيوبَ السَّخْتِيَانيِّ، عن محمدِ بنِ سيرين، عن أبي هريرة ﷺ عن النبيِّ ﷺ قال: «إذا اقتَرَبَ الزَّمانُ لَمْ تَكَدْ رؤيَا المسلمِ تَكذِبُ، وأصْدَقُكم رؤيَا أصدَقُكم حديثًا، ورُؤْيَا المسلمِ جزءٌ مِن خمسٍ وأربعين

(١) (صحيح مسلم، كتاب اللعان) (ح/ ١٤٩٢/ ١).
(٢) (صحيح مسلم، كتاب اللعان) (ح/ ١٤٩٢/ ٢).

جزءًا من النُّبُوَّة، والرؤيَا ثلاثٌ[١]: فرؤيَا الصالحةِ[٢] بُشْرَى من الله، ورُؤيَا تَحْزِينٌ مِن الشيطان، ورؤيَا ممَّا يُحَدِّثُ المرءُ نفسَه، فإنْ رأى أحدُكم ما يَكرَه: فلْيَقُمْ فلْيُصَلِّ، ولا يُحَدِّثْ بها الناس». قال: «وأُحِبُّ القيدَ وأكرَه الغُلَّ، والقيدُ ثَباتٌ في الدين»[٣]. فلا أدري! هو في الحديثِ أمْ قالَه ابنُ سيرين[٤].

فهذا الحديثُ على الشَّكِّ؛ هل فيه إدراجٌ أم لا، ولكنَّ الإمامَ مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ ساقَ في منتهَى بابِه روايةً أخرى يجزمُ فيها بالإدراج، ويُبَيِّنُ فيها محلَّ الإدراجِ ومكانَه، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وحدَّثناه إسحاقُ بنُ إبراهيم، أخبرنا معاذُ بنُ هشام، حدَّثنا أبي، عن قتادةَ، عن محمدِ بنِ سيرين، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ ﷺ؛ وأدرجَ في الحديثِ قولَه: «وأكرَه الغُلَّ» إلى تمام الكلام»[٥].

ثالثًا: منهجُه في النَّاسِخ والمنسُوخ:

نَهَجَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ في ناسِخ الحديثِ ومنسُوخِه منهجًا مطردًا؛ مَيْسُورَ الفهم سَهْلَ الإدراك، ومُلَخَّصُه: أنه يُورِدُ المنسوخَ أولًا ثمَّ يُتْبِعُه بنَاسخِه، ويَكتَفي بهذا الصَّنيع، ويَراه كافيًا في البيَانِ والإيضَاح، وأمثلتُه

---

(١) في بعض نسخ (صحيح مسلم): «ثلاثة».

(٢) في هامش نسخة (دار الطباعة العامرة) بإستانبول تركيا (٧/ ٥٢): «فرؤيا الصالحة: هكذا في النسخ التي بأيدينا، لعله من قبيل إضافة الموصوف إلى صفتِه، والله أعلم».

(٣) قولُه: «أحب القيد وأكره الغلّ» أي: في النوم. قال النوويُّ في شرحه لهذا الحديث: «قال العلماءُ: إنّما أحبَّ القيدَ لأنه في الرِّجْلَيْن، وهو كفٌّ عن المعاصي والشُّرورِ وأنواعِ الباطل، وأمَّا الغُلُّ: فموضعُه العنُق، وهو صفةُ أهل النار، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ⑧﴾ [سورة يس: ٨]، وقال تعالى: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ⑦١﴾ [سورة غافر: ٧١]».

(٤) (صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب في كون الرؤيا من الله، وأنها جزءٌ من النبوة) (ح/ ٢٢٦٣/ ٦).

(٥) المصدر السابق، الموضع نفسه (ح/ ٢٢٦٣).

كثيرةٌ جدًّا، ومن ذلك:

١ ـ أحاديثُ وجوبِ الغُسلِ بشرطِ الإنزال، والأحاديثُ التي تُوجِبُه بمجَرَّد التقاءِ الختَانَيْن ولو بدون إنزال؛ فقد أخرجَ الإمامُ مسلمٌ ﵀ الأحاديثَ الواردةَ في المعنَى الأولِ ابتداءً؛ ليدلَّ على أنها منسوخةٌ، ثم أتبَعَها بناسخها[١].

٢ ـ أحاديثُ النَّهْيِ عن أكلِ لُحومِ الأضَاحيِّ بعدَ ثلاثٍ، وأحاديثُ جواز ذلك ومشروعيَّةِ الادِّخار[٢].

٣ ـ أحاديثُ تَعْيِينِ الصَّلاةِ الوُسْطى، وبيانِ المرادِ منها؛ فقد ذكرَ أولًا أحاديثَ تَعيِينِها بصلاة العصر، ثم أعْقَبَها بما يدُلُّ على عدمِ تَعْيِينِها[٣].

وممَّا يدلُّ أيضًا على اطِّرادِ منهجِ الإمامِ مسلم في هذه المسألةِ: قولُ الإمامِ القرطبيِّ في تفسيره: «وممَّا يدلُّ على صِحَّةِ أنها مُبْهَمَةٌ غيرُ مُعَيَّنَةٍ: ما رواه مسلمٌ في صحيحه... فلزمَ مِن هذا أنها بَعد أن عُيِّنَتْ نُسِخَ تَعْيِينُها وأُبْهِمَت؛ فارتفعَ التعيينُ والله أعلم، وهذا اختيارُ مسلمٍ؛ لأنه أتَى به في آخرِ الباب»[٤].

---

(١) انظر: (صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب بيانِ أنّ الجماعَ كان في أول الإسلام لا يُوجِبُ الغسلَ إلا أن ينزلَ المني، وبيانِ نَسْخِه، وأنّ الغسلَ يجبُ بالجماع) (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧١ ـ الأحاديث/ ٣٤٣ ـ ٣٤٧)، وباب نسخ الماء من الماء، ووجوب الغسل بالتقاء الختانَين (١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢ ـ الأحاديث/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠).

(٢) انظر: (صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب ما كان من النهي عن أكلِ لحوم الأضاحي بعد ثلاثٍ في أول الإسلام، وبيانِ نَسْخِه وإباحتِه إلى متى شاء) (٣/ ١٥٦٠ ـ ١٥٦٤ ـ الأحاديث/ ١٩٦٩ ـ ١٩٧٥).

(٣) انظر: (صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر) (١/ ٤٣٨ ـ ٦٢٧ ـ ٦٣٠).

(٤) راجع: (تفسير القرطبي) (٣/ ٢١٢).



المبحث السادس

أثَرُ منهج الإمام البخاريِّ في «صحيح مسلم»(١)

سارَ الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه على منهجٍ قِوامُه: جمعُ الأحاديث الصحيحة المتّصِلة، مع العناية باستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها، فرتّبَ كتابَه على الأبواب الفقهيّةِ وغيرِها، جعلَ لها عناوينَ وتراجمَ، مما اضطرَّه إلى تجزئةِ الحديثِ وتقطيعِه، وإيرادِ كلِّ طرفٍ منه في الموطن اللائقِ به، كما أنّ عمَلَه في التراجم جعلَه يترجمُ بآياتٍ كريمة، أو بأحاديث مرفوعةٍ ليست على شرطِه، أو برأيٍ فقهيٍّ معيَّنٍ، ثم يبين وجهَ الاستنباط منه، أو يشير إليه.

وكان لهذا المنهجِ الأثرُ الحسنُ على منهج الإمام مسلمٍ في صحيحه، فمسلمٌ تلميذُ البخاريِّ وخريجُه، فأخذَ عنه واستفادَ منه ومن كتبِه، كما سبق، حتى قال أبو أحمد الحاكم: «رحمَ الله ابنَ إسماعيل؛ فإنه ألَّفَ الأصولَ من الأحاديث، وبيَّنَ للناس، وكلُّ مَن عملَ بعده: فإنما أخذه من كتابه، كمسلِمِ بن الحجاج»(٢).

وقال الدارقطني: «وأيّ شيءٍ صنعَ مسلمٌ؟! إنما أخذَ كتابَ البخاري، فعملَ عليه مستَخرجًا، وزادَ فيه زيادات»(٣)، وقال أيضًا: «لولا

---

(١) انظر: (الإمام مسلم بن الحجَّاج) للشيخ مشهور بن حسن آل سلمان (٢/ ٥٦١)، (الإمام مسلم ومنهجُه في صحيحه) للدكتور محمد طوالبة (ص/١٠٨ ـ ١٠٩).

(٢) (هُدى الساري) (ص/ ١١، ٤٨٩ ـ ٤٩٠)، (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٢٨٥).

(٣) المصدران السابقان.

البخاريُّ: لَما ذهبَ مسلمٌ ولا جاء»[١]، وقال الخطيب: «إنما قَفَا مسلمٌ طريقَ البخاريِّ ونظرَ في علمِه، وحذا حذوَه، ولَـمّا وردَ البخاريُّ نيسابورَ في آخر أمرِه: لازمَه مسلمٌ وأدامَ الاختلافَ إليه».

فكتابُ الإمامِ مسلم مكَمِّلٌ لكتاب الإمامِ البخاري، ومقولةُ الدارقطني ـ على ما فيها من المبالغة ـ تدلُّ على أنَّ مسلمًا أفادَ إفادةً كبيرةً من صحيح البخاريِّ وطريقتِه، وهذا لا شك فيه؛ لأنّ مسلمًا أول مَن تأثَّرَ بمنهج شيخِه البخاريِّ في الاقتصارِ على الحديث الصحيح في التصنيف، كما نصَّ عليه ابنُ الصلاح وابن حجر[٢].

فسارَ على نهجِه، واقتفى أثرَه، إلّا أنه لم يَعمد إلى الاستنباطِ منها كما فعلَ أستاذُه، بل تركَ ذلك لفهم القارئ، ولم يقطّع الأحاديث في الأبواب إلا نادرًا، بل جمع الأحاديثَ وطُرُقَها في الباب الواحد، فانفرَدَ عنه بهذه الخصيصة، كما سبقَ الحديثُ عنه عند الحديثِ عن خصائص صحيح الإمامِ مسلم.

فهو وإن سارَ على منهجه العام في التصنيف على صحيح الحديث: إلا أنّ منهجَ مسلم في صحيحه تَميَّزَ عن منهج أستاذه بخصائص منفردة، تحفظُ له ذاتيَّتَه، وتُعرِّفُ بجهوده وقدرتِه، وتدل على نباهتِه وعقليّتِه المبتكرة، بل إنّ بعضَ العلماء فضّلَه على صحيح البخاريِّ لهذه الخصائص التي انفردَ بها[٣].

---

(١) أسندَه إليه الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٠٢).

(٢) انظر: (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٨٩)، (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٢٧٩)، وهذا يخالفُ ما قاله ابنُ العربي في (عارضة الأحوذي) (١/ ٥) من أنّ (الموطأ) هو الأصلُ الأول، وأنّ البخاريَّ هو الأصلُ الثاني، وعليهما بنى جميعُ مَن بعدهما.

(٣) انظر: (الإمام مسلم بن الحجّاج) للشيخ مشهور (٢/ ٥٦١ ـ ٥٦٢)، (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه) للطوالبة (ص/ ١٢٩ ـ ١٣٠).



المبحث السابع

المفاضلة بين الصحيحين

أطبقَ العلماءُ على أن الصحيحين أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، وحملوا مقولةَ الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصحُّ من كتاب مالِك»: على ما قبل وجود الصحيحين[١].

وقد تلقّتهما الأمةُ بالقبول، وهذه المكانةُ الرفيعةُ لا يَنقُصُها ولا يُغيِّرُها ما يُقال من ترجيح أحدِ الكتابَين على الآخر فيما اختصَّ به.

والترجيحُ بين الصحيحَين يكون من ثلاثة وجوه: من حيث الصحة، ومن حيث الفقه، ومن حيث السهولة واليسر:

أولًا: من حيث الصحة:

أما من حيث الصحة: فصحيح البخاري أصحُّ من صحيح مسلم؛ لأن البخاريَّ كان أعلمَ بالفنِّ من مسلم، ولأنّ مسلمًا كان يتعلم منه، ويَشهَدُ له بالتقدُّم، والتفرُّدِ بمعرفة ذلك في عصره، هذا من حيث الجملة.

أما من حيث التفصيل: فصحةُ الحديث تدورُ على ثلاثة أشياء: ثقةِ الرواة، واتّصالِ الإسناد، والسلامةِ من العلل، و «صحيح البخاري» أرجحُ من «صحيح مُسلِم» في هذه الأمور الثلاثة كلِّها:

---

(١) انظر: (علوم الحديث) (ص/ ٩٠)، (شرح الألفية) (١/ ٤١)، (هُدى الساري) (ص/ ١٠).

١ ـ ثقة الرواة وعدالَتُهم:

يظهرُ رُجحانُ «صحيح البخاري» على «صحيح مُسلِم» من حيث ثقة الرواة من أوجه:

أولُها: أنَّ الذين انفردَ البخاريُّ بالإخراج لهم دون مسلم (٤٣٥) رجلًا، المتكَلَّمُ بالضعفِ فيهم هم نحوُ (٨٠) رجلًا.

والذين انفردَ مسلمٌ بإخراج حديثِهم دون البخاري (٦٢٠) رجلًا، المتكَلَّمُ بالضَّعْفِ فيهم نحوُ (١٢٠) رجلًا، على الضِّعْفِ من كتاب البخاري.

ولا شك أنّ التخريجَ عمّن لم يُتَكَلَّم فيه أصلًا أولى من التخريج عمّن تُكُلِّمَ فيه ولو كان ذلك غيرَ سديد.

ثانيها: أنَّ الذين انفردَ بهم البخاريُّ ممن تُكُلِّمَ فيه لم يكن يُكثِرُ تخريجَ أحاديثهم، وليس لواحدٍ منهم نسخةٌ كبيرةٌ أخرجَها كلَّها أو أكثرَها إلّا نسخة عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه، بخلاف مسلم، فإنه يُخرج أكثرَ تلك النسخ التي رواه عمّن تُكُلِّمَ فيه؛ كأبي الزبير عن جابر رضي الله عنه، وسهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ونحوِهم.

ثالثُها: أنَّ الذين انفردَ بهم البخاريُّ ممّن تُكُلِّمَ فيه: أكثرُهم من شيوخِه الذين لَقِيَهم وعرفَ أحوالَهم، واطَّلَع على أحاديثِهم، فميَّزَ جَيِّدَها من رديئِها، بخلاف مسلم؛ فإنّ أكثرَ مَن تفرَّدَ بتخريج حديثِه ممّن تُكُلِّمَ فيه: من المتقدِّمين، وقد أخرجَ أكثرَ نسخِهم، كما قدَّمنا ذكرَه.

ولا شك أنّ المرءَ أكثرُ معرفةً بحديث شيوخِه ممّن تقدَّمَ عن عصرهم.

رابعُها: أنّ أكثرَ هؤلاء المتكَلَّم فيهم من المتقدِّمين: يُخرج البخاريُّ أحاديثَهم غالبًا في الاستشهادات، والمتابعات، والمعلقات، بخلاف

مسلم؛ فإنه يخرج لهم الكثيرَ في الأصول والاحتجاج، أما الذين أخرجَ لهم مسلمٌ في المتابعات: فالبخاريُّ لا يُعرِّج في الغالب عليهم.

فأكثرُ مَن يخرج لهم البخاريُّ في المتابعات: يَحتجُّ بهم مسلم، وأكثرُ مَن يخرج لهم مسلمٌ في المتابعات: لا يُعرِّجُ عليهم البخاريُّ أصلًا.

٢ ـ من حيث الاتصال:

أما من حيث الاتصال: فإنّ مسلمًا مذهبُه ـ بل نقلَ الإجماعَ عليه في أولِ صحيحه ـ أنّ الإسنادَ المعَنعَنَ له حكمُ الاتصالِ إذا تعاصَرَ المعَنعِنُ والمعَنعَنُ عنه، وإن لم يَثبُت اجتماعُهما، والبخاريُّ لا يَحمِلُه على الاتصال حتى يَثبُتَ اجتماعُهما ولو مرةً واحدة.

وقد أظهَرَ البخاريُّ هذا المذهبَ في (التاريخ)، وجرى عليه في (الصحيح)، وهو مما يُرَجَّحُ به كتابُه؛ لأنا وإن سلَّمنا ما ذكرَه مسلمٌ من الحكم بالاتصال: فلا يخفى أنّ شرط البخاريِّ أوضح في الاتصال، قال ابنُ الصلاح في قول مسلم في المعَنعَن: «وهذا منه توسُّع، يَقعُدُ به عن الترجيح»[1]، وقال النوويُّ: «وهذا المذهبُ يُرَجِّحُ كتابَ البخاري»[2].

٣ ـ من حيث السلامة من العلل:

أما من هذه الناحية: فإن الأحاديث التي انتُقِدَت عليهما بلغت (٢١٠) أحاديث، اختصّ البخاريُّ منها بأقلَّ من (٨٠) حديثًا، واختصَّ مسلمٌ بالباقي، ولا شك أنّ ما قلَّ فيه الانتقادُ أرجحُ مما كثُرَ فيه ذلك.

مما تقدّمَ يتّضح أنّ «صحيح البخاري» أعدلُ رواةً، وأقوى أسانيد، وأشدُّ اتصالًا، وأقلُّ عِلَلًا، ولهذا رُجِّحَ كتابُه على كتاب مسلم من جهة

---

(١) (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٩ ـ ٧٠).

(٢) (شرح صحيح مسلم) له (١/ ١٤).

الأصحّيّة، قال ابنُ الصلاح: «ثم إنّ كتاب البخاريِّ أصحُّ الكتابَين صحيحًا، وأكثرُهما فوائد»[١].

ولا بد من التنبيه هنا إلى أنّ أصحّيّةَ «صحيح البخاري» على «صحيح مُسلِم» إنما تصح من حيث الجملة، دون التفصيلِ باعتبار حديثٍ حديث؛ إذ قد يَعرِضُ للمَفُوق ما يجعلُه فائقًا، فترجيحُ كتاب البخاريِّ على مسلمٍ وغيرِه إنما المرادُ به: ترجيحُ الجملةِ على الجملة، لا كل فردٍ من أحاديثه على كل فردٍ من أحاديث الآخر[٢].

ثانيًا: من حيث الفقه:

تفوُّقُ الإمامِ البخاريِّ في هذا الباب واضح؛ لِـمَا عُرِف عنه من الاهتمامِ بالجانبِ الفقهيِّ من خلال تراجِمِ أبوابِه.

ومن المعروف أنَّ فقهَ الإمامِ البخاريِّ في تراجِمِ أبوابِه، ولم يَلْحَقْه أحدٌ في هذا الجانب المهم، وهذا هو الذي يجعلُه يضطرُّ إلى تقطيع الأحاديثِ حسب موضوعاتِ جُمَلِها.

ثالثًا: من حيث السهولة واليسر:

أمَّا من حيث السُّهولة: فكتابُ الإمامِ مسلم أرجحُ؛ لأنه أسهلُ تناولًا؛ حيث إنه جعلَ لكل حديثٍ موضعًا واحدًا ـ في الغالب ـ يليقُ به، وجمعَ فيه طرقَه، وأوردَ أسانيدَه المتعدّدة، وألفاظَه المختلفة، وبذلك جعلَ مصادرَ استخراج الحديثِ منه، ومعرفةَ طرقه المتعددة وألفاظه المختلفة: سهلًا ميسورًا، بخلاف «صحيح البخاري»؛ فإنه يُوردُ تلك الوجوه في أبوابٍ متفرقة، وكثيرٌ منها في غير الباب الذي يتبادرُ إلى الذهنِ أنه أولى به، وذلك لدَقيقةٍ يَفهمُها البخاريُّ منه، فصارَ استخراجُ

(١) (علوم الحديث) (ص/ ٩٠)، وانظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٧).
(٢) انظر: (تدريب الراوي) (ص/ ٦٥).

الحديث منه صعبًا عسيرًا، فضلًا عن معرفة طرقه المتعددة، وألفاظِه المختلفة، حتى إنّ كثيرًا من الحفاظ المتأخِّرين نفوا روايةَ البخاريِّ لأحاديثَ هي فيه؛ لأنهم لم يجدوها في مظانِّها[١].

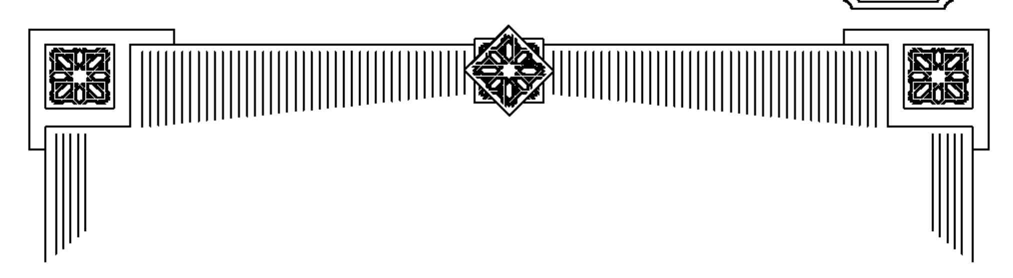
قال ابنُ الدّيْبع ـ تلميذُ السخاويِّ ـ مشيرًا إلى هذا المقال[٢]:

تنازَعَ قومٌ في البخاريْ ومسلمٍ لديَّ، وقالوا: أيَّ ذَينِ تُقدِّمُ؟
فقلت: لقد فاقَ البخاريُّ صحةً كما فاقَ في حسن الصناعةِ مسلمُ



(١) انظر: (غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج) للسخاوي (ص/٤١ ـ ٤٢)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/٥٦٨).

(٢) انظر: (إضاءة البدرين) (ل ٩/أ)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور حسن (٢/٥٦٩).



الخاتمة

وفيها فوائدُ متنوّعةٌ
من (مقدّمة شرحِ صحيح مسلم) للإمام النووي

صدَّرَ الإمامُ النوويُّ شرحَه لصَحيح الإمامِ مسلم بفصولٍ عديدة أودَعَ فيها فوائدَ عظيمةً في علمِ مُصطَلح الحديث عموماً، وما يَتعلَّقُ بصحيح الإمامِ مسلمٍ خُصوصًا، وقد رأيتُ أن أنقُلَ بعضَ الفوائدِ التي ذكرَها هناك، والتي لم تَرِدْ في فصولِ هذا الكتاب، وذلك لِعِظَمِ ما فيها من الفوائد المتعلِّقَةِ بصحيح الإمامِ مسلم .

وجملةُ تلك الفوائد في أربعةِ مطالب:

المطلب الأول
عادة أهل الحديث في بَعضِ صِيَغِ التَّحَمُّل

قال النوويُّ: «جَرَتْ عادةُ أهلِ الحديث بحذف (قال) ونحوِه فيما بين رجال الإسناد في الخَطِّ، ويَنبغي للقارئِ أن يَلفظَ بها.

وإذا كان في الكتاب: «قُرِئَ على فلان، أخبركَ فلانٌ»؛ فلْيَقُل القارئُ: «قرئَ على فلانٍ، قيل له: أخبركَ فلان».

وإذا كان فيه: «قرئَ على فلانٍ، أخبرنا فلان»؛ فَلْيقُلْ: «قرئَ على فلانٍ، قيل له: قلتَ: أخبرنا فلانٌ».

وإذا تكرَّرَت كلمةُ «قال»، كقوله: «حدَّثنا صالحٌ، قال: قالَ الشَّعبيُّ»؛ فإنهم يَحذِفون إحداهما في الخَطِّ، فَلْيَلْفَظْ بهما القارئُ، فلو تركَ القارئُ لفظَ «قال» في هذا كلِّه: فقد أخطأ، والسَّماعُ صحيحٌ؛ لِلْعِلْمِ بالمقصود، ويكونُ هذا من الحَذْفِ لِدلالةِ الحالِ عليه»[١].

المطلب الثاني

من آداب كِتَابةِ الحديثِ وقِراءَته

قال النوويُّ: «يُستَحَبُّ لكاتب الحديثِ إذا مَرَّ بذكر الله تعالى أن يَكتُبَ «عَزَّ وجَلَّ»، أو«تَعالى»، أو «سُبحانَه وتَعالى»، أو «تَبارَكَ وتَعالى»، أو «جَلَّ ذِكْرُه»، أو «تبارَكَ اسمُه»، أو «جَلَّتْ عَظَمَتُه»، أو ما أشبَهَ ذلك.

وكذلك يَكتُبُ عند ذكرِ النبيِّ ﷺ: «صَلَّى الله عَليه وسَلَّم» بِكَمالها، لا رَامِزًا إليها، ولا مُقتَصِرًا على أحدهما.

وكذلك يقولُ في الصَّحابيِّ: «رَضِيَ الله عنه»، فإنْ كانَ صَحَابيًّا ابنَ صَحابي قال: «رضيَ الله عَنهما».

وكذلك يَتَرَضَّى ويَتَرَحَّمُ على سَائر العُلماءِ والأخيار...

ويَنْبَغي للقارئِ أن يَقرأَ كُلَّ ما ذَكرناه وإنْ لم يَكن مذكورًا في الأصلِ الذي يَقْرأُ منه، ولا يَسْأم مِن تَكَرُّرِ ذلك، ومَن أغفلَ هذا: حُرِمَ خيرًا عظيمًا، وفَوَّتَ فضلًا جَسيمًا»[٢].

المطلب الثالث

تأويلُ ما قد يُظَنُّ خطأً في كلامِ الإمامِ مسلم

قال الإمام النووي: «تكرر في صحيح مسلم قولُه: «حدَّثنا فلانٌ

---

(١) (مقدمة شرح النووي) (١/ ٣٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٩).

وفلانٌ، كلَيْهما عن فلانٍ»، هكذا يَقَعُ في مواضعَ كثيرةٍ في أكثرِ الأصول «كِلَيْهما» بالياء، وهو مِـمَّا يُستَشْكَلُ من جهةِ العربية، وحَقُّه أن يُقال «كلاهما» بالألف، ولكن استِعْمالَه بالياء صحيحٌ ولَه وجْهان:

أحدهما: أن يكونَ مَرفوعًا تأكيدًا للمَرْفُوعين قبلَه، ولكنه كُتِبَ بالياء لأجل الإمالة، ويُقْرَأُ بالألف، كما كتبُوا «الرِّبا» و«الرُّبَى» بالألفِ والياء، ويُقرأ بالألفِ لا غير.

والوجْهُ الثاني: أن يكونَ «كلَيْهِما» منصوبًا، ويُقرأ بالياء، ويكونُ تقديرُه: «أعْني كِلَيْهما»...»[1].

المطلب الرابع
ضبطُ جُملةٍ من الأسماءِ المتكرِّرَةِ المشْتَبِهَةِ
في صَحيحَي البخاريِّ ومسلم

عقدَ الإمامُ النوويُّ فصلًا بعنوان: «فصلٌ: في ضَبْط جُملةٍ من الأَسْماءِ المتَكَرِّرَةِ في صَحِيْحَي (البخاريِّ ومسلمٍ) الـمُشْتَبِهَة»، وأورَدَ فيه جملةً من الأسْماء المشتَبِهَة، وجملةً من الأنْسَابِ.

أولًا: الأسماءُ المشْتَبِهَة:

١ ـ (أُبَيّ) كُلُّه بضمِّ الهمزةِ وفَتحِ الباءِ وتَشْديد الياء، إلّا (آبِيْ اللَّحْم) فإنه بهمزةٍ ممدودةٍ مفتوحَة، ثم باءٍ مكسورةٍ ثم ياء مخفَّفَة، لأنه كان لا يأكلُ اللَّحْمَ، وقيل: لا يأكلُ ما ذُبِحَ على الأصنام.

٢ ـ (البَرَاء) كُلُّهُ مخَفَّفُ الراء، إلا (أبا مَعْشرِ البَرَّاء) و(أبا العَالية البَرَّاء) فبالتَّشْديد، وكلُّه ممدود.

٣ ـ (يَزِيد) كُلُّهُ بالمثَنَّاةِ من تحت والزَّاي، إلا ثلاثة: أحدُهم: (بُرَيْد

---

(١) المصدر السابق (١/ ٤١ ـ ٤٢).

ابنُ عبدالله بن أبي بُردة) بِضَمِّ الموحَّدةِ وبالراء، والثاني: (محمدُ بنُ عَرْعَرَةَ بنِ البِرِنْد) بالموحَّدة والرَّاء المكسورتَين، وقيل بفتحِهما، ثم نون، والثالث: (عليُّ بنُ هاشمٍ بنِ البَرِيد) بفَتحِ الموحَّدةِ وكسرِ الرَّاءِ، ثم مثنَّاةٍ من تحت.

٤ ـ (يَسَار) كُلُّهُ بالمثنَّاةِ والسِّينِ المهمَلة، إلا (محمَّدَ بنَ بَشَّار) شيخَهما، فإنه بالموحَّدةِ ثم المعْجَمَة، وفيهما (سَيَّارُ بنُ سَلامَة) و (ابنُ أبي سَيَّار) بتقديم السِّين.

٥ ـ (بِشْر) كُلُّهُ بكسرِ الموحَّدةِ وبالشِّين المعْجَمة، إلا أربعةً فبالضَّمِّ والمهْمَلَة: (عبدالله بن بُسر) الصَّحابي، و(بُسْر بن سعيد)، و(بُسْر بن عبيد الله) و(بُسر بن مِحْجَن)، وقيل: هذا بالمعجَمَةِ (بِشْر بن مِحْجَن).

٦ ـ (بَشِير) كُلُّهُ بِفَتح الموحَّدةِ وكَسْرِ الشِّين المعْجَمة، إلا اثنين فبالضَّمِّ وفتحِ الشين، وهما: (بُشَيرُ بنُ كعب) و(بُشيرُ بن يَسار)، وإلا ثالثًا فبضَمِّ المثَنَّاةِ وفتحِ السِّين المهمَلة، وهو: (يُسَيْر بنُ عمرو)، ويقال: (أُسَيْر)، ورابعًا بِضَمِّ النونِ وفتح المهْمَلة وهو: (قَطَن بن نُسَير).

٧ ـ (حارِثة) كُلُّهُ بالحاء والمثَلَّثَة، إلا (جَاريَة بن قُدَامة) و (يَزِيد بن جَارِية) فبالجِيمِ والمثَنَّاة.

٨ ـ (جَرِير) كُلُّهُ بالجيمِ والرَّاءِ المكَرَّرَة، إلا (حَرِيز بن عثمان) و(أبا حَرِيز عبد الله بن الحسين) الرَّاوي عن عكرمة؛ فبالحاءِ والزَّاي آخرًا، ويُقَارِبُه (حُدَيْر) بالحَاءِ والدَّال، والدُ عِمرانَ بنِ حُدَيْر ووالِدُ زيدٍ وزيادٍ.

٩ ـ (حَازم) كُلُّهُ بالحاء المهمَلة؛ إلا (أبا معَاوية محمدَ بن خَازِم) فبالمعْجَمَة.

١٠ ـ (حَبِيب) كُلُّهُ بالحاءِ المهْمَلَة، إلا (خُبَيْب بن عَدي) و(خُبَيْبَ بن عبد الرحمن) و(خُبَيْبًا) ـ غير منسوب ـ عن حَفصِ بنِ عاصم، وإلَّا (أبا

خُبَيْبٍ) كنية ابنِ الزبير؛ فبِضَمِّ المعْجَمَة.

١١ ـ (حَيَّان) كُلُّهُ بفتح الحَاء وبالمثَنَّاة، إلا (حَبَّانَ بن منقِذ) والدَ واسعِ بن حَبَّان، وجَدَّ محمدِ بن يحيى بن حَبَّان، وجَدَّ حَبَّان بنِ واسع بنِ حَبَّان، وإلا (حَبَّان بنَ هِلال) ـ منسوبًا وغير منسوب ـ عن شعبةَ ووُهَيْبٍ وهمَّامٍ وغيرهم؛ فبالموحَّدةِ وفتحِ الحاء، وإلَّا (حِبَّانَ بنَ العَرِقَة) و(حِبَّانَ بنَ عَطِيَّة) و(حِبَّانَ بنَ موسى) ـ منسوبًا وغير منسوب ـ عن عبد الله ـ هو ابنُ المبارَك ـ؛ فبالموحَّدةِ وكسرِ الحاء.

١٢ ـ (خِرَاش) كُلُّهُ بالخَاءِ المعْجَمَة، إلا والدَ رِبْعِيٍّ؛ فبالمهمَلة (حِرَاش).

١٣ ـ (حِزَام) في قُرِيشٍ بالزاي، وفي الأنصارِ بالرَّاء (حَرَام).

١٤ ـ (حُصَين) كُلُّهُ بِضَمِّ الحاءِ وفتحِ الصَّادِ المهْمَلتَين، إلا (أبا حَصِين عُثمان بن عاصم) فبالفتْح، وإلَّا (أَبا سَاسَان حُضَين بن المنذر)؛ فبالضَّمِّ، والضَّادُ مُعْجَمَةٌ فيه.

١٥ ـ (حَكِيم) كُلُّهُ بفتحِ الحَاءِ وكَسْرِ الكاف، إلا (حُكَيْمَ بنَ عبد الله) و(زُرَيْقَ بنَ حُكَيم)؛ فبالضَّمِّ وفتحِ الكاف.

١٦ ـ (رَبَاح) كُلُّهُ بالموحَّدَةِ، إلَّا (زيادَ بن رِيَاح) عن أبي هريرة رضي الله عنه في أشراط الساعة؛ فبالمثَنَّاةِ عند الأكثرين، وقالَه البخاريَّ بالوجْهَيْن: المثَنَّاة (رياح) والموحَّدة (رباح).

١٧ ـ (زُبَيْد) بِضَمِّ الزَّاي وفَتحِ الموَحَّدَةِ ثمَّ مُثَنَّاةٍ هو: (زُبَيْدُ بنُ الحارث) ليسَ فيهما غيرُه، وأمَّا (زُيَيْدٌ) بِضَمِّ الزَّاي وكسرِها، وبمُثَنَّاةٍ مكرَّرة: فهو ابنُ الصَّلْت في الموطأ، وليسَ له ذكرٌ فيهما.

١٨ ـ (الزُّبَيْر) كُلُّهُ بضَمِّ الزاي، إلَّا (عبدَ الرحمن بن الزَّبِير) الذي تزَوَّجَ امرأةَ رِفَاعة فبالفَتْح.

١٩ ـ (زِيَاد) كُلُّهُ بالياء، إلا (أبا الزِّنَاد) فبالنُّون.

٢٠ ـ (سَالِم) كُلُّهُ بالألف، ويُقَارِبُه (سَلْمُ بنُ زَرِير) بِفَتح الزاي، و(سَلْمُ بنُ قُتيبة) و(سَلْمُ بنُ أبي الذَّيَّال) و(سَلْمُ بنُ عبد الرحمن) فبِحَذْفِها.

٢١ ـ (سُرَيْج) بالمهمَلَةِ والجيم، ابنُ يونس وابنُ النُّعمان، وأحمدُ بنُ أبي سُرَيْج. ومَن عَداهم فبالمعْجَمَةِ والحاء (شُرَيْح).

٢٢ ـ (سَلَمَة) كُلُّهُ بفَتح اللَّام، إلَّا (عمرَو بنَ سَلِمَة) إمامَ قومِه، و(بني سَلِمَة) القبيلةَ من الأنصار؛ فبكسرِها، وفي (عبدِ الخالقِ بن سَلِمَة) الوَجْهان.

٢٣ ـ (سُلَيْمان) كُلُّهُ بالياء، إلا (سَلْمانَ الفارسيَّ) و(ابنَ عامر) و(الأغَرَّ) و(عبدَ الرحمن بن سَلْمان)؛ فبِحَذْفها.

٢٤ ـ (سَلَّام) كُلُّهُ بالتَّشديد، إلَّا (عَبدَ الله بنَ سَلَام) الصَّحابيَّ، و(محمدَ بن سَلام) شيخَ البخاري. وشَدَّدَ جماعةٌ شيخَ البخاري (سلَّام)، ونقله صاحبُ (المطالِع) عن الأكثرين، والمختارُ الذي قالَه المحقِّقُون التَّخْفِيفُ.

٢٥ ـ (سُلَيْم) كُلُّهُ بضمِّ السِّين، إلَّا (سَلِيمَ بنَ حَيَّان) فبِفَتحِها.

٢٦ ـ (شَيْبَان) كُلُّهُ بالشِّين المعْجَمَةِ وبَعْدَها ياءٌ ثم باءٌ، ويُقَارِبُه (سِنَانُ ابنُ أبي سِنَان) و(سِنَان بنُ رَبيعة) و(سِنَانُ بنُ سَلَمة) و(أحمدُ بنُ سِنَان) و(أبو سِنَان ضِرَار) و(أمُّ سِنَان)، وكلُّهم بالمهْمَلَةِ بَعدَها نونٌ.

٢٧ ـ (عَبَّاد) كُلُّهُ بالفتحِ والتَّشديد، إلَّا (قيسَ بنَ عُبَاد)؛ فبالضَّمِّ والتَّخفيف.

٢٨ ـ (عُبَادَة) كُلُّهُ بالضَّمِّ، إلا (محمدَ بنَ عَبَادَة) شيخَ البخاري؛ فبالفتح.

٢٩ ـ (عَبْدَة) كُلُّهُ بإسْكانِ الباء، إلَّا (عامِرَ بنَ عَبَدَة) و(بَجالَة بنَ عَبَدَة)؛ فَفيهما الفتحُ والإسكان، والفتحُ أشهر.

٣٠ ـ (عُبَيد) كُلُّهُ بِضَمِّ العَين.

٣١ ـ (عُبَيْدة) كلُّه بالضَّمِّ، إلا السَّلْمانيَّ وابنَ سُفيان وابنَ حميد وعامرَ بن عَبِيدة؛ فبالفَتْح (عَبِيدَة).

٣٢ ـ (عَقِيل) كُلُّهُ بفتْحِ العَين، إلَّا (عُقَيلَ بنَ خالد)، ويأتي كثيرًا عن الزهريِّ غيرَ منسوب، وإلَّا (يَحيى بنَ عُقَيْل) و(بَني عُقَيل)؛ فبالضَّمِّ.

٣٣ ـ (عُمَارة) كُلُّهُ بضمِّ العَين.

٣٤ ـ (واقِد) كُلُّهُ بالقاف.

ثانيًا: الأنساب المتشابهة:

وأما الأنساب: فمنها:

١ ـ (الأَيْلِيُّ) كُلُّهُ بفتحِ الهمزة وإسْكان المثَنَّاة، ولا يَرِدُ علينا (شَيْبَانُ ابنُ فَرُّوخ الأُبُلِّيُّ) بضمِّ الهمزةِ وبالموحَّدة، شيخُ مسلم؛ فإنه لم يَقع في صحيحِ مسلمٍ منسوبًا.

٢ ـ (البَصْرِيُّ) كُلُّهُ بالموحَّدةِ مفتوحةً ومكسورةً، نسبة إلى البصرة، إلَّا (مالكَ بنَ أوس بن الحَدَثان النَّصْرِيَّ) و(عبدَ الواحد النَّصريَّ) و(سَالِمًا مولى النَّصْرِيِّين)؛ فبالنُّون.

٣ ـ (الثَّوريُّ) كُلُّهُ بالمثَلَّثَة، إلا (أبا يَعلى محمدَ بنَ الصَّلْت التَّوَّزِيَّ) فبالمثَنَّاة فوق وتشديدِ الواوِ المفتوحَة وبالزَّاي.

٤ ـ (الجُرَيْرِيُّ) كُلُّهُ بضمِّ الجيمِ وفتحِ الرَّاء، إلَّا يحيى بنَ بِشْر شيخَهما؛ فبالحاءِ المفتوحَة (الحَرِيري).

٥ ـ (الحارِثِيُّ) بالمهمَلَةِ والمثَلَّثَة، ويُقارِبُه (سَعيدٌ الجَارِيُّ) بالجيمِ،

وبعدَ الرَّاء ياءٌ مشدَّدة.

٦ ـ (الحِزَامِيُّ) كُلُّهُ بالزَّاي، وقولُه في (صَحيح مسلمٍ) في حديثِ أبي اليَسَر: «كانَ لي عَلى فلانٍ الحِزامي»؛ قيل: بالزَّايِ، وقيل: بالرَّاء (الحَرامي)، وقيل: (الجُذَامي) بالجيمِ والذَّالِ المعْجَمَة.

٧ ـ (السَّلَمي) في الأنصار بفتح السِّين، وفي بَني سُلَيمٍ بضَمِّها (السُّلَمي).

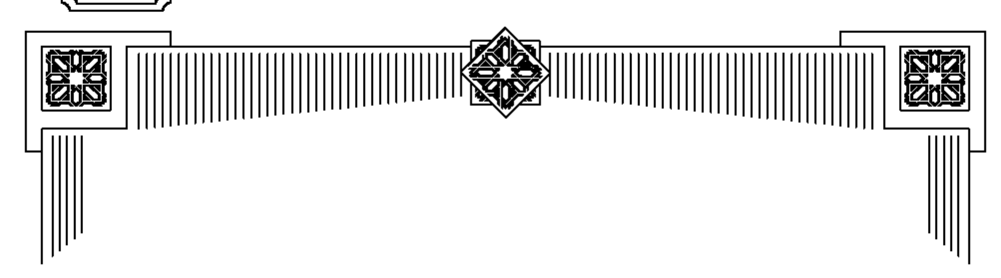
٨ ـ (الهَمْدانيُّ) كُلُّهُ بإسْكان الميمِ، وبالدَّالِ المهْمَلَة.

هذا آخر ما ذكرَه الإمامُ النوويُّ ـ رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً ـ في هذا الباب[١].

والحمدُ لله أوَّلًا وآخِرًا، وصَلَّى الله تعالى على خَير خلقِه محمدٍ وعلى آله وصحبِه، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، وسلَّمَ تسليمًا إلى يوم الدين، والحمد لله ربِّ العالمين.



(١) المصدر السابق (١/ ٣٩ ـ ٤١).



ملحق ببعض صُوَرِ مخطوطات (صحيح الإمامِ مسلم)

وفيها:

أولًا: نماذج من نسخة شرف الدين السلمي، يتَّضحُ منها:

١ ـ رُواة الصحيح ـ في هذه النسخة ـ بدءًا من راوي النسخة وانتهاءً إلى الإمامِ مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢ ـ تسجيل طِبَاق السَّماعات في بداية النسخةِ ونهايَتِها، وكان المحدِّثون قد انتَهَجُوا منهجًا غايةً في الدِّقَّةِ في تدوينها، وهو من روائع جُهودِهم في حفظِ السنَّة النبوية.

ويُلاحَظُ تدوينُ التواريخ مع كلِّ طباقِ سَماع.

٣ ـ صاحبُ النُّسخةِ مَغرِبيٌّ، ومع ذلك يَروِيها من رواية المشارِقة، مما يدلُّ على شيوع هذه الرواية عندهم.

٤ ـ بداية الأحاديث في أوائل النسخةِ باسْمِ راوي الكتاب (ابن سفيان)، وفي النهايات باسمِ المؤلِّف (الإمام مسلم).

ثانيًا: أودَعْتُ صفحةً من صفحات نسخةِ ابنِ خير الإشبيلي، وهي أدقُّ نسخةٍ خطِّيَّةٍ لصحيح الإمامِ مسلمٍ في العالَـم.

بداية نسخة شرف الدين السلمي الأندلسي

من صفحات نسخة شرف الدين السلمي الأندلسي

في مال اليتيم [illegible] حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عبدة بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة في قوله ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف قالت أنزلت في والي مال اليتيم الذي يقوم عليه ويصلحه إذا كان محتاجا أن يأكل منه.

حدثنا أبو كريب قال حدثنا أبو أسامة قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة في قوله ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف قالت أنزلت في ولي اليتيم أن يصيب من ماله إذا كان محتاجا بقدر ماله بالمعروف. وحدثناه أبو كريب قال حدثنا ابن نمير قال حدثنا هشام بهذا الإسناد.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عبدة بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة في قوله إذ جاءوكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر قالت كان ذلك يوم الخندق.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عبدة بن سليمان قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا الآية قالت أنزلت في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وأمسكني وأنت في حل مني فنزلت هذه الآية.

حدثنا أبو كريب قال حدثنا أبو أسامة قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة في قوله وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا قالت نزلت في المرأة تكون عند الرجل فلعله أن لا يستكثر منها وتكون لها صحبة وولد فتكره أن يفارقها فتقول له أنت في حل من شأني.

حدثنا يحيى بن يحيى قال أخبرنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة يا ابن أختي أمروا أن يستغفروا لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسبوهم. وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا أبو أسامة قال حدثنا هشام بهذا الإسناد مثله.

حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري قال حدثنا أبي قال حدثنا شعبة عن المغيرة بن النعمان عن سعيد بن جبير قال اختلف أهل الكوفة في هذه الآية ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم فرحلت إلى ابن عباس فسألته عنها فقال لقد أنزلت آخر ما أنزل ثم ما نسخها شيء. وحدثنيه محمد بن المثنى وابن بشار قالا حدثنا محمد بن جعفر ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا النضر قالا جميعا حدثنا شعبة بهذا الإسناد في حديث ابن جعفر نزلت في آخر ما أنزل وفي حديث النضر إنها لمن آخر ما أنزلت.

حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار قالا حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن منصور عن سعيد بن جبير قال أمرني عبد الرحمن بن أبزى أن أسأل ابن عباس عن هاتين الآيتين ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم فسألته فقال لم ينسخها شيء وعن هذه الآية والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق قال نزلت في أهل الشرك.

حدثني هارون بن عبد الله قال حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم الليثي قال حدثنا أبو معاوية يعني شيبان عن منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال نزلت هذه الآية بمكة والذين لا يدعون مع الله إلها آخر إلى قوله مهانا فقال المشركون وما يغني عنا الإسلام وقد عدلنا بالله وقد قتلنا النفس التي حرم الله وأتينا الفواحش فأنزل الله عز وجل إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا إلى آخر الآية قال فأما من دخل في الإسلام وعقله ثم قتل فلا توبة له.

حدثني عبد الله بن هاشم وعبد الرحمن بن بشر العبدي قالا حدثنا يحيى وهو ابن سعيد القطان عن ابن جريج قال حدثني القاسم بن أبي بزة عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس ألمن قتل مؤمنا متعمدا من توبة قال لا قال فتلوت عليه هذه الآية التي في الفرقان والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق إلى آخر الآية قال هذه آية مكية نسختها آية مدنية ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا. وفي رواية ابن هاشم فتلوت عليه هذه الآية التي في الفرقان إلا من تاب.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وهارون بن عبد الله وعبد بن حميد قال عبد أخبرنا وقال الآخران حدثنا جعفر بن عون قال أخبرنا أبو عميس عن عبد المجيد بن سهيل عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال قال لي ابن عباس تعلم وقال هارون تدري آخر سورة نزلت من القرآن نزلت جميعا قلت نعم إذا جاء نصر الله والفتح قال صدقت. وفي رواية ابن أبي شيبة تعلم أي سورة ولم يقل آخر. حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا أبو معاوية قال حدثنا أبو عميس بهذا الإسناد مثله وقال آخر سورة وقال عبد المجيد ولم يقل ابن سهيل.

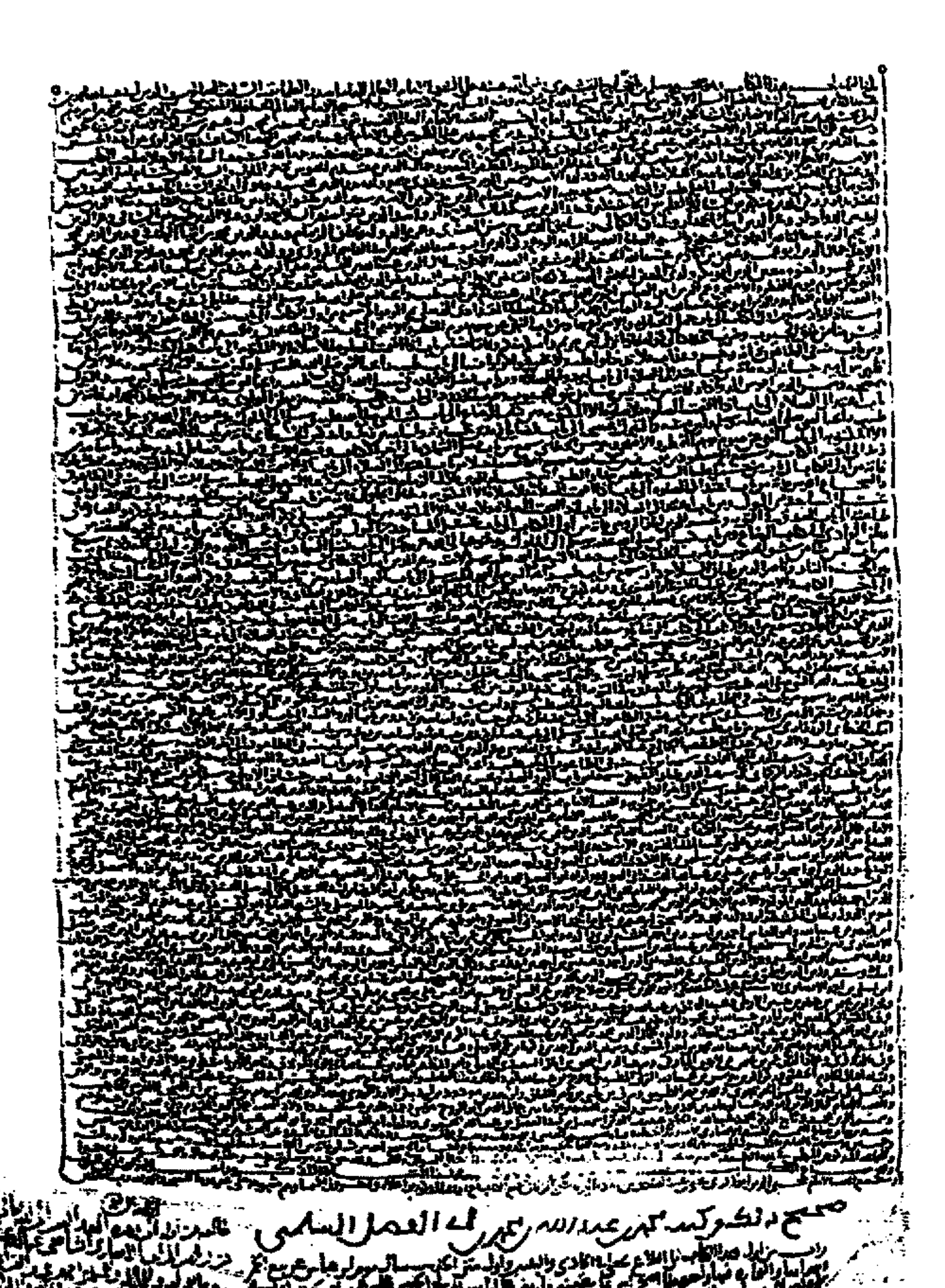
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم وأحمد بن عبدة الضبي واللفظ لابن أبي شيبة قال إسحاق أخبرنا وقال الآخران حدثنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس قال لقي ناس من المسلمين رجلا في غنيمة له فقال السلام عليكم فأخذوه فقتلوه وأخذوا تلك الغنيمة فنزلت ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا وقرأها ابن عباس السلام.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا غندر عن شعبة وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار واللفظ لابن المثنى قالا حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت البراء يقول كانت الأنصار إذا حجوا فرجعوا لم يدخلوا البيوت إلا من ظهورها قال فجاء رجل من الأنصار فدخل من بابه فقيل له في ذلك فنزلت هذه الآية ليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها.

حدثني يونس بن عبد الأعلى الصدفي قال أخبرنا عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عون بن عبد الله عن أبيه أن ابن مسعود قال ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله إلا أربع سنين

من صفحات نسخة شرف الدين السلمي الأندلسي

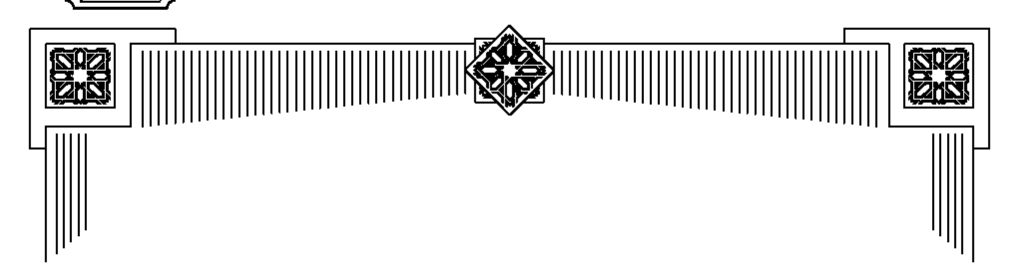
نهاية نسخة شرف الدين السلمي الأندلسي



طباق السماعات في آخر نسخة السلَمي

طباق السماعات في آخر نسخة السلمي

صفحة من نسخة ابن خير الإشبيلي
وهي أدق نسخ صحيح مسلم على الإطلاق.



فهرس الموضوعات



إصدارات إدارة الشؤون الفنية
مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولًا: كتب التحقيق:

١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَري (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/٢٠١٠م.
٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦م.
٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧مجلدات)، السّفّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧م.
٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعي، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧م.
٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٩- درة الغواص في حكم الذكاة بالرصاص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجّاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١١- الخُطَب السَّنِيّة، مصطفى البولاقي (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٢- المنبر (مجموعة خُطَب جُمعيّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧م.
١٣- الخطب الجمعية في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧م.
١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٨م.

١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السّفّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨م.
١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جِيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨م.
٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨م.
٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١م.
٢٤- التيسير نظم التحرير، العمريطي (ت٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١م.
٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤م.
٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤م.
٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥م.
٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥م، وهي:
- تحفة الراكع والساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ).
- سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرُنْبُلالي (ت١٠٦٩هـ).
- البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجدًا بنى له بيتًا في الجنة»، الطحلاوي.
- فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت١٠٦٦هـ).
- فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
- فضل بناء المساجد وعمارتها وعمّاره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت١٤٢١هـ) = (٢٠٠١م)، ٢٠١٦م.

٣٠- ملحة الإعراب، الحريري (ت٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٥م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و٢)، ٢٠٠٥م.
٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و٤)، ٢٠٠٥م.
٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١١م.
١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.
١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م. ط٣/٢٠١٤م. ط٤/ ٢٠٢٣م.
١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجَكَني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجَكَني الشنقيطي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.

١٨- المنهل العذب النمير في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١١م.
٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
٢٦- الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١/ ٢٠٠٩م. ط٢/ ٢٠١١م.
٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٠م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/ ٢٠٢٣م.
٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/٢٠١٦م.
٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٢م. ط٢/ ٢٠٢٣م.
٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.

٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثًا: الدوريات:

مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.

***